بمناسبة الذكرى الـ 150 لميلاد فلاديمير ايليتش لينين

راهنية لينين:

بعيدا عن القوالب الجاهزة ... قريبا من نبض الحياة

د.صالح ياسر

بعض الملاحظات التمهيدية الضرورية

في هذا العام، 2020، **تمر** على البشرية **الذكرى الـ 150 لميلاد فلاديمير ايليتش لينين والذكرى الـ 103** لقيام **ثورة أكتوبر العظمى** في روسيا، تلك الثورة التي **غيّرت** مجرى التأريخ العالمي. فقد **نجحت** الثورة **وظفر** البلاشفة بقيادة (**لينين**) بالسلطة السياسية في ظل توازنات وأوضاع سياسية واجتماعية داخلية وخارجية في غاية التعقيد.

ولكن منذ سنوات، بعد الانهيار الذي حدث، وهاتان الذكريتان تتخذ طابعاً مختلفاً، **نقصد** أنهما **تاها** بين التجاهل ، أو محاولة شطب قيم ما، كانت تعد إلى وقت قريب حلم البشرية. لقد شطب الانهيار الذاكرة عند البعض، وأسقط مطامح وأحلاماً، وهز قناعات.

واذ نحتفل بهاتين المناسبتين الكبيرتين تقتضي الضرورة الاشارة الى ان الخبرة التاريخية وممارسة النضال في عصرنا تدل على ان كل تطور حركتنا وانتصاراتها وهزائمها، ومكانتها ودورها في التقدم الاجتماعي كانت تتوقف ولا تزال- بهذا الشكل او ذاك- على مدى تجسيد هذه الحركة تجسيدا متسقا لفكر ماركس وانجلس و لينين وعمله وما تم انجازه متمثلا بثورة اكتوبر بما احدثته من قطع في المشهد السياسي العالمي. ولا يمكن ان يكون الامر مغايرا، لان (**لينين**) جاء مكملا ومطورا لما انجزه ماركس وانجلس ومعبرا، في ظروف تاريخية جديدة، عن الحاجات الجذرية للطبقة العاملة الروسية والعالمية في حقبة صعود الراسمالية الى مرحلتها الجديدة- الامبريالية.

وتقتضي الضرورة ايضا الاشارة هنا الى ان المنجز اللينيني احتفظ بمنجزات ماركس وانجلس النظرية. الا ان (**لينين**) لم يقتصر على مجرد تكرار تلك المنجزات، بل اعادها الى مستوى جديد من تحليل الواقع الملموس واعطى اجوبة تجديدية على المسائل الاساسية في ثورة القرن العشرين الاجتماعية. وقد طوّر (**لينين**) المنهج الديالكتيكي الماركسي واغنى بموضوعات هامة جميع اجزاء الماركسية المكونة: الفلسفة والاقتصاد السياسي والشيوعية العلمية. لقد زود (**لينين**) الثوريين في مختلف البلدان بتعاليم حول الامبريالية والثورة الاشتراكية ومفاهيم الحزب من الطراز الجديد والتحالفات الطبقية للبروليتاريا والاممية والترابط بين التحرر الاجتماعي والوطني ونظرية بناء الاشتراكية... الخ.

وليست تلك مذاهب مجردة. فقد مرّت جميع الاطروحات اللينينية بالامتحان في المعارك الطبقية التي اصبحت اعظمها ثورة اكتوبر عام 1917. ويمكن الاتفاق مع الاطروحة التي تقول ان سرّ حيوية افكار

(**لينين**) يكمن في الجمع بين اخلاصه للمنهج العلمي الماركسي وقدرته على تطبيقه بابداع في الظروف المتغيرة [1].

لقد كان الطريق الذي سلكه (**لينين**) وحزبه البلشفي صعبا ووعرا. ولم يدرك كثيرون ان المبادئ العامة لا يمكن ان تكون بحد ذاتها مفتاحا سحريا لحل قضايا النضال الثوري. ولن تكون فعالة إلا اذا استخدمت في التحليل الملموس للاوضاع الملموسة؛ وقد تتحول، في حالات مغايرة، الى عقائد جامدة. وقد اشار (**لينين**) الى انه لا يمكن تجنب الجمود العقائدي إلا حيث " يوضع تناسب مع العملية الفعلية للتطور الاقتصادي الاجتماعي" معيارا رئيسيا لهذه النظرية [2].

بمقابل ذلك، يتوخى الايديولوجيون البرجوازيون من اتجاه ومنحى قطع المنجز اللينيني عن حركات العصر الاجتماعية وايداع التراث اللينيني في متحف التاريخ والادعاء بأنه ربما لا يصلح الا لبعض البلدان والمناطق بل وحصرا بروسيا فقط ! ويحاول خصوم (**لينين**) ومنجزه ايقاف التاثير الاممي لتعاليمه وتصويرها كـ "ظاهرة روسية خاصة" ذات اهمية عابرة انتهت بوفاة لينين ليس إلا ! وان اللينينية، بحسب هؤلاء، ليست سوى مجرد "تراث" لما انجزه (**لينين**)، انتهى تأثيره برحيل صاحبه.

غير ان الاهمية التاريخية العالمية لما انجزه (لينين) تتأصل بالتحديد في كونها لا ترتكز على تجربة بلد ما بمفرده ولا تعميم خصائص بعض الفترات التاريخية فحسب، بل تلخص كذلك دروس التاريخ العالمي والبلدان العديدة وممارسة النضال لشتى القوى الاجتماعية. انه الجمع بين الاخلاص لمبادئ النظرية الثورية وصياغتها الابداعية على اساس افكار ومفاهيم جديدة، وبين خبرة الصراع الطبقي العالمية وخبرة كل بلد معين وخصائصه الوطنية.

ومن جهة اخرى يجب ان نتذكر دائما ان (**لينين**) ليس ايقونة وليست تعاليمه انجيلا. فكون المرء لينينيا راسخ التفكير لا يعني ان يكون عبدا لحروف اللينينية، بل على العكس، يتطلب موضوعية علمية وبحثا جريئا عن حلول غير جاهزة، وتحطيما حازما للقوالب القديمة في التفكير والسلوك السياسيين. إلا ان ذلك ليس تخليا عن المبادئ. ويستحيل تطوير النظرية الثورية إلا على اساسها الخاص، على معرفة **التمييز** بين المبادئ التي تشكل جوهرها والاستنتاجات الملموسة التي لا يمكن تطبيقها الا في ظروف معينة والتي قد تشيخ ويجب تبديلها في الوقت المناسب. وفي كل الاحوال فان الامر الهام جدا فيما يخص (**لينين**) أنه كي لا يتحول الى ايقونة وليست تعاليمه انجيلا هو عدم تحويل تراثه الى مومياء وعدم التشبث بما قاله في وقت ما. ان ما يهمنا، ونحن نمارس عملنا النضالي في ظروف تاريخية ملموسة، هو افكاره ونشاطه، ومنهجه ونتائج نشاطه العامة.

وفي ضوء الملاحظات اعلاه يمكن القول ان الحزب الشيوعي العراقي ومنذ لحظة انطلاقه في 31 آذار 1934 يبني عمله ويبلور سياساته ويصوغ خطه السياسي، انطلاقا من خصوصية الاوضاع الملموسة في بلادنا مع مراعاة الخصائص والتقاليد الوطنية. ويبذل الحزب جهده كي **يقوّم** منجزاته وهفواته واخطائه على السواء تقويما سليما، ويتحلى بالانتقاد الذاتي كلما اقتضت الضرورة الى ذلك، وقد مارس ذلك في العديد من مؤتمراته الوطنية وغيرها من الفعاليات المركزية. ويدرك الحزب في الوقت نفسه النتائج السلبية التي كان يؤدي إليها في بعض المراحل والمنعطفات ذلك التاويل الميكانيكي لهذه

[1] أ.ريزنيكوف، **الكومنترن والشرق.. الستراتيجي والتكتيكات**. ترجمة نصير سعيد الكاظمي (بيروت، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، الطبعة الاولى، 1987)، ص 5.
[2] لينين، **المؤلفات الكاملة، المجلد الاول**، ص 309

الموضوعات او تلك في اللينينية أو في الماركسية عموما، والذي لا يجمعه جامع مع جوهرها. وسعى الحزب، بهذه الدرجة او تلك، وحسب مستوى التطور النظري والواقعي الذي بلغه في اللحظة التاريخية الملموسة، الى تعبئة امكانياته الفكرية للبحث الخلاق عن الاجوبة بصدد المسائل الملحة التي يطرحها المجتمع العراقي في مختلف مراحله.

ومن المؤكد ان الذين يحتفلون هذا العام، 2020، بالذكرى المئة والخمسين لميلاد فلاديمير ايليتش لينين، لا يجهلون ماذا يمثل (**لينين**): انه ثوري، ورجل عمل واقعي، ذلك الذي بعمله الثوري الكبير دمغ بعمق عصره كله. ولم يكن (لينين)، كما يؤكد كل عمله "**نظري صالون**". فقد طوّر الماركسية في خضم المعارك الطبقية للبروليتاريا لأنها – أي الماركسية- كانت دائما، بالنسبة له، مرشدا للعمل الثوري ولم تكن عقيدة جامدة.

وحين يقال بان اللينينية هي "ماركسية عصرنا"، لا يشرك بصورة تعسفية اسما ماركس ولينين. ان ذلك يتفق مع واقع موضوعي لان هناك استمرارية بين عمل ماركس وانجلس، من جهة، وعمل لينين، من الجهة الاخرى. وسواء بالنسبة للينين ام لماركس وانجلس فليس هناك انفصام بين النظرية والممارسة العملية الثوريتين، وان تطوير النظرية بالنسبة لهم جميعا لا ينفصل عن الممارسة العملية الثورية وعن تجربة النضالات العمالية التي ساهموا فيها مساهمة فعالة. فعادة ما يؤكد خصوم لينين ان اللينينية هي "تجربة روسية صرفة" تحققت في "روسيا اقطاعية". وهم بهذه التعليلات يسعون للتمهيد الى استنتاج يقول بان " التجربة الروسية" ليست قابلة للتطبيق في اية بقعة من العالم، باستثناء روسيا !!.

ولا شك ان هناك في عمل (**لينين**) المتشعب جوانب جديدة بالنسبة لما انجزه كل من ماركس وانجلس ، وهذا هو بالتحديد وجه تطوير واغناء الماركسية في وضع جديد. فلينين هو الذي درس عمل ماركس الاهم "رأس المال" وحلل خصائص الراسمالية في روسيا، او درس مئات الكتب الفلسفية والفيزياء كي يخوض معركة ضد النزعة المثالية في كتابه "المادية والمذهب التجريبي النقدي"[3]، وهو الذي ملأ، عشية الحرب الامبريالية العالمية الاولى (1914 – 1918)، مئات الصفحات محللا المرحلة الجديدة التي بلغتها الرأسمالية ونعني بها الامبريالية او هو ايضا من انصرف لدراسة (هيغل) بعمق ولخص مؤلفاته كي يستخلص الديالكتيك/ "الروح الحية" للماركسية مستخدما اياها كسلاح في النضال الايديولوجي.

وهنا نأخذ على سبيل المثال كيف توصل (لينين) مثلا الى فكرة " الحزب من طراز جديد"؟ ان المرحلة التي توجب على (لينين) القيام بنشاطه فيها **تتمايز** عن المرحلة التي نشط فيها ماركس وانجلس. فقد عاش وناضل ماركس وانجلس في عهد تطور الراسمالية في طورها الاول، المنافسة الحرة، وظهور الحركة العمالية. ولم يكن من الممكن موضوعيا ان تكون مهمة ماركس وانجلس تنظيم وقيادة نضال البروليتاريا في سبيل الاستلام الفوري للسلطة، ولكن هذه المهمة كانت بالتحديد المهمة الرئيسية للينين الذي عاش في عهد الامبريالية، اعلى مراحل الرأسمالية. وقد كان الفضل يعود للينين في تحليل تلك المرحلة علميا وتحديد سماتها واتجاهاتها وآفاق تطورها وكذلك المهمات التي تنبثق عنها بالنسبة للبروليتاريا (وسنتحدث بالتفصيل في مكان اخر من هذا العمل عن المقاربة اللينينية للظاهرة الامبريالية). وعلى ضوء هذا العمل اضطر (**لينين**) للاصرار على نقطتين رئيسيتين:

[3] ف.أ.لينين، **المادية والمذهب التجريبي النقدي-ملاحظات انتقادية بصدد فلسفة رجعية**، المختارات في 10 مجلدات، المجلد الرابع، موسكو، دار التقدم، 1978، ص 15 – 466.

أ. من جهة، على واقع ان نظام السيطرة الامبريالي قد بلغ نوعية جديدة بالنسبة لعهد ماركس؛ وقد كانت الطبقة العاملة في مثل تلك الظروف بحاجة، من اجل الاطاحة بهذا النظام، لاكتساب صفات جديدة، وخاصة في حقل رفع الوعي والتنظيم.

ب. **ومن جهة اخرى، وعلى واقع ان الامبريالية قد توصلت الى تشديد ترويج الايديولوجية البرجوازية** الى حد اصبح من الممكن بالنسبة لها مساعدة نشوء وتطور الانتهازية في صفوف الطبقة العاملة، الأمر الذي اصبح شرط وجود النظام الامبريالي.

في مثل هذه الاعتبارات **استخلص** (لينين) الفكرة الرئيسية التي لم يكف طوال حياته عن تطويرها على الصعيد النظري وتطبيقها في النضال السياسي العملي: **فكرة الاهمية الرئيسية للعامل الذاتي**. وهذا يستلزم بالنسبة للطبقة العاملة:

1. **وجود حزب جيد التنظيم** ومسلح بالماركسية؛ اذ " ليس امام البروليتاريا من سلاح آخر في نضالها في سبيل السلطة سوى التنظيم".
2. **اهمية النظرية الثورية** وترويجها المنظم من قبل هذا الحزب.

وقد خاض (**لينين**)، خلال سنوات طويلة، معارك ضارية ضد "الماركسيين الشرعيين" واصحاب النزعة الاقتصادوية والمنشفيك وكل انصار العفوية وذلك من اجل تغليب الحزب الثوري الجديد الطراز. وانتهى به الامر الى اثبات صحة افكاره والى انشاء حزب البلاشفة الذي حدد أسسه الايديولوجية والنظرية والتكتيكية والتنظيمية.

وبهذا الصدد كتب (**لينين**) قائلا: " اننا نرى في الحزب المستقل، الماركسي وبصورة لا تتزعزع، للبروليتاريا الثورية، الضمان لانتصار الاشتراكية والطريق نحو الانتصار الاكثر خلوا من الترددات" [4].

وهنا لا بد من **ملاحظة استدراكية** وهي ان مفهوم الحزب الطليعي الجماهيري لا يعني ان الحزب يصبح حزبا "جماهيريا" بفضل خفض المستوى السياسي والايديولوجي للشيوعيين وكفاحيتهم. وكما ذكر لينين في مؤلفه "**خطوة الى الامام، خطوتان الى الخلف- الازمة في حزبنا**" [5] وفي نصوص اخرى، فان ذلك يعني بناء حزب قوي يتالف من مناضلين ومناضلات مصممين على خدمة قضية الثورة واستوعبوا النظرية الماركسية. انه حزب يحتفظ، لدى اخذه الى اقصى حد بعين الاعتبار الظروف الموضوعية ولا يتعالى عليها ولكن لا يستسلم لها، بطابع اساسي لحزب طليعي للطبقة العاملة ولكن لا يتالف من كتل صغيرة من الثوريين.

وهذا الحزب هو الذي نظم وقاد الطبقة العاملة الروسية نحو انتزاع السلطة في اكتوبر 1917. ومن غير وجود هذا الحزب الذي قاده (**لينين**) لما كانت ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى ممكنة. في احد اعماله " **الاهداف الفورية لحركتنا**" كتب لينين قائلا: " ينبغي تكوين رجال لا يكرسون فقط للثورة امسياتهم الحرة، بل كل حياتهم..." [6]. ولابد من الاشارة هنا انه وعندما بدأ (**لينين**) نشاطه كثوري لم يكن في روسيا الا بضع عشرات من الماركسيين. وعندما وصل حزب البلاشفة الى السلطة في اكتوبر 1917 كان يضم في صفوفه 350 ألف عضو تسير وراءهم الملايين.

---

[4] ف.لينين، المؤلفات، المجلد 8، ص 155.
[5] ف.لينين، **خطوة الى الامام، خطوتان الى الخلف- الازمة في حزبنا**. ترجمة الياس شاهين، موسكو، دار التقدم، 1984.
[6] لينين، **المؤلفات، المجلد 4**، ص 385.

لقد احتفظ الابداع اللينيني، كاملا، بمنجزات ماركس وانجلس النظرية. إلا ان (**لينين**) لم يقتصر على مجرد تكرارها، بل اعادها الى مستوى جديد من تحليل الواقع الملموس واعطى اجوبة تجديدية على المسائل الاساسية في ثورة القرن العشرين الاجتماعية. وفي هذا الصدد اكد لينين على" اننا لا نعتبر ابدا تعاليم ماركس كشيء ناجز ولا يمس، وعلى العكس نحن على اعتناق بأنها ارست فقط احجار زاوية العلم الذي يتوجب على الاشتراكيين دفعه قدما اى الامام في كل الاتجاهات اذا لم يكونوا يريدون التخلف عن الحياة. ونحن نعتقد بانه يتوجب على الاشتراكيين، (....) ان يطوروا بصورة مطلقة بانفسهم نظرية ماركس، ذلك لان هذه النظرية لا تشير إلا الى المبادئ القيادية العامة التي تطبق على كل حالة خاصة، على انكلترا خلافا لما تطبق عليه على المانيا، وعلى المانيا خلافا لما تطبق عليه على فرنسا، وعلى فرنسا خلافا لما تطبق عليه على روسيا" [7].

خلاصة القول، ان المبادئ العامة لا يمكن ان تكون بحد ذاتها مفتاحا سحريا لحل قضايا النضال الثوري الملموس. ولن تكون فعالة الا اذا استخدمت في التحليل الملموس للاوضاع الملموسة، وقد تتحول الى حالات مغايرة.. الى عقائد جامدة. وقد اشار (**لينين**) الى انه لا يمكن تجنب الجمود العقائدي الا حيث " يوضع تناسب مع العملية الفعلية للتطور الاقتصادي الاجتماعي" معيارا رئيسيا لهذه النظرية [8].

بالمقابل كان (لينين) يحارب بحزم امتهان النظرية الثورية وافراغها من طابعها الخلاق وحصرها في مجموعة من الوصفات الجاهزة. وكانت حياته كلها خلقا متواصلا: خلقا في النظرية، في السياسة، في تنظيم النضال الطبقي، في بناء الحزب والدولة. ومن جهة اخرى كان خصما لدودا للكلام الفارغ و "الرنين الاجوف الثوري" والتبجح الشيوعي.

من جانب آخر، كان (لينين) يعتبر **الموقف الحزبي، الطبقي** من الظواهر الاجتماعية مبدأ ثابتا من مبادئ الايديولوجية الماركسية. وكان يعلّم الشيوعيين ان يروا وراء كل اتجاه وبرنامج وبيان سياسي كل مذهب اجتماعي واخلاقي، **مصالح طبقات معينة وان يحددوا موقفهم منها من منطلقات البروليتاريا**.

كما كان يعتبر الصلة بين النظرية والممارسة، وبين الفلسفة والسياسة، قانونا لنشاط الحزب. ولهذا فانه بعد هزيمة ثورة 1905، عندما اصبح عسف الرجعية في البلاد والبلبلة والتذبذب في الحزب خطرا على اساس الحركة البروليتارية النظري، وجه (لينين) كل جهده لحماية وتطوير تراث ماركس وانجلس الفلسفي. وكتب كتابه المشهور " **المادية والمذهب النقدي التجريبي**" الذي اشرنا إليه قبل قليل.

المبحث الاول: **دور لينين في عام الحريق الثوري الكبير في روسيا** 1917

التاريخ لن يكون شاهد زور !

منعا لاي التباس تقتضي الضرورة التاكيد هنا على ان ما يهمنا في هذا المقام هو ان نؤكد على ان مهمة هذه الدراسة ليس مدح أو هجاء الماضي ومحاكمته أو جلد الذات تخلصا من "ذنب ارتكبناه" !!، بل الخوض في **عمق** الاحداث الفعلية **والكشف** عن جذورها وأسبابها الحقيقة. وهذا لن يتحقق إلا بالاستناد

[7] لينين، **برنامجنا**، المؤلفات، المجلد 4، ص 217-218.
[8] لينين، **المؤلفات الكاملة**، المجلد الاول، ص 309

الـى **المـنـهج المـادي/الجـدلي/التـاريخي** فهـو وحـده الـذي يمكننـا مـن انجـاز **المـهمـة** وهـي دراسـة هـذه التجربة/الثورة بعد مرور 103 عام على اندلاعها ودور قائدها (**لينين**) وحزب البلاشفة في اشعال الفتيل الثوري في روسيا القيصرية ليمتد الى بقاع اخرى في عالمنا المعاصر، وما تضمنته من قضايا صارت على ذمة التاريخ الذي لا يجوز التنكر له أبدا كما يطلب خصومنا منا ان ننزع "جلودنا"، بهدف **استخلاص** الدروس المطلوبة لصالح تحقيق بديلنا.

وهذا كله يطرح ملاحظة مهمة لا بد من التأكيد عليها ونعني بها ثورة اكتوبر 1917 والنظام الذي انبثق عنها و **مآله**، فرغم **الاختلاف** في **تقييم المآل** الذي آل إليه النظام المنبثق من ثورة أكتوبر، قلّ من لا يتفق في أن هذه الثورة كانت **احد اهم احداث القرن العشرين**. فقد طبعت بصماتها على **الاتجاهات** الأساسية لتطور عالمنا خلال القرن العشرين الذي انقضى معظمه في ظل القطبية الثنائية للاشتراكية والرأسمالية. فالمؤرخ الماركسي الراحل **أريك هوبسباوم** Eric Hobsbawm ختم آخر أعماله بعنوان مثير: **"عصر التطرفات"**، راسماً صورة **القرن العشرين بأنه قرن أكتوبر**، القرن القصير الذي ابتدأ، برأيه، متأخراً في **1917**، وانتهى مبكراً في **1991**، سنة صعود (يلتسن)، مثلما ان **القرن التاسع عشر** كان قرن الثورة الفرنسية [9].

خلافاً لما يدعيه بعض المؤرخين، جاءت ثورة أكتوبر **تعبيراً** عن **تفجّر** تناقضات الرأسمالية في إحدى **اضعف** حلقاتها، روسيا، وهي لهذا كانت ثورة حقيقة انطلقت من أعماق المجتمع الروسي بمشاركة واسعة من جماهير الفلاحين المسحوقة في الريف والطبقة العاملة النشيطة في المدن وأقسام واسعة من الفئات الوسطى الحضرية.

وبعيدا عن العموميات، دعونا **نتتبع مسار الأحداث** التي سبقت الثورة للبرهنة على الملاحظة السابقة.

بداية، لا بد من الإشارة الى انه لا يمكن فهم التطورات اللاحقة في روسيا القيصرية بدون فهم **الانعطاف الكبير** الذي دشنته ثورة **1905 – 1907** بالرغم من عدم تمكنها من إنجاز الهدف الاستراتيجي الماثل آنذاك – الإطاحة بالنظام القيصري. لقد كانت تلك الثورة، الناجمة عن الظروف الملموسة لتطور روسيا التاريخي في مستهل القرن العشرين، ثورة فريدة ولا شك، بيّد أن تفردها لا يجردها من تلك الملامح التي تكررت مرارا فيما بعد. وليست خبرة هذه الثورة واستيعاب فحواها وقفا على تاريخ روسيا في بداية القرن العشرين. فالتوجه الى دراسة هذه التجربة يوفر الإمكانية لفهم العمليات التالية بمزيد من العمق وصياغة تكتيكات صائبة تساهم في بلورة حلول سليمة للمهمات الاجتماعية والسياسية الناضجة.

خلال هذه الفترة كتب لينين ثمانية مجلدات ضخمة منها: **"خطتا الاشتراكية – الديمقراطية في الثورة الديمقراطية"** و **" البرنامج الزراعي للاشتراكية – الديمقراطية في الثورة الروسية الاولى 1905 - 1907"** وخطبه في المؤتمرات الثالث والرابع والخامس لحزب العمال الاشتراكي الروسي ومئات المقالات التي تشمل جميع نواحي النضال الثوري بلا استثناء.

[9] أريك هوبزباوم، **عصر التطرفات القرن العشرون الوجيز (1917 – 1991)**، ترجمة فايز الصباغ، اصدار المنظمة العربية للترجمة ومؤسسة ترجمان، بيروت، الطبعة الاولى، 2011

نعود الى ثورة اكتوبر 1917، فقد **سبق** الانتصار الحاسم للثورة بقيادة حزب البلاشفة وعلى رأسه (لينين)، **مجابهات وانتفاضات عنفية و لاعنفية** ضد السلطة القيصرية الاستبدادية وضد طغيان الإقطاعيين وكبار الملاكين.

ففي خريف **عام 1915** حدث **نهوض ثوري** في روسيا وراح يتنامى بسرعة، فبعد عام أضرب في العاصمة **بيتروغراد** 150 ألف عامل. **واتخذت** الاضرابات **طابعا سياسيا شديد الوضوح**، كما أن هذه الإضرابات جرت بقيادة المنظمات الحزبية البلشفية. وتطورت هذه الأحداث لتتخذ طابع الإضراب السياسي العام الذي اتخذ طابعا شعبيا عاما وشمل المزيد من الأنصار والمؤيدين في قطاعات عديدة.

ومن جهتها فقد اشتدت **الحركة الفلاحية** وتجذّر طابعها، الأمر الذي دفع الحكومة الى أن ترسل قواتها الى الريف عشرات المرات خلال عام 1916 فقط لتقوم بمداهمة القرى التي ثارت ضد نير الإقطاعيين والمصادرات الحربية.

وشملت تلك النشاطات الثورية الريف والمدن الكبرى حيث المحتشدات العمالية، **وانبثقت** من رحمها **مجالس العمال والفلاحين والجنود** (**السوفيتات**) التي كانت **تعبيراً مؤسسياً** مبتكراً **جسّد** الديمقراطية المباشرة. واعتبرها (لينين) **شكل ديكتاتورية البروليتاريا الخاص بروسيا**.

والى جانب ذلك وبالتوازي معه، تركت **الحرب الإمبريالية الأولى (1914 – 1918)** بصماتها على الاوضاع في روسيا. فقد **أدت** مشاركة روسيا القيصرية في الحرب العالمية الأولى الى جملة من **النتائج** من بينها:

- **مفاقمة** التناقضات الاجتماعية – الاقتصادية والقومية والسياسية في البلاد؛
- **تدهور** الصناعة **فتعطل في سنوات الحرب** أربعة آلاف **مصنع كبير من اصل** حوالي عشرة آلاف، هذا اضافة الى حدوث **أزمة** عميقة في النقل والوقود؛
- **وأدت** الحرب الى المجاعة بسبب **تفاقم** الأزمة التي كانت تطول القطاع الزراعي والريف الذي لم يعد قادرا آنذاك على إطعام المدينة والجيش. علما بأن هذا الجيش الذي كان يقوده جنرالات غير أكفاء قد تكبد خسائر كبرى.

وانعكست هذه التطورات في المدينة والريف على الجيش والقوات المسلحة عموما. فقد اشتدّت **النزعة الثورية** لدى الجنود والبحارة بشكل عاصف وخصوصا في الجبهة الشمالية وأسطول البلطيق المرتبطين ببتروغراد.

كما **ساهم** النضال الوطني التحرري، الذي اتخذ أحيانا في **آسيا الوسطى وكازاخستان** شكل انتفاضات مسلحة، بقسط كبير في النهوض الثوري.

والخلاصة، **لقد بيّنت الأزمة الاقتصادية – الاجتماعية العميقة والمتفاقمة باستمرار، وكذلك الوضع المزري الذي شهدته جبهات القتال والانحلال الذي شهدته قمة السلطة الحاكمة أن روسيا القيصرية** تقترب **من كارثة وطنية عظمى.**

عام الحريق الثوري الكبير !

في **بداية** عام **1917**، كان ما يقارب **16** مليون نسمة يخدمون في الجيش، مما **أدى** الى **نقص** الأيدي العاملة في الريف، فظلّ زهاء **ثلث (3/1)** اسر الفلاحين بلا رجال، **وتناقص** محصول الحبوب الرئيسية بشكل كبير مقارنة مع فترة ما قبل الحرب، كما **تقلصت** مساحة الأرض المزروعة. وبالمقابل **تفاقمت المديونية الخارجية** لروسيا مما أدى الى زيادة تبعيتها المالية للدول الأجنبية.

وفي بداية عام 1917 بلغ **التدهور** الاقتصادي درجة لم تستطع معها الوسائل العادية لتنظيم الاقتصاد الموجودة في حوزة الدولة الرأسمالية، أن **تنقذ** البلاد من العلّة المزمنة التي أصيبت بها. ولم تكن هناك من وسيلة لإنقاذ روسيا من الكارثة الاقتصادية المحدقة سوى **إجراءات ثورية حازمة** تناهض تسلط رأس المال والملكية الخاصة.

ولم يستطع أحد أن يقود الجماهير الرازحة تحت وطأة الاستغلال والتي هبت للإطاحة بحكم الملكية المطلقة، سوى البروليتاريا الروسية التي صقلتها المعارك الطبقية بقيادة حزبها البلشفي وقائده (لينين). لقد كانت الطبقة العاملة في روسيا من اكثر الطبقات ثورية في العالم حتى في احلك ظروف الحرب، فلم يكن هناك من يدانيها في الحركة العمالية من حيث ثراء الخبرة في النضال في مختلف الظروف السياسية. ولما كانت هي اكثر الطبقات مبدئية وثورية، فقد لعبت الدور القيادي بين كل القوى المناهضة للقيصرية والرأسمالية. وأكد (**لينين**) أن البروليتاريا بحكم دورها الاقتصادي في الإنتاج الضخم، هي الوحيدة القادرة لتكون زعيما لجميع جماهير الشغيلة والمستغَلين الذين تستغلهم البرجوازية وتظلمهم وتضغط عليهم في حالات كثيرة ضغطا ليس بأضعف بل هو اشد من ضغطها على البروليتاريين، ولكنهم غير مؤهلين للنضال المستقل في سبيل تحررهم.

في بداية هذا العام (1917) تنامى إذن هجوم القوى الثورية الديمقراطية بشكل واضح. ففي كانون الثاني/يناير تجاوز عدد المضربين أعلى أرقام سنوات الحرب ليصل الى ما يقارب 300 ألف شخص. وفي 14 شباط كانت طوابير المتظاهرين تسير وسط العاصمة وهي تحمل شعارات: ***تسقط الحرب، عاشت الثورة الروسية الثانية*** !. وبعد عشرة أيام تجاوز عدد المضربين في بتروغراد وحدها 300 ألف شخص. وفي 25 شباط أصبح إضراب عمال العاصمة عاما وبدأت الاشتباكات مع قوات الشرطة القيصرية.

وقد كان أحد المصادر الرئيسية لقوة **البروليتاريا** في روسيا وجود حليف لها تمثل في **فقراء الفلاحين**. كما كانت الطبقة العاملة تمتلك دعامة جماهيرية واسعة بين صفوف الفئات الكادحة غير البروليتارية في المدن أيضا. فبحلول عام 1917 كان اكثر من 22 مليون شخص من سكان المدن، يشكل الحرفيون والتجار والموظفون الصغار نسبة كبيرة منها. وكان معظمهم يتعرض للاستغلال ولم تكن حياتهم سهلة وهينة على أية حال.

الأزمة الثورية تنضج على "نار صاخبة"!

روسيا على طريق الثورة البرجوازية الديمقراطية!

كانت **الأزمة الثورية** تنضج بوتيرة سريعة وعمّت حركة الإضرابات أهم مناطق البلاد الصناعية. كما ظهرت بوادر التمرد الثوري في صفوف الجيش. هكذا كان الوضع السياسي في روسيا قبيل ثورة شباط 1917.

في شباط 1917 إندلعت في روسيا **الثورة البرجوازية الديمقراطية**، التي دخلت التاريخ كأول ثورة شعبية مظفرة في عهد الامبريالية، مؤججة عمليات الصراع الطبقي التي أدت لاحقا الى انتصار ثورة اكتوبر العظمى.

وفي اليوم التالي **بدأ** الإضراب السياسي العام **يتحول** الى انتفاضة مسلحة. وفي هذا اليوم أطلقت قوات الشرطة النار على المتظاهرين مما أسفر عن مصرع العشرات. ورغم تأكيد قوات الشرطة على عودة النظام والهدوء الى العاصمة فقد أدى هذا العمل الى إثارة مقاومة قسم من قوات حامية بتروغراد، وباتت وحداتها تنتقل الى جانب الثورة. وفي مساء **27 شباط** انظم الى الجماهير الثائرة **60 ألف جندي**. وفي مساء اليوم ذاته أصبحت العاصمة كلها عمليا في أيدي الثوار.

كان لدى الملكية في تلك الأيام قوى فعلية للصراع، تضم الجنرالات والضباط الرجعيون والبوليس والدرك. وحضي القيصر بتأييد الإقطاعيين وقمة البرجوازية التجارية الصناعية. غير أن تناسب القوى الطبقية لم يدع له فرصة للاحتفاظ بالسلطة، ولم يكن بإمكان الحكم الاستبدادي أن يخمد الثورة وأن يخفف مداها بأية إصلاحات.

وفي يوم **27 شباط/فبراير**، تشكلت من ممثلي الأحزاب والتكتلات البرجوازية **لجنة مؤقتة** لمجلس الدوما، استمرت في محاولاتها لإنقاذ الملكية. وعندما اتضح نهائيا أن على مجلس الدوما أما أن ينحاز الى الثورة وأما أن يقضي على نفسه بالهلاك مع الحكم الاستبدادي أعلن رئيسه قرار اللجنة المؤقتة القاضي بالاضطلاع بتشكيل الحكومة، خوفا من أن يعلن سوفيت بتروغراد نفسه سلطة جديدة.

من المعلوم أن حركة الجماهير كانت قوية الى حد أنها امتلكت بنية تنظيمية خاصة بها، تمثلت بمجالس (سوفيتات) مندوبي العمال والجنود والفلاحين يسندها حراس حُمر مدججون بالسلاح. وهكذا شهدت روسيا منذ شباط 1917 **نظام ازدواجية سلطة فعلية**. ففي وجه **الحكومة المؤقتة** التي تقف على رأس جهاز دولة برجوازية في حالة تفكك بطيء كان هناك شبكة من **السوفيتات** تبني سلطة دولة عمالية يوما بعد يوم.

ولكن عندما اندلعت ثورة شباط وتم الإطاحة بالحكم القيصري وصعد تحالف الاشتراكيين الثوريين والمناشفة بقيادة الجنرال (كيرنسكي) إلى السلطة، فانه بدلا من أن تسعى تلك الحكومة إلى تحقيق السلام وتوفير الخبز لأبناء وبنات روسيا، سعت إلى الاستمرار بسياسة الحرب وبقيت تتمسك بالأحلاف العسكرية.

وهكذا **خابت** مجددا آمال الملايين من الجنود الروس الرابضين على جبهات القتال تحت رحمة المدافع وشبح الموت والمرض والجوع، وخاب أملهم في تحقيق الصُلح وذلك بذريعة الدفاع عن الوطن ومقدسات الأمة الروسية !.

وفي الوقت الذي كان فيه الصراع على أشده بين **الضواري الاستعمارية** المتصارعة من أجل حصص البرجوازية في كل من البلدان المتحاربة من المستعمرات لإعادة تقسيم العالم وفق المصالح العليا للقوى "الظافرة" في تلك الحرب المجنونة، وعندما كانت مختلف الحكومات البرجوازية المتحاربة مصممة على مواصلة الحرب وإلحاق المزيد من الدمار والأذى بشعوبها وكل شعوب العالم الأخرى، **قرر** البلاشفة بقيادة **(لينين)** صد بربرية الأنظمة الرأسمالية وحربها الوحشية **وإسقاط** حكومة الحرب التي كان يقودها **(كيرنسكي)** لتحل محلها حكومة العمال والفلاحين الثورية. وعلى هذا الطريق قاموا بتجميع القوى **ونظموا** صفوف الجماهير من جديد، داعين الطبقات الثورية داخل المجتمع الروسي للالتفاف حول البرنامج الثوري للحزب البلشفي.

جدل التكتيك/الاستراتيجية

تحشيد القوى وخوض المعارك لتحقيق الهدف الاستراتيجي

يساعد تحليل هذه التجربة والخبرة التي تراكمت على **فهم** جوهر التكتيكات المستخدمة آنذاك لتطوير الثورة وترقيتها والتغلب على الصعوبات العملية التي واجهتها أثناء تحشيد القوى وزجها في معارك متواصلة لتحقيق الهدف الاستراتيجي.

لنعاين كيف جرت التطورات.

في **25 شباط/فبراير** أصدرت لجنة بطرسبورغ لحزب العمال الاشتراكي الديمقراطي في روسيا (البلاشفة) منشورا جاء فيه " **إن أمامنا فترة من الكفاح، ولكن النصر المحقق لنا ! على الجميع الانضواء تحت راية الثورة الحمراء.... كل أراضى الملاكين العقاريين للشعب ! تسقط الحرب ! تحيا الاخوة بين عمال العالم اجمع !**" وهكذا **دوّت** كناقوس ضخم **دعوة** البلاشفة للنضال الحازم من اجل **الإطاحة بالحكم المطلق**. وراح **إضراب** عمال بتروغراد **يتحول** الى **إضراب عام**، ثم الى **انتفاضة مسلحة** ضد القيصرية.

وفي مساء **27 شباط 1917**، انضم ما يزيد عن **ستين ألفا من جنود حامية بتروغراد** الى جانب العمال. وعمّت الانتفاضة في هذا اليوم كل أنحاء بتروغراد تقريبا. وكان هذا اليوم هو **يوم انتصار ثورة شباط البرجوازية الديمقراطية**.

وهكذا، إذن، **كان للتاريخ منطقه الخاص**. ففي الأول من آذار/مارس تحطمت سلطة الحكومة القيصرية نهائيا. وفي ليلة **8** آذار وضع آخر حاكم روسي مستبد توقيعه على وثيقة التنازل عن العرش (ليس بإرادته قطعا). وهكذا **سقطت** الملكية العاجزة عن مقاومة هجوم الثورة، تحت ضربات الجماهير الشعبية. وهكذا كانت معاول التغيير تدك قلاع النظام القيصري والى غير رجعة ليدخل مزابل التاريخ غير مأسوف عليه.

وفي حديثه عن **تكتيك** أيام ثورة شباط أشار (**لينين**) الى انه التكتيك الثوري الاشتراكي الوحيد الحقيقي. لقد سقطت الملكية المطلقة التي استعبدت روسيا قرونا عديدة. لكنها لم تسقط من تلقاء نفسها كما يؤكد بعض المؤرخين المعاصرين، بل كان من الضروري إيجاد قوة تيسّر للجماهير **إنجاز** هذه المهمة **وتحويل** وعيها العفوي الى فعل منظم. وكانت البروليتاريا الروسية بقيادة حزبها البلشفي وعلى رأسه (لينين) هي هذه القوة التي حركت الجماهير العريضة نحو النضال حتى تحقيق الهدف ومن دون أي تردد ومهما بلغت الصعوبات والتضحيات. وهكذا انتصرت الثورة البرجوازية الديمقراطية في روسيا.

تقررت قضية السلطة في البلاد في الصراع بين معسكرات سياسية كبرى: **الملكية القيصرية، البرجوازية الليبرالية** و **القوى الديمقراطية**. ودخل في معسكر الحكم الاستبدادي، الذي كان في حالة أزمة بنيوية عميقة، الإقطاعيون النبلاء وكبار الموظفين البيروقراطيين والضباط.

- كان **المعسكر الليبرالي** الذي وقف على رأسه حزب الديمقراطيين الدستوريين (**الكاديت**) يسعى الى السلطة ليس لإنهاء القيصرية، بل كان له **هدف آخر** يتمثل في **دعم** النظام الإقطاعي الرأسمالي بملكية دستورية. فقد كان من الملائم تماما للبرجوازية الروسية حدوث انقلاب غير واسع في القصر. ويعني هذا أن المعسكر الليبرالي كان يأمل، عن طريق استبدال قيصر بآخر، تشكيل حكومة يشارك فيها ممثلوه لتحقيق **ثلاثة اهداف** مهمة:

- **السعي للحصول على فرص واسعة لتوظيف رأس المال؛**
- **وترك الأراضي في حوزة الإقطاعيين؛**
- **والاستمرار بالحرب حتى تتحقق الأهداف الإمبريالية.**

واستنادا الى الملاحظات السابقة يمكن القول بأن المصالح الطبقية للبرجوازية الروسية كانت تتناقض بعمق مع النضال الشعبي من اجل الديمقراطية وضد الحرب، حيث كان هؤلاء الليبراليون **يخشون** التحولات الديمقراطية مثل خشيتهم من الموت. واستنتج (**لينين**) من الطابع المعادي للثورة بوضوح، الذي اتخذه مسلك هذا المعسكر، **استحالة إنجاز المهام المنتصبة عن طريق التحالف بين البرجوازية والبروليتاريا**، ومن هنا **أحل محل** ذلك **فكرة التحالف بين البروليتاريا والفلاحين**.

ومن الضروري هنا الاشارة منعا لاي التباس الى ان البلاشفة، وهم يعدون للثورة الاشتراكية، **كرسوا جهدهم الرئيسي لبناء تحالف العمال والفلاحين**: الطبقتين المستغَلتين. بيد ان هذا لا يعني انهم كانوا غير مكترثين بالفئات والمجموعات الاخرى من المجتمع الروسي.

فمن المعروف ان **البلاشفة كانوا دائما قد عبأوا الانتلجنسيا** من اجل المساهمة النشيطة في الثورة لأن المصالح الاجتماعية لهذه الشريحة كانت تتشابك بصورة متزايدة مع مصالح الطبقة العاملة. فقام الحزب البلشفي بعمل واسع بين شغيلة الفكر، واستوعب زهرة الانتلجنسيا التقدمية الروسية في صفوفه.

وبالمقابل قام الحزب بالبحث عن **حلفاء بين الفئات الدنيا من البرجوازية**، واقام صلات سياسية مع جماهير البرجوازية الصغيرة في المدن والقسم الثوري من البرجوازية. ان **الطريق الى الثورة** في نظر البلاشفة، كان يكمن في توحيد جميع القوى الثورية وتنشيطها حول برنامج عريض يجسد مصالح اغلبية الشعب.

ولهذا كان البلاشفة متأكدين من ان خطتهم في بناء تحالف شعبي عريض سوف تفضي الى الهدف النهائي. وهنا ينطرح السؤال: لماذا؟

أولا، لأن روسيا، على الرغم من انها كانت متخلفة اقتصاديا، لكنها دخلت مرحلة الامبريالية. وقد عنى هذا انه حدث **استقطاب حتمي** للقوى السياسية عندما اصطدمت مصالح الغالبية العظمى مع مصالح فئة صغيرة من الطبقات الحاكمة.

ثانيا، لأن المطالب الديمقراطية العامة للشعب لم تكن قد اشبعتها لا ثورة 1905 – 1907 ولا اسقاط القيصرية في شباط 1917. فقد **ثارت المعركة حول قضيتين كبيرتين**:

- **القضية العامة** المتعلقة **بالارض و الحرية و الديمقراطية** ؛
- **و القضية الطبقية للبروليتاريا** المتعلقة **باعادة بناء المجتمع اشتراكيا**.

هكذا اذن في حقبة الامبريالية اصبح **امتزاج** الحركة الديمقراطية العامة بالكفاح الطبقي للبروليتاريا في تيار ثوري واحد، قانونا موضوعيا، اكدته، المرة تلو الاخرى، العديد من الوقائع المعاصرة.

كانت **المهمة الحاسمة** هي **صياغة برنامج سياسي واضح لكي يمكن ضمان وحدة الغالبية الشعبية وانخراطها في الثورة**. وكان من الواجب **تقديم مقولات المادية التاريخية والاقتصاد السياسي والاشتراكية العلمية بلغة بسيطة ومفهومة في بلاد كانت شبه أمية**. وقد **نجح البلاشفة في ايجاد كلمات بسيطة مفهومة طرحوا من خلالها جوهر المطالب الاجتماعية والديمقراطية ومصالح الجماهير**.

وكانت هذه الكلمات بالنسبة لروسيا ذلك العصر هي:

- **السلم** الذي تاقت له بلاد عذبتها الحرب ؛
- **والخبز** الذي كان النقص فيه يؤدي الى مجاعة تطوّق عنق البلاد من اقصاها الى اقصاها ؛
- **والارض** التي لم يكن الفلاحون ليستطيعوا ان يتصوروا العيش بدونها.

هذا **درس هام** من دروس ثورة اكتوبر. وقد تطلب **هدفا واضحا**، ينطوي على حلول لاكثر قضايا البلاد الاجتماعية حدّة، لتحقيق وحدة شعبية ثورية يعتمد عليها.

- أما **المعسكر الديمقراطي** فقد وضع أمامه **مهمات** مغايرة تماما. وقد كانت **شعارات** البلاشفة تدور حول: ***جمهورية ديمقراطية، يوم عمل من ثماني ساعات، مصادرة أراضي الإقطاعيين***. ومن جهة أخرى فقد كان **حزب البلاشفة** بقيادة (**لينين**) هو **الوحيد** الذي **وقف** ضد الحرب العالمية الأولى (1914-1918) منذ لحظة انطلاقها، **وربط** موقفه هذا بالإشارة الى أن **المخرج الوحيد** من هذه المجزرة هو **توجيه كل القوى الديمقراطية والسلاح في كل بلد ضد المسؤولين عن الحرب**، **أي** الملكيّات والبرجوازية الإمبريالية. ودخل في المعسكر الديمقراطي البروليتاريا والفلاحون، أكثر الطبقات جماهيرية في البلاد، والفئات الوسطى في المدينة والمثقفون الديمقراطيون وبينهم الطلبة.

ازدواجية السلطة.... ما العمل؟

أحدثت ثورة شباط 1917 الديمقراطية ديناميكية سياسية جديدة واصطفافات جديدة وتناقضات جديدة تعبر، جميعها، عن ميزان القوى الجديد. هنا ظهر ازدواج السلطة في كل أنحاء روسيا نتيجة للإطاحة بالقيصرية.

جاء ازدواج السلطة **ثمرة** أسباب اقتصادية/اجتماعية/سياسية عميقة. ولم يكن هذا بحسب (**لينين**) *"سوى مرحلة انتقالية من تطور الثورة، وعندما تعدّت هذه الثورة حد ثورة برجوازية ديمقراطية عادية ولكنها لم تصل بعد الى دكتاتورية البروليتاريا والفلاحين الخالصة "* [10].

كانت ثورة شباط البرجوازية الديمقراطية انعطافا ثوريا كبيرا في تاريخ البلاد، حرّك كل فئات المجتمع، واستهوى العمل السياسي ملايين من البشر لم تكن السياسة في الماضي تخطر ببالهم. ولعل هذا يماثل الاوضاع في بلادنا بعد 1 تشرين الثاني/اكتوبر 2019 وما لعبته الانتفاضة من دور في اجتذاب قطاع واسعة من المجتمع فاق تصورات الكثيرين وربما فاجئهم ! مؤكدة ما قاله ينين ذات مرّة: ***"قد تمرّ عقود لا يقع فيها شيء يذكر، وقد تأتي أسابيع تقع فيها عقود "***. والواقع أنه في خلال الاسابيع الاخيرة التي مضت وتحديدا منذ انطلاق شرارة الاحتجاجات الاولى من اكتوبر 2019 في بغداد وامتد لهيبها الى محافظات الوسط والجنوب، انقلبت ألاوضاع رأساً على عقب وانفتح الفضاء السياسي مجددا على آفاق جديدة تشي بالكثير. فقد شهدت الحركة الاحتجاجية والحراك الواسع الجديد تحولاً مهما ولحظة فريدة في تاريخ البلاد بعد 2003 لترتقي الى مستوى انتفاضة شعبية حقيقية، كما اتخذ هذا التحول والحراك المجتمعي مسارات متعرجة واشكال مختلفة. وهكذا أعادت الجماهير المنتفضة المعاني إلى الحقل السياسي، محولة النشاطات الاحتجاجية إلى قوة كبيرة قادرة على هز النظام المحاصصي - الطوائفي وإجباره على الاقرار بأحقية مطالب الجماهير الغاضبة رغم مناوراته ومحاولاته في تشويه الحركة الاحتجاجية والتشويش عليها بدمغها بوجود "مندسين" فيها وذلك بهدف تبرير موجات القمع التي مورست ضد نشطائها والجماهير المحتجة عموما. ورغم كل القمع و محاولات التشويه والضغوطات والملاحقات التي تعرض له نشطائها وناشطاتها، فان الاحتجاجات لم تتلعثم، بل امتلكت بلاغتها في التعبير عن غضبها وبلورت شعاراتها ومطالبها العادلة في: تفكيك النظام المحاصصي –الطوائفي ورحيل الحكومة ورئيسها وتحسين الخدمات و مكافحة البطالة وتوفير مناصب عمل جديدة، والقضاء على الفساد واستعادة الاموال المنهوبة، وتحقيق **العدالة الاجتماعية.. والكرامة** .... الخ، التي انتهكها النظام المحاصصي/الطوائفي/الاثني.

نعود الى روسيا القيصرية. عندما اندلعت ثورة شباط كان (**لينين**) ما يزال في المهجر (في سويسرا). وقد تطلب الوضع السياسي الجديد من حزب البلاشفة حل قضيتين مهمتين:

1. **التقدير الدقيق** للموقف في البلاد؛
2. **تحديد استراتيجية وتكتيك البلاشفة** في المرحلة الجديدة.

[10] لينين، **المؤلفات الكاملة**، المجلد 31، ص 155.

المبحث الثاني: تجربة اكتوبر العظيم واختيار طريق السير صوب الاشتراكية

الاستراتيجية اللينينية للنضال الثوري والتكتيك الملموس للوضع الملموس

كما جرت الاشارة سابقا، فان الخيار – الاشتراكية او الرأسمالية – قد ظهر في روسيا بشكل لا مرد له في شباط (فبراير) عام 1917، حينما انهارت القيصرية، وهي اكثر اغطية الراسمالية الروسية رجعية، نتيجة انتصار الثورة الديمقراطية- البرجوازية، ولم يصبح الخروج من اعمق ازمة اجتماعية ووطنية عامة للبلاد ممكنا الا بواسطة **الانتقال الثوري** الى نمط جديد للتطور الاجتماعي، اشتراكي للنظام الاجتماعي.

ان اعداء البلاشفة و (لينين) في صفوف الاشتراكية – الديمقراطية الروسية، **المناشفة**، اذ ادعوا انهم **حماة** الاستقامة الماركسية، وقفوا ضد الفكرة اللينينية لانتقال روسيا الى الاشتراكية. وكانوا يوجهون الى البلاشفة تهمة "المغامرة الثورية" متذرعين بتخلف البلاد والخراب وقلة عدد البروليتاريا... الخ. واكدوا ان روسيا لم تنضج بعد للوصول الى الاشتراكية، وعليها انتظار اطلالة الاشتراكية من الغرب لأن التطور الاجتماعي الاوربي الغربي يجب، على حد قولهم، ان يعطي نموذجا عاما.

وبرهن (لينين) على ان الرأسمالية الروسية من وجهة النظر الاقتصادية – الاجتماعية تعود الى نمط الراسمالية "المتوسطة التطور". فقد وصلت في المجال الصناعي – المصرفي الى المرحلة الاحتكارية، اما تعداد وتركز البروليتاريا فهما عاليان بما فيه الكفاية. ومن الجهة الاخرى فان تخلف روسيا النسبي كانت من نتيجته، حسب قول لينين.. ان البلاد المتخلفة تستطيع الشروع " في الثورة بسهولة لان عدوها تعفن، ولأن برجوازيتها غير منظمة" [11].

هنا طرحت مسألة اختيار التكتيكات الملموسة للتعامل مع الوضع الملموس الجديد.

وقد بينت تجربة اكتوبر ان نجاحات نضالات الشغيلة من اجل الاشتراكية لا تتوقف على الاختيار الصحيح للاتجاه العام للتقدم الاجتماعي وحده. فمما ينطوي ايضا على مغزى كبير، بل وحتى حاسم احيانا، **التكتيك الثوري** للنضال الطبقي والبحث في اطر هذا الاتجاه العام عن امثل الطرق والاشكال والوتائر والوسائل لتصعيد العمليات الثورية.

خلال هذه الفترة، **عمم** (لينين) تجربة الجماهير المناضلة، فاشار الى امكان تحول الثورة البرجوازية الديمقراطية في ظروف الامبريالية الى ثورة اشتراكية. وجاء عمله الموسوم **"موضوعات نيسان"**[12] ليرسم بوضوح افق الانتقال الى الثورة الاشتراكية وان هذا العمل لم يشكل حدثا ذا اهمية حاسمة بالنسبة لتاريخ روسيا السياسي وانما هي ايضا خطوة جديدة في تطور النظرية الماركسية للثورة اجمالا.

لقد تحولت هذه المبادئ في مؤلفات لينين الى تعميمات اوسع. وأبان لينين بوضوح ان الممهدات الاقتصادية والسياسية للثورة الاشتراكية قد توفرت في روسيا، وأعد الحزب لشتى اشكال النضال السياسي

[11] ف. أ.لينين، **المؤلفات الكاملة، المجلد 36**، ص 252.
[12] ف.لينين، **موضوعات نيسان**، موسكو، دار التقدم، 1969

والمسلح من اجل اسقاط الرأسمالية. وعرض في مؤلفاته **"الماركسية والانتفاضة"** [13] و **"نصائح غائب"** وغيرهما تعاليم متناسقة عن الانتفاضة المسلحة كفن.

وفي كتابه "الماركسية والانتفاضة" اكد لينين على انه "ولكي تكون الانتفاضة موفقة، ينبغي لها ان تعتمد على الطبقة الطليعية، لا على مؤامرة او على حزب، هذا أولا. ينبغي على الانتفاضة ان تعتمد على **النهوض الثوري عند الشعب**. هذا ثانيا. ينبغي على الانتفاضة ان تعتمد على **انعطاف حاسم** في تاريخ الثورة الصاعدة، حين يبلغ نشاط الصفوف المتقدمة من الشعب ذروته، حين تكون **الترددات** في صفوف الاعداء **وفي صفوف اصدقاء الثورة الضعفاء**، الحائرين غير الحازمين، اشدها. هذا ثالثا. ان هذه الشروط الثلاثة بالذات هي التي تميز **الماركسية عن البلانكية** فيما يتعلق بطرح مسألة الانتفاضة" [14].

من جانب اخر وكما هو معروف، اعتبر **(لينين)** أن **اختيار** الطبقة العاملة وحزبها هذا الشكل للنضال أو ذاك أهم مسألة للتكتيك. ولا يمكن حل هذه المسألة مسبقا، في هدوء المكاتب، ولا يعطى الجواب عنها إلا:

- **تطور** الحركة نفسها؛
- **ومراعاة الخبرة** التي كدستها الجماهير؛
- **وأخيرا، الظروف الوطنية الملموسة**.

ولم يكتف **(لينين)** بهذا التحديد بل أضاف إليه **أطروحة مهمة** أخرى وفحواها ما يلي: " ينبغي لنا أن نتذكر أن كل حركة شعبية تتخذ أشكالا متنوعة الى ما لا حد له، صانعة على الدوام أشكالا جديدة، نابذة الأشكال القديمة، محدثة تعديلات أو تركيبات جديدة من الأشكال القديمة والجديدة. وواجبنا أن نشترك بنشاط في هذه الصياغة لأساليب النضال ووسائله " [15].

و من المفيد هنا الإشارة الى **رؤية** الماركسية لأشكال النضال **وكيفية** اختيار التكتيكات الملموسة طبقا للوضع الملموس. ويميّز **(لينين)** بين الماركسية والمرجعيات الفكرية – السياسية الأخرى قائلا:

" قبل كل شيء تختلف الماركسية عن كل الاشكال البدائية للاشتراكية في انها لا تربط الحركة بأي شكل وحيد ومحدد للكفاح، فهي تسّلم بأساليب النضال الاكثر تنوعا. وهي لا تخترعها، بل تكتفي بتصميمها وتنظيمها وجعل الاشكال النضالية للطبقات الاجتماعية، التي تنبثق عضويا خلال الحركة ذاتها، اشكالا واعية. ان الماركسية المعادية بصورة مطلقة لكل الصيغ التجريدية، ولكل وصفات المذهبيين، تريد ان يُنظر بانتباه الى النضال الجماهيري الذي يجري والذي تنبثق منه طرائق جديدة دائما، متنوعة اكثر فاكثر، للدفاع والهجوم كلما تطورت الحركة وتقدم وعي الجماهير واستفحلت الازمات الاقتصادية والسياسية . ولهذا السبب فان الماركسية لا ترفض بصورة مطلقة أي شكل نضالي. وهي لا تعتزم بأي حال من الاحوال ان تقتصر على الاشكال النضالية الممكنة والموجودة في لحظة معينة، وهي تعترف بان تغيرا للوضع الاجتماعي سيستتبع حتى ظهور اشكال نضالية جديدة لا يعرفها مناضلو الفترة المعطية بعد. ومن هذه الناحية تتعلم الماركسية، اذا صح التعبير، من المدرسة العملية للجماهير، وهي أبعد من من أن تدعي إعطاء الدروس للجماهير بعرضها عليها أشكالا نضالية تصورها صانعو الاجهزة في غرفة عملهم...

---

[13] لينين، **الماركسية والانتفاضة**. دار التقدم، فرع طاشقند، 1980.
[14] لينين، **الماركسية والانتفاضة**، المصدر السابق، ص 8-9.
[15] لينين، **روح المغامرة الثورية**، دار التقدم، موسكو 1975، ص 12.

وثانيا فان الماركسية تطالب بصورة مطلقة بحث مسألة الاشكال النضالية في جانبها التاريخي. فطرح هذه المسألة خارج إطار الظروف التاريخية الحسية، يعني جهل الف باء المادية الديالكتيكية. وفي لحظات مميزة من التطور الاقتصادي ووفقا لمختلف الظروف في الوضع السياسي وفي الثقافات الوطنية وفي ظروف الحياة الخ...، ترتفع مختلف اشكال النضال الى الصعيد الاول وتصبح الاشكال الرئيسية، وبالتالي تتغير بدورها الاشكال الثانوية الفرعية. ان محاولة الرد بنعم أو لا حين تطرح مسألة تقييم وسيلة معينة للنضال من دون أن تبحث بالتفصيل الظروف الحسية للحركة في درجة التطور التي بلغتها، يعني التخلي تماما عن الصعيد الماركسي... هذان هما المبدءان النظريان الاساسيان اللذان يجب ان يرشداننا" [16].

ويعني ذلك أن الماركسية:

1. **ترفض** الصيغ المجردة التي لا تنبع من الواقع أو التي تريد أن تقفز فوقه.
2. **وتستنبط** أشكال النضال والتكتيكات الملموسة انطلاقا من حركة الجماهير وطبيعة نضالاتها ومستوى وعيها، التي تنبثق عنها طرائق جديدة دائما، متنوعة اكثر فأكثر، للدفاع والهجوم كلما تطورت الحركة الجماهيرية وتقدم وعيها واستفحلت الأزمات الاقتصادية – الاجتماعية والسياسية.

وإذ تؤكد الماركسية على هذه **المبادئ المنهجية** المتعلقة بأشكال النضال وتكتيكاته الملموسة، فإنها تؤكد في الوقت ذاته على **بحث قضية أشكال النضال الملموسة في إطارها التاريخي الملموس**.

دور التكتيك الثوري

الطريق "المستقيم" أو الطريق "المتعرج" للتطور

بيّنت تجربة اكتوبر ان نجاحات نضالات الشغيلة من اجل الاشتراكية لا تتوقف على الاختيار الصحيح للاتجاه العام للتقدم الاجتماعي وحده. فمما ينطوي ايضا على مغزى كبير، وحاسم احيانا، **التكتيك الثوري** للنضال الطبقي والبحث في اطر هذا الاتجاه العام عن امثل الطرق والاشكال والوتائر والوسائل لتصعيد العمليات الثورية.

ننوه في هذا الصدد بعدة جوانب تسم تصنيف اعمال القوى الثورية واستخدامها للوسائل السلمية وغير السلمية للاستيراء على السلطة وطرحها للمهام الاوسع.. الخ.

ومن المفيد الإشارة الى أن هذا البحث صعب بل ومعقد، ذلك لأن **تعدد أشكال الحركة** نحو **الهدف الثوري وتغير** ما يظهر من الأوضاع الناجمة عن الخاصية الدولية كبيران جدا.

ثمة **إشكاليات عديدة** تتعلق بقضية الطرق والتكتيكات المستخدمة لتحقيق الوصول الى الهدف – الاستيلاء على السلطة.

[16] لينين، **المؤلفات، المجلد 11**، ص 215-216

1. **أولى هذه الإشكاليات تتعلق بمسألة استخدام ما يسمى بالطريق "المستقيم" أو الطريق "المتعرج" للتطور** - حسب تعبير (لينين)- ، اللذين يضع التاريخ أمام القوى المتصارعة تقرير اختيارهما [17].
- الطريق **الأول** – نضال الجماهير الثوري المباشر وإبداعها الثوري النشيط وهجومها الشامل الموجهة نحو الإطاحة بالسلطة القديمة – هو الطريق " الأجدى بالنسبة للشعب، ولكنه يتطلب أكبر قوة أيضا " [18].
- و الطريق **الثاني** هو الطريق " غير المباشر " و "الاضطراري"، حينما لا تكون القوى كافية ولابد من مساومة مؤقتة.

وإذ نظر (لينين) في هذين الشكلين قبل ثورة أكتوبر، نوه بأن " على الماركسي أن يناضل من اجل الطريق الثوري المباشر للتطور، حينما يفرض واقع الأمور الموضوعي هذا النضال " [19]. وحينما أشار الى ضرورة مراعاة إمكان الطريق " المتعرج " أيضا، ركّز على أنه ينبغي في هذه الحالات " معرفة الإخلاص للمبادئ، للطبقة، للمهمة الثورية " [20].

إن هذه السياسة المرنة بشكلها، الصلبة والمبدئية بمغزاها الاجتماعي أعطت ثمارها في أكتوبر عام 1917.

ان البلاشفة، اذا استخدموا اشكال النضال البرلمانية، لم ينبذوا، كما يبين موقف لينين، الاشكال الاخرى ومن بينها غير الاشكال البرلمانية. وقد درس لينين الدرجات الانتقالية الممكنة الى الاشتراكية، واضعا، مثلا/ فكرة "النماذج المركبة" للتطور، بما في ذلك على شكل الجمع بين السلطة السوفيتية والمجلس التاسيسي.

2. أما **الإشكالية الثانية فتتعلق بالعلاقة بين الطريقين السلمي وغير السلمي للانتقال الى الاشتراكية**. كما تبيّن كتابات عديدة له، كان **(لينين)** يسعى الى البحث عن اقل الوسائل إيلاما وأكثرها فائدة بالنسبة للجماهير الشعبية من أجل تأكيد النظام الاجتماعي الجديد. ونوه مقتفيا أثر ماركس وأنجلز بأفضلية النهج السلمي، على الرغم من أن مفهوم " السلمي " لا يعني بأي حال من الأحوال حركة بدون نضال طبقي، أي الاقتصار على الأشكال " البرلمانية البحت ". إن استمرار إمكان تطور الثورة سلميا الذي اعتبره (لينين) "قيما للغاية" [21]. وقد ظهر أكثر من مرة في فترة ما قبل أكتوبر 1917، بما في ذلك ازدواجية السلطة (آذار- حزيران/ مارس- يونيو عام 1917)، حينما فقدت البرجوازية وسائل العنف الفعالة وتحقق أقصى حد من الحريات الديمقراطية وتوفر شكل جاهز ممكن من سلطة الشغيلة على شكل السوفيتات.

يرتبط ارتباطا وثيقا بهذه المسألة المفهوم الذي صاغه **(لينين)** حول **الطريق الثوري – الديمقراطي** الى الاشتراكية. وكان المقصود في هذه الحالة إمكانات التحرك السياسي والاقتصادي على مراحل من التنظيم البيروقراطي البرجوازي- الاحتكاري لمجالات الحياة الى التنظيم الثوري – الديمقراطي، على قاعدة التفاف الجماهير الشعبية حول المهمات الديمقراطية العامة.

---

[17] ف. أ.لينين، **المؤلفات الكاملة** المجلد 16، ص 80.
[18] لينين، **المؤلفات الكاملة**، المجلد 16، ص 8.
[19] **المصدر السابق**، المجلد 16، ص 20.
[20] لينين، **المصدر السابق**، المجلد 34، ص 133
[21] **المصدر السابق**، ص 135

ومن جهة ثانية تنطوي على مغزى تاريخي كبير تجربة أكتوبر المتعلقة بالطريق الآخر، **غير السلمي**، المسلح للانتقال الى الاشتراكية. فحينما استنفذت سياسيا الإمكانات السلمية لإقامة سلطة السوفيات، دعا **(لينين)** الحزب البلشفي والجماهير الكادحة الى الانتفاضة المسلحة. ولم يُقحم لينين هذا الشكل النضالي على الحزب والجماهير، بل أن الجماهير كانت في ذلك الوقت قد **اقتنعت** من خلال تجربتها السياسية بأنه **يستحيل** من خلال **الإصلاحات** الديمقراطية – البرجوازية **والاتفاقات** مع البرجوازية إيجاد سبيل " **أسهل** " للخروج من الأزمة البنيوية الشاملة التي كانت تعتمل في مختلف جوانب المجتمع والاقتصاد الروسي آنذاك. لقد **وصلت** الجماهير الشعبية الى النضال في سبيل الاشتراكية من خلال النضال في سبيل المطالب الديمقراطية وتلبية حاجاتها المباشرة. وهكذا كانت آلية قيام الجماهير نفسها بالاختيار السياسي للطريق الجديد للتطور الاجتماعي. وجرت الانتفاضة المسلحة في (بتروغراد) بدون دماء تقريبا بفضل تفوق القوى الثورية.

وفي كتابه الهام: (***من هم " أصدقاء الشعب " وكيف يكافحون ضد الاشتراكيين الديمقراطيين***؟) لخص (لينين) الموقف من أشكال النضال وتكتيكاته بعبارات بسيطة وواضحة وذات مغزى عميق في الوقت ذاته حين قال: " لا يمكن إعطاء شعار النضال دون دراسة كل شكل من أشكال هذا النضال بكل تفاصيله، ودون التتبع خطوة فخطوة متى ينتقل من شكل الى شكل آخر، كي نعرف في كل لحظة محددة أن نقرر الوضع من دون أن نغفل الطابع العام للنضال وهدفه الإجمالي: القضاء التام والنهائي على كل استغلال وكل اضطهاد " [22].

لقد كانت **المهمة الحاسمة** هي **صياغة برنامج سياسي واضح** لكي يمكن ضمان وحدة الغالبية الشعبية وانخراطها في الثورة. وكان من الواجب تقديم مقولات المادية التاريخية والاقتصاد السياسي والاشتراكية العلمية بلغة بسيطة ومفهومة في بلاد كانت تعاني من أمية كبيرة. وقد **نجح** البلاشفة في إيجاد كلمات بسيطة مفهومة طرحوا من خلالها **جوهر** المطالب الاجتماعية والديمقراطية ومصالح الجماهير.

وكانت هذه الكلمات بالنسبة لروسيا ذلك العصر هي:

- **السلم** الذي كانت تتطلع له بلاد عذبتها الحرب ؛
- **والخبز** الذي كان النقص فيه يؤدي الى مجاعة تطوق عنق البلاد من أقصاها الى أقصاها ؛
- **والأرض** التي لم يكن الفلاحون ليستطيعوا أن يتصوروا العيش بدونها.

أطروحة الحلقة الأضعف في السلسلة الإمبريالية

التحليل الملموس للوضع الملموس

استنادا الى التحليل اللينيني، فقد كانت الامبراطورية الروسية **الحلقة الأضعف** في السلسلة الإمبريالية ومركزا لتناقضاتها من جهة، كما أنها كانت في الوقت ذاته **مركزا** للحركة التحررية العالمية. وهنا بالذات نضجت الحالة الثورية قبل البلدان الأخرى وتحولت الى ثورة ديمقراطية شعبية عامة.

[22] لينين، **المصدر السابق**، المجلد الأول، ص 356

واستنادا الى النظرية الماركسية برهن لينين ان روسيا تتطور وفقا لنفس القوانين التي يتطور بها كل بلد رأسمالي آخر. وقد اقام لينين الدليل على هذا الاستنتاج في عدد من الدراسات العميقة منها مثلا: ***من هم "اصدقاء الشعب" وكيف يكافحون ضد الاشتراكيين الديمقراطين؟*** و ***"تطور الرأسمالية في روسيا"*** [23].

في أوائل نيسان/1917 عاد (**لينين**) الى الوطن. وفي "***موضوعات نيسان***" كتب قائلا " إن الشيء الأصيل في الوضع الراهن في روسيا، إنما هو الانتقال من المرحلة الأولى للثورة، التي أعطت الحكم للبرجوازية نتيجة لعدم كفاية الوعي والتنظيم لدى البروليتاريا، الى المرحلة الثانية للثورة، التي يجب أن تعطي الحكم للبروليتاريا، وللفئات الفقيرة من الفلاحين " [24].

وقد انطلق (**لينين**)، وهو يحدد طابع الثورة والقوى المحركة لها، من أن الثورة البرجوازية الديمقراطية في روسيا قد تحققت، وقد تحالفَ الفلاحون مع البروليتاريا لإنجاح الثورة. والآن تم طرح موضوع الثورة الاشتراكية على جدول الأعمال، تلك الثورة التي سيشترك فيها الفلاحون الفقراء فقط كحلفاء للبروليتاريا حيث انه يجب خوض النضال ليس فقط مع البرجوازية في المدينة بل وفي الريف أيضا.

وإذ عمّم (**لينين**) خبرة الحركة العمالية العالمية وإبداع الجماهير الثوري في روسيا فقد اكتشف شكلا للتنظيم السياسي للمجتمع في فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية هو السوفيتات. وبحسب (**لينين**)، تعتبر جمهورية السوفيتات من أسمى أشكال الدولة الديمقراطية، بالمقارنة مع شكل الجمهورية البرلمانية العادية. وقد أوضح (**لينين**) أن جمهورية السوفيتات تخلق للجماهير الشعبية إمكانيات لا حد لها للاشتراك في إدارة الدولة وبناء حياة جديدة.

وقد وضع (**لينين**) في "***موضوعات نيسان***" أمام حزب البلاشفة ليس فقط المهام السياسية بل والاقتصادية التي تخدم الموضوع الرئيسي – **السلطة**، وتسعى الى إنقاذ البلاد من الكارثة الاقتصادية التي كانت قد اقتربت منها روسيا. وقد وضع في هذه الموضوعات خطة محددة على أساس علمي لاستيلاء البروليتاريا على السلطة في روسيا.

في **24 يوليو/تموز** انتهت مفاوضات الكاديت مع ممثلي الأحزاب الاشتراكية بتشكيل الحكومة الائتلافية الثانية. وعلى الفور قامت هذه الحكومة التي أطلق عليها " **حكومة إنقاذ الوطن والثورة** " بتطبيق الإعدام في الجبهة، فقد أمر رئيس الوزراء (**كيرنسكي**) بمنع صدور ونشر الجرائد البلشفية بين الجنود، كما حضر على الجنود عقد الاجتماعات والمؤتمرات واللقاءات. وهكذا قُضيَّ على ازدواجية السلطة لتتركز كلها، مؤقتا، في أيدي البرجوازية المعادية للثورة ، وهنا **انتهت** الفترة السلمية للثورة. وشغل موضوع تكتيك البلاشفة في ظل الظروف الجديدة مكانا رئيسيا وذلك في أعمال المؤتمر السادس لحزب البلاشفة الذي عقد في الفترة 26 تموز حتى 3 آب من عام 1917 في بتروغراد.

---

[23] فلاديمير إيليتش لينين، **تطور الرأسمالية في روسيا (في عملية تكون سوق داخلية للصناعات الكبيرة)**. ترجمة فواز طرابلس (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، تموز 1997).

[24] لينين، **موضوعات نيسان – مهمات البروليتاريا في الثورة الحالية**. نشر أول مرة في جريدة "البرافدا" العدد 26 في 7 نيسان 1917. ترجمة الياس شاهين، 2004، ص 2.

الانتفاضة المسلحة على الأبواب!

على أساس تحليل ملموس لتطور الأوضاع السريع والعاصف والمحفوف بالمخاطر والاحتمالات المفتوحة، قرر المؤتمر السادس لحزب البلاشفة التوجه الى الانتفاضة المسلحة للإطاحة بالبرجوازية، وأكد الحزب في أحد قراراته على التالي : **" لقد اصبح مستحيلا في الوقت الحاضر أن يتم التطور السلمي، وان تنتقل السلطة الى السوفيتات دون صعوبات، حيث أن السلطة انتقلت في حقيقة الأمر الى البرجوازية المعادية للثورة. وليس هناك من شعار سليم يجب أن يطلق في الوقت الحاضر غير شعار القضاء التام على دكتاتورية البرجوازية المعادية للثورة "**.

حلّ ميعاد التصاعد الثوري الذي كان **(لينين)** قد تحدث، في وقت سابق عن حتمية حدوثه، أسرع مما كان متوقعا. كان هذا **مرتبطا** بمقاومة تمرد **الجنرال كورنيلوف** المعادي للثورة. فرغم **اشتراك** سبعة وزراء من حزب الكاديت في الحكومة الائتلافية الثانية، ولعبه لدور قيادي فيها، إلا أن البرجوازية الإمبريالية لم تكن راضية عن ذلك. وقررت الإجهاز بضربة واحدة على بقايا الديمقراطية التي اعتبرتها خطرا وبديلا عن سياستها. وقد كانت بحاجة الى دكتاتور، وجدته في شخص الجنرال **(كورنيلوف)** القائد العام الأعلى الذي اجتذب برجعيته الدوائر الحاكمة.

وقد استطاع البلاشفة وهم ينظمون الجماهير لسحق تمرد كورنيلوف، أن يحققوا **تكتيكا فريدا** في دعم وحدة العمل، كما استطاعوا **القيام بتشكيل جيش سياسي للثورة الاشتراكية**. وقد تمكن البلاشفة في عدة أيام من مقاومة طغمة كورنيلوف، أن يحققوا ما كان عسيرا أن يتحقق خلال شهور، لو مضى تطور الثورة في ظروف طبيعية.

في هذه اللحظات حدث **انعطاف متميز** من نوعه. فقد بدأ الفلاحون والجنود في الابتعاد عن "الاشتراكيين الثوريين" والتحول الى جانب البلاشفة. وأصبح واضحا انه ليس هناك من سلطة قادرة على تطوير الثورة وتعزيز مكتسباتها، غير سلطة العمال والفلاحين الفقراء.

وفي أواخر آب وأوائل أيلول 1917 وخلال مقاومة تمرد كورنيلوف، ساد البلاد وضع ذي خصوصية.

- فقد ظهر **ضعف سلطة الحكومة المؤقتة** في المدن والأقاليم، كما **اتضح** سوء سمعتها.
- وبالمقابل **نشطت السوفيتات واللجان**.

في هذه الاثناء ظهرت مرة أخرى **إمكانية حقيقية لانتقال السلطة الى السوفيتات سلميا**. وقرّر حزب البلاشفة أن **يستفيد** من هذه الإمكانية، حتى **يتفادى** ضحايا لا مبرر لها. وفي هذا الصدد كتب **(لينين)** قائلا: **"... في سبيل هذا التطور السلمي للثورة، في سبيله فقط – أي في سبيل إمكانية نادرة الى أقصى حد في التاريخ وثمينة الى أقصى حد، إمكانية نادرة – في سبيلها فقط، برأيي، انه في مستطاع ومن واجب البلاشفة وأنصار الثورة العالمية وأنصار الطرائق الثورية، أن يقدموا على مساومة كهذه "** [25].

غير أن إمكانية تطوير الثورة سلميا سرعان ما تلاشت، وعاد "المناشفة" و "الاشتراكيون – الثوريون" الذين كانوا على رأس السوفيتات الى **التحالف مع البرجوازية**.

[25] لينين، **المؤلفات الكاملة**، المجلد 34، ص 134 – 135.

واستنادا الى تحليل ماركسي عميق للأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة، أدرك **(لينين)** بوضوح أن روسيا تقترب اقترابا شديدا من الثورة الاشتراكية التي ستقوم بحل التناقضات المعقدة للمسائل الاجتماعية الملحة. وارتبط تعاظم الأزمة الثورية في البلاد بتصاعد ثوري جديد، **وامتدت** الأزمة الوطنية العامة الى كل أنحاء البلاد.

وكتب **(لينين) هنا** يقول: **(قانون الثورة الأساسي....، يتلخص فيما يلي:**

- **لا يكفي من اجل الثورة أن تدرك أن الجماهير المستغَلة والمظلومة عدم إمكانية العيش على الطريقة القديمة وان تطالب بتغيرها.**
- **إن من الضروري لأجل الثورة أن يغدو المستثمِرون غير قادرين على العيش والحكم بالطريقة القديمة.**
- **إن الثورة لا يمكن أن تنتصر إلا عندما تمزق " الطبقات الدنيا " عن القديم، وعندما تعجز " الطبقات العليا " عن السير وفق الطريقة القديمة..... ونعني أن الثورة مستحيلة بدون أزمة وطنية عامة تشمل المستغَلين والمستغِلين معا)** [26].

اثبت **(لينين)**، على أساس تحليل عميق للوضع وتطوراته الفعلية، أن الأزمة الوطنية في البلاد قد نضجت وان الظروف المناسبة قد ظهرت لتحويل شعار الإعداد السياسي العام للانتفاظة المسلحة الى شعار الممارسة العملية وذلك في رسالتيه التاريخيتين: " ***يجب على البلاشفة أن يأخذوا السلطة*** " و " ***الماركسية والانتفاضة*** " [27]. لقد أكد **(لينين) جديّة** هذا الشكل النضالي **وخطورته، وحذّر** من التلاعب به. وربط **(لينين)** نجاح الانتفاضة المسلحة، بالإعداد الجيد والشامل لها، حيث يجب لإنجاحها:

- **حشد قوى تفوق قوى العدو بكثير؛**
- **في المكان الحاسم، واللحظة الحاسمة؛**
- **وإلا أباد العدو المنتفضين.**

وهذه التشخيصات تتمتع براهنية حتى بالنسبة للانتفاضا الشعبية والحركات الاحتجاجية المعاصرة، ومنها انتفاضة تشرين المجيدة 2019.

كان **25 أكتوبر**، يوم **انتصار** الانتفاضة في بتروغراد، قد **دخل** التاريخ كبداية لثورة أكتوبر العظمى في البلاد التي فتحت صفحة جديدة في تاريخ البشرية. وتوج الانتصار النهائي في **7 نوفمبر 1917**. ثمة **ملاحظة** ضرورية هنا: **انتصرت** الثورة في شهر نوفمبر عام 1917 حسب التقويم اليولياني -الميلادي المعروف والمستخدم حاليا - لكنها سجلت تاريخيا في شهر أكتوبر لأن التقويم القيصري - المعمول به في روسيا في ذلك الوقت - كان متأخرا ثلاثة عشر يوما عن التقويم اليولياني، واشتهرت بعد ذلك بـ "ثورة أكتوبر".

[26] لينين، **المؤلفات الكاملة**، المجلد 41، ص 69 – 70.
[27] لينين، **الماركسية والانتفاضة**، المختارات في 10 مجلدات، دار التقدم، موسكو، 1977، ص 250 ولاحقا.

هل " خان " (لينين) والبلاشفة ماركس وأطروحاته بشأن استلام السلطة في أكتوبر 1917؟

يطرح العرض التاريخي المكثف السابق السؤال التالي: **هل "خان" لينين والبلاشفة ماركس عندما اتخذوا قرارهم بتسلم السلطة، اثر طور قصير مرّت به الثورة البرجوازية الديمقراطية في روسيا، رافضين التعامل مع الانتقال الى الاشتراكية باعتباره سيرورة طويلة؟**

ويرتبط بهذا السؤال سؤال آخر وهو: **كيف يمكن للثورة الاشتراكية أن تنتصر في بلد لا يمتلك، بسبب ضعف تطور الرأسمالية فيه، قاعدة مادية متقدمة لبناء الاشتراكية، وهو الشرط الرئيسي الذي كان ماركس قد وضعه لانتصار الاشتراكية في بلد من البلدان؟**

من هذا السؤال وفي مسعى الإجابة عليه، انطلق **(لينين)**، مبرهنا على وجود الرأسمالية في روسيا [28]، التي كان يشكك بوجودها "الشعبيون" ومُظهِرا بان السمات الخاصة التي كانت تميّز هذه الرأسمالية، وبالأخص **سمة ضعفها**، تجعل من إمكانيات انتصار الثورة الاشتراكية فيها اكبر من إمكانات انتصارها في أي بلد آخر من البلدان الرأسمالية المتطورة، وتتيح للطبقة العاملة فيها فرصة التحول الى محرك لهذه الثورة. و من جهة أخرى كان **(لينين)** على قناعة بأن الانتصار الحاسم على القيصرية في روسيا سينقل الحريق الثوري في أوربا، ويرفع العزيمة الثورية لدى البروليتاريا العالمية ويختصر طريقها نحو الانتصار التام.

لم يكن خافياً على **(لينين)** ورفاقه بان روسيا، **لحظة استيلاء البلاشفة على السلطة**، لم تكن تمتلك الشروط المادية لقيام الاشتراكية. فقد تحدث **(لينين)** في اكثر من موضع عن **تخلف تطور قوى الإنتاج** في روسيا **والطابع البرجوازي الصغير لرأسماليتها وعدم بلوغ العلاقات الرأسمالية فيها درجة النضج الكافي** لإنجاز البناء الاشتراكي. لكن البلاشفة لم يجدوا في التعارض القائم بين **نضج الشرط السياسي** المتمثل باستيلاء الطبقة العاملة وحلفائها على السلطة، **وعدم توفر بعض عناصر شرطها الموضوعي**، سبباً كافياً في عزوف الطبقة العاملة عن الاستيلاء على السلطة والمضي قدماً على طريق بناء الاشتراكية.

لعلّ **السند الفكري الرئيسي** لموقف البلاشفة و **(لينين)** يكمن في التعويل الواضح، خلال المراحل المبكرة التي أعقبت انتصار الثورة، على **قيام ثورات عمالية ظافرة** في البلدان الأوروبية حيث بلغت فيها الرأسمالية مرحلة متطورة، وبشكل خاص في ألمانيا. لذلك دافع **(لينين)** عن فكرة إمكانية قيام الاشتراكية في بلد واحد والانتقال السريع بالثورة من مرحلتها البرجوازية الديمقراطية إلى المرحلة الاشتراكية، أي تطبيق مفهوم **الثورة المستمرة** لماركس، في حين دعا **المناشفة** وماركسيون آخرون إلى حصر الثورة

[28] عند تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين دخلت روسيا في تزامن تقريباً مع الدول الرأسمالية الكبرى مرحلة التطور الإمبريالي للرأسمالية. ففي صناعتها كانت الهيمنة للاحتكارات. فمع بداية الحرب العالمية الأولى كان يسيطر على اقتصاد روسيا 30 احتكاراً تقاسمت كل فروع صناعتها وأخضعتها لها. وإلى جانب احتكارات الصناعة نشأت المجموعات المصرفية الكبرى وتدامجت بسرعة رؤوس المال البنكية والصناعية، فبرز رأس المال المالي الذي هيمن بسرعة فائقة هيمنة حاسمة على اقتصاد روسيا. وفي الوقت نفسه تحول رأس المال الاحتكاري إلى رأس مال تابع للدولة الاحتكارية، وسرّعت الحرب العالمية الأولى هذا التحول نظراً لضرورة حشد القدرات الاقتصادية خدمة للحرب.
اما بالنسبة للطبقة العامة فان المعطيات الاحصائية تشير الى انه في عام 1917 بلغ عدد البروليتاريين في المدن والأرياف 15 مليون شخص تقريباً، قرابة 3,5 ملايين منهم عمال مصانع وفبارك. ولئن لم يبلغ تعداد الطبقة العاملة هذه إلا نسبة 10 بالمائة من مجمل السكان في روسيا، فإن قوتها لم تكن في نسبتها هذه، بل، كما قال لينين: "في كون الطبقة العاملة تسيطر اقتصاديا على مركز وعصب كل النظام الاقتصادي الرأسمالي، وكذلك لأن الطبقة العاملة تعبر اقتصاديا وسياسيا عن المصالح الفعلية للأغلبية الساحقة من العاملين في ظل الرأسمالية". إن احتشاد العمال في المؤسسات الكبيرة وفي كبرى مدن البلاد (الدنباس، الأورال، كريفوي روغ وباكو) وظروف العمل المريعة والاستغلال الشنيع والظلم السياسي وعسف الطبقات المهيمنة هي أمور أنضجت الوعي السياسي لدى الطبقة العاملة الروسية وثوريتها وانتظامها وساعدت على تكوين طليعتها الثورية: الحزب العمالي الماركسي. لمزيد من التفاصيل قارن: **الحوار المتمدن** - العدد: 1385 - 2005 / 11 / 21

ضمن افقها البرجوازي الديمقراطي. في حين كان هناك قادة آخرون للثورة، منهم (**تروتسكي**)، ربطوا الانتقال إلى الاشتراكية بقيام ثورات عمالية في البلدان الرأسمالية المتطورة [29].

إزاء هذا الواقع كان هناك **موقفان اساسيان**:

- **الأول** كان يرى **استحالة عمل اي شيء، ويجب انتظار ثورة اشتراكية من الخارج**، هذا الموقف وراء **النزعة المغامرة**، نزعة نقل الثورة الاشتراكية بالقوة الى الخارج.
- **الثاني** دعا الى **صياغة برنامج واقعي يأخذ في الحسبان مستوى التطور الموضوعي**، ولا يسكر أو يدوخ بواقع ان السلطة السياسية هي بيد البروليتاريا الروسية وحسب.

والخلاصة لم تكن ثورة اكتوبر خطأ كما يعلن البعض، فليس هناك ما يحتم، وفق النظرية الماركسية، ان تقوم الثورة الاشتراكية في اكثر البلدان الراسمالية تقدما. ان **تحقيق** الاشتراكية يستلزم تطورا رأسماليا معينا، أما **قيام** الثورة الاشتراكية ذاتها فهو لا يستلزم القدر ذاته من التطور. فالشرارة قد تنطلق في مجتمع رأسمالي متخلف وتتسع عالميا. وهذا هو **جوهر مفهوم الحلقة الاضعف** في السلسلة الراسمالية في طورها الامبريالي، الذي ابتكره (**لينين**) على اساس التطوير المبدع للنظرية الماركسية.

على هذا الاساس قدم (**لينين**) الحل التالي: **الانتقال** من الانتاج الصغير الفردي، المجزأ، المبعثر، عبر رأسمالية الدولة الى الاشتراكية [30]. بتعبير آخر طرح ضرورة انجاز مهمة **اضفاء الطابع الاجتماعي** على الإنتاج، المهمة التاريخية التي لم تكن الرأسمالية الروسية قد انجزتها بعد في لحظة استيلاء البروليتاريا على السلطة السياسية. وما طرحه (**لينين**) انما هو **تعجيل عملية التركز والتمركز**، وهذه العملية تنطوي على جانبين:

- **تحويل الفلاحين والمنتجين الصغار الى بروليتاريين**، أي فصلهم عن وسائل انتاجهم الفردية من جهة؛
- **ودمجهم بوسائل انتاج غير مجزأة، غير مبعثرة، غير فردية، بل ذات طابع اجتماعي**، دون ان تكون هذه الوسائل رأسمالا فرديا، اي ملكية فردية من جهة اخرى. **علاوة على ذلك فإن هذه المهمة كانت تتحقق على يد الطبقة العاملة**. وهنا **الفرادة** في هذه التجربة.

وهنا لا بد من الاشارة التي **التمايز** بين (لينين) و (ستالين) في فهم وتقييم طابع سيرورات التراكم هذه، وفي الوسائل التي توسلا بها للتعجيل بهذه العملية.

- كان لينين يفهم التحول الجاري في روسيا على انه **حلقة وسيطة** في سلسلة طويلة من الانتقالات تغطي حقبة تاريخية مديدة. أما عند ستالين فان هذه **الحلقة الانتقالية الأولية هي الاشتراكية** ذاتها، التي اعلن عن اكتمال بنائها عام 1938 !!.
- عند لينين، **وسائل التحفيز اقتصادية**، اي ربط الأجر بالمنتوج، واستخدام الحساب الاقتصادي، والعلاقات السلعية – النقدية .... الخ (سياسة النيب). عند ستالين الطرائق: **ادارة قسرية**، أو: ما فوق اقتصادية (عودة لأساليب شيوعية الحرب).

[29] الجدل حول هذه المسارات ما زال مستمرا، رغم مرور 103 عاما على اندلاع ثورة اكتوبر 1917، ويحتدم بين حين وآخر.
[30] لمزيد من التفاصيل حول هذه الاشكالية قارن: فالح عبد الجبار، **فرضيات حول الاشتراكية**، مركز الدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ط1، 1990.

ولأجل بناء القاعدة المادية، الاقتصادية – الاجتماعية للمجتمع الجديد، قامت السلطة الاشتراكية بتأميم الأرض وإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. وعمدت إلى سياسة التصنيع الثقيل بالتركيز على خلق صناعة انتاج وسائل الإنتاج وتوجيه الفائض الاقتصادي المتولد في الريف لتمويل عملية التصنيع.

من المهم الاشارة هنا الى إن **مركزة القدرة الاقتصادية بيد الدولة** التي تعززت في ظل نظام " **شيوعية الحرب** "، وتراجع الدور المستقل للسوفييتات والنقابات والمنظمات الاجتماعية، **أدى** الى تنامي قوة البيروقراطية التي أخذت تدريجياً تزيد من تحكّمها بالثروات المادية والروحية للمجتمع.

ولم تخرج روسيا من الحرب الأهلية منهكة اقتصادياً يفتك بها الفقر والمجاعة وحسب، وإنما **أحدثت** حالة الحرب المستمرة **تغييرات عميقة** في الاصطفافات الاجتماعية ومواقع الطبقات كان أهمها الدمار البشري والاقتصادي الذي لحق بالطبقة العاملة. وكان الخراب من الجسامة بحيث " كفّت البروليتاريا الصناعية .. عن الوجود كبروليتاريا "، و "اختفت" كطبقة اجتماعية موحدة اقتصادياً، كما وصف **(لينين)** الأوضاع أواخر عام 1921. واستنادا الى هذه الوقائع يمكن الاستنتاج بأن الاجراءات التي اقدمت عليها السلطة السوفيتية الجديدة إبان حقبة " شيوعية الحرب " كانت تجد مبرراتها في الظروف الاستثنائية المتولدة عن الحرب الاهلية والحصار والتدخل الاجنبي، أكثر مما تعود الى أي تصور نظري مسبق. إنها بإختصار شديد كانت تدابير اضطرارية أملتها الظروف الموضوعية القاهرة، ولهذا يتعين البحث عن أسبابها في تحليل تلك الظروف التي أملتها.

المبحث الثالث: **الانعطاف الاستراتيجي يتطلب مناورة تكتيكية مناسبة**.

السياسة الاقتصادية الجديدة " النيب " مثالا

كما اشرنا سابقا فقد اعتبر **(لينين)** ان اختيار الطبقة العاملة وحزبها هذا الشكل للنضال او ذاك اهم مسألة للتكتيك. ولا يمكن حل هذه المسألة مسبقا، في هدوء المكاتب ولا يعطي الجواب عنها الا تطور الحركة نفسها ومراعاة الخبرة التي كدستها الجماهير والظروف الوطنية الملموسة. فقد قال **(لينين)** ذات مرة في حديثه مع **(وليم بول)** احد مؤسسي الحزب الشيوعي البريطاني ملخِصا ممارسة المعارك الثورية : " ان ميدان النشاط الكفاحي هو افضل مكان لاختبار ارائنا النظرية. والاختبار الحقيقي بالنسبة للشيوعي هو فهمه كيف واين ومتى يحول ماركسيته الى فعل" [31].

وفي كتابه: ***من هم "اصدقاء الشعب" وكيف يكافحون ضد الاشتراكيين الديمقراطين؟*** فان لينين الامين للماركسية، ومن غير تحويلها الى وصفة جاهزه، قد **حذر** قائلا:

" لا يمكن اعطاء شعار النضال دون دراسة كل شكل من اشكال هذا النضال بكل تفاصيله، ودون التتبع خطوة فخطوة متى ينتقل من شكل الى اخر، كي نعرف في كل لحظة محددة ان نقرر الوضع دون ان نغفل الطابع العام للنضال وهدفه الاجمالي: القضاء التام والنهائي على كل استغلال وعلى كل اضطهاد" [32].

---

[31] ف. أ.لينين، **المؤلفات الكاملة**، المجلد 37، ص 249.
[32] لينين، **المؤلفات الكاملة**، المجلد الاول، ص 356

نعود الى " **السياسة الاقتصادية الجديدة** " (النيب) **New Economic Policy/NEP** ولماذا تم اللجوء اليها؟ لأجل **إعادة بناء** الاقتصاد الوطني اعتماداً على القوى الذاتية، وتوسيع قاعدة التأييد للثورة الفتية في الريف، حيث أبعدت عنها سياسة " شيوعية الحرب " أوساطاً واسعة من الفلاحين الصغار والمتوسطين، صاغ المؤتمر العاشر للحزب (آذار/نيسان 1921) بإقتراح من (**لينين**)، إشارة الانطلاق لبلورة (**النيب**) إدراكاً منه لأهمية الحوافز المادية في رفع مستوى الإنتاج الزراعي، والتوقف عن مصادرة الفائض الاقتصادي في الريف كما كانت تفعل السلطة السوفيتية في ظل نظام "شيوعية الحرب".

لقد كانت السياسة الاقتصادية الجديدة "النيب" بالنسبة للينين في البداية **خطوة تكتيكية** بصورة اساسية، تراجعا لا بد منه. وعلى اساس تحليل عميق لمسارات ثورة اكتوبر، توصل لينين الى ادراك عدم امكانية القبول بالنظام الاداري الاوامري "شيوعية الحرب" لان هذا النظام، بحجة السعي الى الهدف الاجتماعي السامي المتمثل بتحقيق المثال الشيوعي باسرع ما يمكن، تجاهل وقمع مصالح الناس الخاصة – وان كانت انانية- ولا سيما الاكثرية الفلاحية. وكانت المصادرة العينية بمثابة مصادرة الزامية للناتج الفائض واحينا لقسم من الناتج الضروري عند الفلاحين لصالح الدولة. وهنا كتب لينين قائلا " ان المصادرة في الريف... اعاقت نهوض القوى المنتجة" [33]. اذ ان "المنتج المباشر يفقد المصلحة في توطيد نشاطه وتطويره، وفي زيادة كمية المنتجات، ومن جراء ذلك نجد انفسنا دون قاعدة اقتصادية" [34].

ومن جهة اخرى، كانت (**النيب**) في الواقع **تراجعا استراتيجيا** لصالح الفلاحين ورأس المال الصغير والمتوسط، ولاحقا ايضا لصالح رأسمالية الدولة. ولكن ينبغي التأكيد هنا على أن هذا التراجع **أملته الحاجة، إجتماعيا وسياسيا**، الى رأب الصدع الخطير في العلاقة مع الفلاحين وصغار " الملاك المنتجين " هذا من جهة. ومن جهة اخرى **أملته الحاجة اقتصاديا** الى انهاض الاقتصاد الفلاحي، وتنشيط التبادل السلعي العادي بين الريف والمدينة.

قامت (**النيب**) على أساس اعتماد العلاقات السلعية – النقدية والحساب الاقتصادي وربط الأجر بالمنتوج لإعادة إحياء التجارة الداخلية، وحققت النتائج المرجوة منها فعلاً بتطوير القوى المنتجة ورفع الإنتاج الزراعي وإنعاش الاقتصاد الروسي، كما إنها شجعت في الوقت نفسه على إعادة تأسيس الرأسمالية بحدود معينة، وعززت قوة الفلاحين الأغنياء والكولاك في الريف وصغار الصناعيين والتجار والسماسرة في المدن.

وقد اعتبر (**لينين**) تنظيم الإنتاج الكبير على أسس رأسمالية الدولة، بمثابة مرحلة انتقالية لمواجهة متطلبات بناء الأساس المادي للاشتراكية، مرحلة يحتّمها ضعف تطور الرأسمالية في روسيا آنذاك. وكان يدرك أنّ عملية الانتقال إلى الاشتراكية تتضمن سلسلة طويلة من المحطات والانتقالات تغطي حقبة تاريخية طويلة نسبياً.

ومن المفيد التذكير هنا برؤية (**ماركس**) في هذا الشأن. فحين كان ماركس يحلل – في منتصف القرن التاسع عشر – نظام الانتاج الرأسمالي وقفَ على جملة قوانين تراءت له - في حينه – دليلا على التفكك القادم الذي ينتظر هذا النظام. **فحركة الانتاج** تقود، حتما، الى آلية **نقيض** هي : **ميل معدل الربح نحو الانخفاض**. **والتناقض الاساسي** بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج لا يمكن أن يجد حلا له سوى في أن تكسر قوى الانتاج – ذات النمو المتسارع – اطار علاقات الانتاج الكابحة لها. ولما كانت علاقة التفاوت

[33] لينين، **المؤلفات الكاملة**، المجلد 44، ص 159
[34] لينين، **المؤلفات الكاملة**، المجلد 43، ص 309

الطبقي هي اساس التناقض بين رأس المال والعمل، فإن سيطرة المنتجين على حقل الانتاج هو – في نظر ماركس – الحل التاريخي الممكن والمطلوب: **انه الحل الاشتراكي**.

ولكن ماركس لم يقدم وصفة جاهزة عن الاشتراكية وعبارته الشهير عندما تم سؤاله عن هذه الوصفة، أجاب: **ليس لدينا وصفة لمطاعم المستقبل !** بل **اكتفى** بتعيين بعض آلياتها من حيث هي مرحلة انتقالية نحو النظام الشيوعي. واهم تلك **الآليات أو الخصائص المميزة للانتقال الاشتراكي**: اضمحلال الدولة، والسيطرة المباشرة للمنتجين على وسائل الانتاج. وبذلك **تنتفي** اسباب التملك الاقتصادي (= الرأسمال) التي **تصنع** علاقة الاستغلال، **وأسباب** التملك السياسي (الدولة) التي تصنع السيطرة وتحمي المصالح الرأسمالية لتحقق حرية المنتجين **وتنتفي** اسباب الشقاء الانساني. ويبدو ان المساهمة اللينينية تصب في جوهر هذه الأطروحات لكنها تتعلق بمرحلة تاريخية جديدة وتناقضات جديدة.

في ملاحظة لماحة اشار الفيلسوف الماركسي الفرنسي المعروف الراحل (لوي التوسير) **الى اهمية نصوص** لينين **قائلا: " إن الشيء الذي لا يعوض في نصوص لينين هو تحليل هيكل وتركيب وضع أو ظرف ما، وعمليات تركيز تناقضاته وتغير مواضعها، ووحدة هذه التناقضات المنافية للمألوف. وكل هذه الظواهر هي بذاتها كيان تلك (اللحظة الراهنة) التي يحدث العمل السياسي فيها تحولا "** [35].

ونقدم هنا نصا للينين بعنوان " الهجوم والحصار **" وهو تقرير عن (***السياسة الاقتصادية الجديدة***) التي اطلق عليها في حينه " النيب** N.E.P**)، وهذا التقرير قدمه لينين الى الاجتماع التشاوري السابع لمنظمة الحزب في مقاطعة موسكو. بادئ ذي بدء استبعد** لينين **الجوانب القانونية والاحصائية للسياسة الاقتصادية الجديدة، وركز على عرضها من زاوية واحدة فقط هي أنها** إنعطاف **في الاستراتيجية الثورية للسلطة السوفيتية، وبالتالي فإن الملاحظات التالية تشكل** تطبيقا **لثلاثة جوانب في المادية الجدلية:**

1. **علم الاطوار العامة** لتطور تشكيل اجتماعي ما، وتحليل هيكله النموذجي في طور معين.
2. **علم تحرك التناقضات في طور معين وتطورها غير المتكافئ**، أي إبراز **" عقدة المسألة " وتغير** مكان هذه العقدة التي تحدد **الانتقال** الى مرحلة جديدة في الطور الواحد –كأن يتحول تناقض ثانوي الى تناقض رئيسي – أو العكس، تحول جانب ثانوي من التناقض الى جانب رئيسي أو بالعكس.
3. **عدم تكييف الممارسة وفق متطلبات مرحلة معينة من طور معين**، أو تبعا لضرورة تخطي هذه المرحلة بسبب عبور عتبة ما أو **تحول** تناقض بسيط غير تناحري الى تناقض عدائي. إنه **العلم** الذي يسمح – على ضوء **التناقض الرئيسي للطور والتناقضات الرئيسية والثانوية للمرحلة** الراهنة بجانبها الرئيسي وجوانبها الثانوية- بتحديد **المهمة العملية الرئيسية والشعار الرئيسي، والمهام العلنية والشعارات الثانوية المشتقة منها**. هذا العلم الاخير يسمى الاستراتيجية والتكتيك.

منعا لأي التباس لم **يميز** لينين صراحة في تقريره المشار إليه اعلاه بين اصطلاحي **" التكتيك "**و **" الاستراتيجية"** من حيث التعريف. ومع ذلك فإن هذا **التمييز** قائم عملا في سياق تدليله. وإذا **اعتمدنا** مفاهيم المادية التاريخية والقضايا التي جرت الاشارة اليها في النقاط الثلاثة التالية أمكننا القول من الناحية المبدأية أن **الاستراتيجية تعرف الطبيعة العامة للطور** (والمقصود هنا **طور الانتقال** من اسلوب الانتاج الرأسمالي الى اسلوب الانتاج الاشتراكي) **وتحديده الرئيسي ومراحله الكبرى**. في حين أن **التكتيك يحدد**

[35] التوسير، **من اجل ماركس**، ص 181.

كل مرحلة من مراحل الطور بتناقضها الرئيسي، كما يحدد في كل خطوة من خطوات المرحلة الجانب الرئيسي من التناقض الرئيسي أو التناقض الثانوي الذي يحتل مؤقتا مركزا اساسيا.

وهذا **التمييز** يتيح القول بأن **الاستراتيجية** تسمح **بتحديد الشعار الرئيسي في الطور كله** (مثال ذلك **ديكتاتورية البروليتاريا**) **والشعار الرئيسي لكل مرحلة** (مثال ذلك في ظل نظام شيوعية الحرب : " ***تجريد من جردوا غيرهم من الملكية " و " التحالف العسكري بين البروليتاريا والفلاحين*** "، وفي ظل نظام (**النيب**) : "***تحالف البروليتاريا مع الفلاحين على اساس السوق بمساعدة جزء من البرجوازية*** ")

في حين أن **التكتيك** هو الذي **يسمح بتحديد الشعار المتفق مع الجانب الرئيسي حاليا للتناقض الرئيسي للمرحلة، أو مع تناقض ثانوي في الاوضاع المعتادة من تناقضات المرحلة يصبح في مناسبة معينة تناقضا رئيسيا.**

يحاول **لينين** إفهام المستمعين إليه **الفارق الجوهري** بين **الانتقال من تكتيك لأخر داخل استراتيجية واحدة،** وبين **الانتقال من استراتيجية لأخرى**. وفي هذا الصدد يقول لينين الان، وبعد الاخذ بنظام " النيب " فإن إجراءات التهادن المتخذة في الفترة من مارس عام 1918 الى صيف العام ذاته – والمتمثلة بالابطاء في معدل نزع الملكيات والتأميمات، والتنازلات للبرجوازية – كانت ذات طابع تكتيكي "في استراتيجية واحدة للإنتقال مباشرة الى الاشتراكية "، في حين أن منعطف ربيع سنة 1921 ذو طابع استراتيجي.

في ذلك الوقت كان **التصور** العام لطور الانتقال في أبسط صوره بالقياس الى التقسيم الى مراحل الذي كان مقدرا له أن يظهر على ضوء " النيب" : فلم يكن **الطور** يتضمن الا مرحلة واحدة – من هذه الزاوية ايضا-. ولكن داخل هذه الاستراتيجية الواحدة ظهرت تكتيكات عديدة مقابلة لتغير مكان التناقض الرئيسي والتناقضات الثانوية.

وبعيدا عن العموميات **تحتاج** هذه القضايا الى مزيد من التفصيل.

طوال الفترة 1917 –1921 المقسمة - عبر امتداداتها – الى **ثلاث** مراحل : **التأميمات، الاستقرار، شيوعية الحرب،** اتضح انها **مرحلة واحدة** بالقياس الى " **النيب" ظل التناقض الرئيسي** كما هو، **ممثلا بالتناقض بين البرجوازية والاقتصاد الرأسمالي من جهة، وبين البروليتاريا صاحبة سلطة الدولة والاقتصاد الاشتراكي من جهة أخرى**. إتخذ هذا الصراع **أشكالا عديدة** : **الصراع بين الدولة البروليتارية، والبرجوازية الروسية، الصراع بين الدولة البروليتارية والبرجوازية العالمية**. لقد **تغير** موقع **الجانب الرئيسي للتناقض،** وهذا **التغير في الموقع هو محور التناقض الثانوي في مارس 1918**. ولكن حتى عام 1921 فإن **التغيرات في هيكل التناقضات لا تؤثر في التحديد الجوهري للمرحلة، وهي المواجهة المباشرة بين العناصر الرأسمالية والعناصر الاشتراكية.**

غير انه وفي **عام 1921، أصبح التناقض الرئيسي ثانويا، وحل محله تناقض رئيسي جديد**. فلا يعود **التناقض الرئيسي** قائما بين نمو الاشكال الاشتراكية للإقتصاد، ونمو الاشكال الرأسمالية، بل **يصبح قائما بين نمو القوى المنتجة لكافة الاشكال الاقتصادية، وبين عدم نمو القوى المنتجة**. وبهذا الصدد يشير **(لينين)** في التقرير المشار اليه سابقا (**ص 92**) الى ما يلي: " لابد أن نعيد الى الوجود نظاما رشيدا (لم يعد لينين يقول " اشتراكيا ") للعلاقات الاقتصادية، وان نحيي الاقتصاد الفلاحي الصغير وان نصلح

ونأخذ بيد الصناعة الكبيرة. وبدون هذا لن نستطيع الخروج من الازمة، وليس ثمة مخرج آخر ". هذا هو **التغيير الاستراتيجي الجذري**، أي الانتقال من مرحلة الى أخرى.

نعود الان الى **التغيير التكتيكي** الذي حدث في **مارس 1918** والذي يستشهد به **لينين** كمثال مناقض. **ماذا يعادل هذا التعديل السياسي في هيكل التكوين الاجتماعي ؟ إن هذا التعديل يعادل :**

أولا : تعديل في شكل التناقض الرئيسي (الذي **ينتقل من تعبير حربي عن التناقض الى تعبير اقتصادي،** ولكنه يظل **مجابه مباشرة** بين الطبقتين : البروليتاريا والبرجوازية).

ثانيا: تغير في وضع جوانب التناقض الرئيسي. فالجانب الثانوي القديم يصبح جانبا رئيسيا والعكس بالعكس. لقد كان **الوجه الرئيسي للتناقض** بين المناطق الواقعة تحت السيطرة الاقتصادية البرجوازية والمناطق الواقعة تحت السيطرة الاقتصادية للبروليتاريا-أي القطاع الاشتراكي أو بالأحرى القطاع المملوك للدولة والقطاع الرأسمالي – **هو القطاع الرأسمالي**: كان **الهدف الجوهري هو طرد قوى البرجوازية من جزء من قاعدتهم،** وكان هذا **مرتبطا بالشكل** الذي يتخذه التناقض، أي الشكل الاقتصادي والحربي معا.

وابتداء من مارس 1918، اصبح **الوجه الرئيسي** للتناقض هو **القطاع المؤمم**. منذ هذه اللحظة تصبح **السيطرة** على ما تم تأميمه، ومراقبته وتنظيمه بمثابة **الشرط** الذي لا غنى عنه لكل تقدم لاحق لعملية الهجوم. لقد **تغيرت** الآن **عقدة المسألة**،ولكن **المسألة ظلت كما هي** (ما الذي سينتصر، اهو **شكل** الاقتصاد الاشتراكي أم شكل الاقتصاد الرأسمالي ؟). **ليس هناك سوى تغيير في وضع الوجه الرئيسي**. في هذا الصدد يشير **لينين** الى ما يلي : " كنا نقول أن مهمتنا من الان فصاعدا ليس تجريد من جردوا غيرهم بقدر ما هي إنجاز عملية الجرد ".

لقد **تغير الوجهة الرئيسي للتناقض واصبح الشعار الرئيسي شعارا جديدا**. لم يعد هو " تجريد من جردوا غيرهم " بل "إنجاز عملية الجرد " ذاتها.

وقد **حلل** لينين **التغيير في شكل التناقض الرئيسي** في كتابه " المهام العاجلة للسلطة السوفيتية " (مارس-ابريل 1918) حين كتب قائلا: " إن تطور الحزب البلشفي وهو الحزب الحاكم اليوم في روسيا، يبين بوضوح خاص ماهية المنعطف التاريخي الذي نجتازه والذي يميز اللحظة السياسية الراهنة، وهو منعطف يتطلب اتجاها جديدا للسلطة السوفيتية، أي طريقة جديدة في طرح القضايا الجديدة (.....) إن المهمة الاولى لكل حزب يعمل للمستقبل هي إقناع غالبية الشعب بصحة برنامجه وتكتيكه. وقد كانت هذه المهمة ماثلة في المقدمة سواء في ظل القيصرية أو في عهد سياسة التصالح (.....) وكانت المهمة الثانية لحزبنا هي الاستيلاء على السلطة السياسية وسحق مقاومة المستغلين (.....) ومهمة سحق مقاومة المستغلين قد انجزت في الجوهر بالفعل في الفترة من 25 اكتوبر 1917 الى فبراير 1918 تقريبا (.....) وهناك مهمة ثالثة هي تنظيم الادارة في روسيا، وهي مهمة واردة الان في جدول اعمالنا بإعتبارها مهمة عاجلة وحالة ومميزة للخطة الراهنة. وغني عن الذكر أننا وضعنا لأنفسنا هذه المهمة واننا عملنا من اجل حلها منذ غداة 25 اكتوبر 1917. ولكن حتى الآن، طالما أن مقاومة المستغَلين كانت تتخذ شكل حرب اهلية معلنة لم يكن من الممكن أن تصبح مهمة الادارة هي المهمة الرئيسية- المهمة المركزية . (....) وانها كذلك اليوم (....) والصعوبة الكبرى التي تتميز بها اللحظة الراهنة هي حسن ادراك خصائص الانتقال من فترة كانت مهمتنا الجوهرية فيها اقناع الشعب وسحق المستغِلين عسكريا، الى

الفترة الجديدة حيث مهمتنا في الجوهر هي مهمة الادارة " [36]. هكذا كان الشكل الرئيسي (ولكنه ليس الوحيد) من التناقض الرئيسي، سياسيا فعسكريا فإقتصاديا على التوالي.

لقد **احدثت** "النيب" صدمة نظرية على الصورة برمتها، واحدثت بها **نقلة** من حيث أن **التناقض الرئيسي** في هذا الطور (التناقض بين الاقتصاد الاشتراكي والاقتصاد الرأسمالي) **يكف** عن أن يكون **التناقض الرئيسي فعلا لمرحلة معينة** (إذ أن **التناقض الرئيسي** في " النيب "، كما اشرنا سابقا، كان بين نمو وعدم نمو القوى الانتاجية). وما كان يظهر على أنه البرنامج العام للشيوعيين يصبح بالإضافة الى ما تقدم بحكم صدفة غير ضرورية من الآن فصاعدا، استراتيجية المرحلة الاولى (فرض الانتقال المباشر الى البناء الاشتراكي). وبعد شغل مكان الاستراتيجية مؤخرا على هذا النحو، اصبحت المنعطفات السياسية التي تتم على هذا الاساس في مستوى التكتيك – أي أنها **تتغير في الشكل وليس في مضمون التناقض الرئيسي**. فعلى سبيل المثال **اتخذت** مجموعة من التناقضات طابعا عدائيا في عام 1921 مما **اضطر** السلطة السوفيتية الى النظر في **إعادة ترتيب القوى الانتاجية** على اساس الاساليب الرأسمالية، والإنتاج والتبادل الرأسماليين، ولم يكن هذا الاحتمال مأخوذا في الحسبان عام 1918.

هكذا، إذن، أصبح مفهوما كيف أنه، وقد تعذر في تلك الحقبة **إعادة النظر في التناقض الرئيسي**، فإن التعديلات الواردة على ما كان يبدو أنه من **اوجه** هذا التناقض، قد **اعتبرت بمثابة تغييرات حاسمة** تفتتح استراتيجية جديدة ومرحلة جديدة في تطور التكوين الاجتماعي القائم.

ويمكن **تلخيص** جوهر الطرح اللينيني لإشكالية " **النيب** " وفهمه للتناقضات وترتيبها، وبالتالي **تميزه** بين **الاستراتيجية والتكتيك** بالملاحظات التالية:

- **" النيب " مرحلة اصلاحية، مستقلة بذاتها، تعد الشروط الاولية للهجوم الاشتراكي** (اعادة القوى الانتاجية الى ما كانت عليه، استخلاص فائض زراعي، تكوين منفذ (سوق) لدى الفلاحين، تجميع بيانات بشأن الاقتصاد السوفييتي).
- **أحد الأشكال التي اتخذها التناقض الرئيسي للنيب هو التناقض بين الزراعة والصناعة** (من الصور الاخرى لنفس التناقض: التناقض بين ما تتطلبه وحدة الصناعة والزراعة وبين العقبات التي تعترض هذه الوحدة، أو التناقض بين تنمية وعدم تنمية كل القوى الانتاجية).
- **الوجه الرئيسي للتناقض هو الزراعة** (يجب عليّ الان ايها الرفاق أن أقول بضع كلمات بشأن الفرع الرئيسي لإقتصادنا وهو الزراعة) [37]. في حين أنه عند تحليل تطور اسلوب الانتاج الاشتراكي في المدى الطويل، فإن **الوجه الرئيسي للتناقض** هو الصناعة (إن الصناعة الكبيرة هي الدعامة الوحيدة للمجتمع الاشتراكي [38].
- إن **عقدة المسألة هي السوق**، كنقطة تقابل الاوجه المختلفة للتناقض، ونقطة التحول رأسا على عقب من ممارسة ترمي الى التغلب على هذا التناقض في الطور موضع البحث.
- **المهام الاساسية في لحظة معينة هي المتطلبات التكتيكية** للشكل الذي **تتخذه** في هذه اللحظة أو تلك **عقدة التناقض الرئيسي** للطور. وهذه المتطلبات هي :
  - التحسينات المالية والادبية في احوال صغار الفلاحين الذين يعملون لحسابهم الخاص.
  - التدرب على التجارة.
  - الاستقرار المالي...الخ

---

[36] لينين ، **الاعمال الكاملة**، المجلد 27، ص 249-250.

[37] لينين، في المؤتمر التاسع للسوفيات، **الاعمال الكاملة، المجلد 33**، ص 161.

[38] لينين: **الاعمال الكاملة** المجلد 33، ص 96.

ترتب على (**النيب**) طائفة من **النتائج المتناقضة** من بينها ما يأتي:

- **أدت وظيفتها في إعادة إنهاض القوى المنتجة والتغلب على الدمار الذي احدثته سنوات الحرب السبعة**. غير أن **نتائج** ذلك كانت **متفاوتة** بالنسبة للقطاعات والقوى الاجتماعية، الامر الذي **انعكس** مجددا في صيغة تأزم في العلاقة بين الطبقة العاملة والفلاحين، سيترك اثاره على التجربة لاحقا.

- **شكلت الظروف الجديدة حافزا لتحول البيروقراطية الجديدة من سلوك فردي مبعثر، الى شريحة اجتماعية متميزة بفعل امساكها بالجانب التنفيذي للسلطة**. ونظرا لأن نمو القوى المنتجة ادى الى نمو ملحوظ في حجم الفائض الاقتصادي، فقد طرح هذا الواقع الجديد مسألة من هي القوة (أو القوى) الاجتماعية التي ستتحكم بعملية توزيع الفائض الاقتصادي بين القوى الاجتماعية المختلفة. وهنا بدأت هذه الشريحة تلعب دورا متناميا سيؤثر على اتجاهات التطور اللاحق.

- وفي سياق هذا التحول في البنية الاجتماعية-الطبقية **شهد الحزب تحولات مناظرة في تكوينه الايديولوجي ونمط علاقاته الداخلية**. وسيلقي هذا الواقع بثقله على افاق الوضع لاحقا، حيث شقت هذه التحولات طريقها عبر الصراع بين مراكز القوى المتنافسة، وهو الصراع الذي بدأ فور وفاة (**لينين**)، وتولي (**ستالين**) قيادة الحزب والدولة.

وما يثير الانتباه هنا الى ان الانفتاح الاقتصادي الذي حملته سياسة (النيب) والذي كرس شكلا من اشكال التعددية الاقتصادية في البلاد، لوحظ ان المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي (البلشفي)، والذي اقر رسميا الانعطاف نحو (النيب) اتخذ قرارا يقضي بتحريم نشاط التكتلات داخل الحزب وحل جميع التكتلات القائمة بلا استثناء.

غير انه وخلافاً للينين، عمد (ستالين) إلى سياسة حرق المراحل التاريخية، فقرر التعجيل بعملية تركّز وتمركز الإنتاج في الصناعة والزراعة، وذلك برفع وتائر التصنيع والإسراع بتكوين المزارع الجماعية ومزارع الدولة الانتاجية (السوفخوزات) باستخدام الوسائل القسرية لنزع ملكية الفلاحين المتوسطين وإرغامهم على الانضمام إلى التعاونيات الزراعية ومصادرة **فائض** الإنتاج الزراعي في الريف. ولم تؤد هذه السياسة، التي تشكل ارتداداً على السياسة اللينينة المتمثلة بـ (النيب)، إلى جرائم وانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان إزاء ملايين من الفلاحين وحسب، وإنما ألحقت أضراراً هيكلية بالغة في الزراعة لم يتم تجاوزها حتى فترات متأخرة، كما إنها **أثارت عداء فئات واسعة من الفلاحين** الأغنياء والمتوسطين كان يمكن لدورها الاقتصادي أن يستمر لآماد طويلة ضمن مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية. لقد اقترنت عملية تعجيل التصنيع بنشوء نظام التخطيط المركزي ذي الطبيعة الإدارية والأوامرية وتوطد دوره في حياة البلاد **الاقتصادية- الاجتماعية** وتحوله إلى عامل معرقل للتطور الديمقراطي في النظام الاشتراكي.

لقد اشار (**لينين**) الى ان السياسة الاقتصادية الجديدة هي "مرحلة تاريخية كاملة. واذ حالفنا التوفيق، فاننا سنتمكن من اجتياز هذه المرحلة في مدى عشر سنوات او عشرين سنة" [39]. واذ ادرك بوضوح ان

[39] لينين، **المؤلفات**، المجلد 43، ص 372

الحنين الى نظام وطرق "شيوعية الحرب" ما زال موجودا في الحزب، **حذّر** قائلا: " ان مثل هذه السياسة ستكون بمثابة غباء وانتحار للحزب الذي يجريها" [40].

غير ان (ستالين) لم يصغ لهذه التحذيرات واقدم في فترة 1928 – 1929 على وضع حد نهائي للسياسة الاقتصادية الجديدة (النيب)، باعثا من حيث الجوهر نظام "شيوعية الحرب" الاداري الاوامري القاسي. وبدا انه بسياسته تلك تغلب على المستحيل الاقتصادي" ، ولكن بأي ثمن !

وثمة ملاحظة استدراكية هنا (دون ان نعني بذلك تبرير اجراءات ستالين اعلاه)، وهي انه **لا يجوز إغفال البيئة التاريخية لسياسات ستالين وخياراته**. ففي أواخر العشرينات كان الاتحاد السوفيتي **يواجه** أزمة اقتصادية عامة، لا سيما في مجال إنتاج الحبوب، وكان على الدولة السوفيتية **إيجاد مصادر داخلية** لتمويل تطورها الصناعي الضروري لبناء القاعدة المادية للانتقال للاشتراكية في وقت لم تتوفر فيه أية إمكانية للحصول على مساعدات أو قروض خارجية. **وهكذا كان التصنيع المعجَّل والتجميع الزراعي القسري ومصادرة الفائض الزراعي جواباً لحلّ ما سمّي بمشكلة "التراكم الاشتراكي الأولي"**.

المبحث الرابع : ثورة أكتوبر العظمى: بعض الدروس والخلاصات

من المؤكد أننا **معنيون** بالإفادة من التجربة الطويلة التي أسست لها ثورة أكتوبر بالرغم من مآلها المأساوي، ففيها **خبرات غنية وهامة وأساسية** في صياغة تصور ممكن لتحقق الاشتراكية، حلم ثورة أكتوبر وحلم كل الكادحين وبسطاء الناس.

إن عام 1917 العاصف والمجيد خلق **ذخيرة** من **الخبرة الملموسة** ذات المغزى العالمي الشامل والقابلة للتطبيق. **و (لينين)** بوصفة ماديا/جدليا أصرّ على أن **يقيّم الشيوعيون بعناية الوضع الملموس** في بلدانهم المختلفة. ولكنه بالمقابل **انتقد** بحدّة، أيضا، **أولئك الذين سيشرعون بالثورة انطلاقا من " وصفة جاهزة ".**

ان العرض الذي احتوته الصفحات السابقة حول عام الحريق الثوري، 1917، والذي توج بانتصار ثورة اكتوبر المجيدة، تيح **استخلاص جملة من الدروس المهمة** من الماضي لخدمة الحاضر (وخصوصا لتطوير انتفاضة تشرين 2019 في بلادنا) من بينها:

1. **العفوية وحدها لا تكفي بل لا بد من القيام بعمل تحضيري طويل الأمد لقوى المجتمع لتحقيق النصر الاستراتيجي**. يستحيل طبعا إنكار القوة الهائلة للعفوية الثورية، فظاهرة العفوية معروفة في الانعطافات الثورية الكبرى. في مثل هذه اللحظات التاريخية يظهر الى السطح باندفاع، **انزعاج وغضب الجماهير المستغَلة** (بفتح الغين) اللذان تراكما وبقيا خافتين عشرات السنين. ولكن هذا لوحده لا يكفي. **فمن الضروري لتنتصر الثورة، القيام بعمل تحضيري طويل الأمد لقوى المجتمع.** وبدون هذا العمل، وبدون إدراك الجماهير لضرورة النضال ضد الحرب وضد الاضطهاد الاجتماعي والقومي ومن اجل العدالة الاجتماعية والديمقراطية والسلم الاهلي، لا يمكن

[40] لينين، **المؤلفات**، المجلد 43، ص 222

تحقيق النصر الاستراتيجي. وتجربة الشهور الاخيرة التي تلت اندلاع انتفاضة تشرين 2019 في بلادنا تدلل على ذلك.

2. **تجنب أن لا تكون التكتيكات عبئا على الاستراتيجية أو بديلا عنها**. لدى النظر في أحد أهم قضايا الثورة، أي **التناسب بين الوعي والعفوية**، يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار حقيقة أن **انتفاضات** الجماهير العفوية التي جرت في شباط/يناير 1917 كانت قد **أعدتها** بدرجة لا يستهان بها، **خبرتها الثورية** السابقة **وعمل حزب البلاشفة** المتفاني وقائده **(لينين)** بين العمال والجنود والفئات الشعبية الأخرى. فعلى الرغم من التنكيل القاسي والملاحقات قام البلاشفة بعمل سياسي نشيط ومنظم في صفوف الجماهير البروليتارية وبين حلفائها. وهنا تكمن **أهمية** ودور التنظيم/الحزب في **إكساب** النشاط العفوي للجماهير طابعا منظما، **وتأطيره وتحويله** الى **قوة مادية هائلة** من خلال صياغة **تكتيكات** مناسبة وبلورة **شعارات** ملموسة **تصب** جميعها في **تحقيق** الهدف الاستراتيجي للمرحلة التاريخية المعنية.
3. **لا انتصار بدون قوة منظمة وموجهة ومحرضة، أي بدون الحزب الثوري.** لقد أثبتت خبرة ثورة أكتوبر 1917 انه بدون قيادة جماهير الكادحين من جانب الطبقة العاملة وحزبها لم يكن ممكنا تحقيق الثورة الاشتراكية. لقد ألقى التاريخ على عاتق البروليتاريا الروسية بالذات، أكثر الطبقات ثورية، مهمة عظيمة وهي قيادة نضال الجماهير في سبيل القضاء على كل أشكال وأنواع الاستغلال الطبقي والاجتماعي والقومي. كانت البروليتاريا في روسيا في عام 1917 متراصة الصفوف بقوة، وقد صلّبتها المعارك الطبقية وأفعمتها عزما على القيام بدور القوة القيادية في الثورة البرجوازية الديمقراطية للوصول بنضال الجماهير الكادحة حتى النصر النهائي، مستفيدة من تردد وصعوبات الحكومة القيصرية والمعسكر البرجوازي. وضمن لها هذا الدور **الحزب البلشفي**، الفصيلة الطليعية للطبقة العاملة الروسية آنذاك.
4. **لم تكن ثورة أكتوبر ذات أهداف طوباوية**، كما يزعم البعض من المؤرخين والساسة، بل كانت **غاية** استيلاء السوفيتات على السلطة هي تحقيق **أهداف** ملموسة و واضحة و دقيقة:
   - **الوقف** الفوري للحرب؛
   - **وتوزيع** الأراضي على الفلاحين؛
   - **وتأمين** حق تقرير المصير للقوميات المضطهَدة؛
   - **وتفادي** سحق بيتروغراد الحمراء ، الذي أراد كيرنسكي تسليمها للجيش الألماني؛
   - **ووقف تخريب** البورجوازية للاقتصاد، **وإقامة** الرقابة العمالية على الإنتاج؛
   - **ومنع** انتصار الثورة المضادة.

5. **الترابط بين الاشتراكية والسلام**. إن الطابع الاشتراكي للدولة السوفيتية الذي دشنته ثورة أكتوبر، قد حدد سياستها المحبة للسلام. وكان **"مرسوم السلام"** أول وثيقة أصدرتها السلطة السوفيتية في مجال السياسة الخارجية تنهج في ثبات طريق النضال من اجل سلام وحرية وأمن الشعوب.
6. أسفرت مكتسبات الاشتراكية عن **ظهور المفاهيم العصرية عن العدالة الاجتماعية وعن حق الإنسان في العمل وفي التعليم والراحة وفي التأمين في حالة الشيخوخة** ....الخ.
7. **كانت ثورة أكتوبر وموقف كادحي البلدان الأخرى منها نموذجا لقانون آخر هو الأممية البروليتارية**، إحدى الوسائل العظيمة لنضال الشعوب في سبيل السلام والديمقراطية والاشتراكية والتقدم الاجتماعي عموما.
8. كما **حلّ انعطاف تاريخي على حركة التحرر الوطني، حيث أن اختيار عشرات الدول في آسيا وأفريقيا طريق التطور المستقل**، مرتبط **ارتباطا وثيقا** بثورة أكتوبر، وبناء الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وظهور النظام الاشتراكي، بغض النظر عن مآلات هذا النظام.
9. وعلينا أن ندرك ونحن نستلهم دروس ثورة اكتوبر العظمى بقيادة **(لينين)** أن الظروف اختلفت كثيرا عن تلك التي أحاطت بتلك الثورة وأنه قد حدثت تطورات هائلة في مسار التطور العالمي

نتيجة للثورة العلمية التكنولوجية ونتيجة العولمة الرأسمالية إلا أنه رغم كل ذلك مازال جوهر النظام الرأسمالي القائم على الاستغلال والاستعباد والقهر لم يتغير بل وازداد شراسة وعدوانية نتيجة هيمنة الاحتكارات متعدية الجنسية مما يؤكد حاجة الشعوب والطبقات العاملة والفئات الكادحة الاخرى في مختلف مناطق عالمنا المعاصر إلي استكمال مسيرة النضال من أجل التقدم الاجتماعي و الاشتراكية وتحرير الإنسانية من كل مظاهر القهر الطبقي والروحي والعرقي والسعي إلي بناء مجتمعات يسودها السلام والديمقراطية والعدالة والمساواة والحرية بين البشر.

10. **وتعني الملاحظة السابقة ان الرأسمالية ليست الأفق النهائي للبشرية**. فبقدر ما كان انهيار التجربة التي انبثقت من ثورة أكتوبر قاسيا على قوى التقدم، فانه أفضى، في مجرى الفترة اللاحقة الى استخلاص مجموعة هامة من الحقائق والعبر، أهمها أن **الرأسمالية ليست الأفق النهائي للبشرية.** وقد اكدت ذلك الازمات المتتالية التي عاشها دوريا النسق الرأسمالي العالمي بمراكزه وأطرافه، وآخرها الازمة المالية العالمية الاخيرة التي انفجرت في سبتمبر 2008 وما زالت حرائقها مشتعلة.

11. **كذلك فان سقوط مشروع بناء الاشتراكية في بلد او مجموعة بلدان لا يعني موت الفكرة ذاتها**. فقد دللت ثورة أكتوبر على قدرة البشر، الطامحين الى التحرر والعيش في مجتمع مغاير للمجتمع القائم على علاقات الاستغلال، على اجتراح الخطوة الصعبة الأولى في هذا الاتجاه. وإن الاشتراكية كمشروع للتحرر الإنساني، لن تتبلور إلا **كتتويج** واستكمال لما سبقها من نضالات وخبرات، على طريق التحرر الإنساني، هذا الطريق الذي افتتحته الثورة الفرنسية في عصرنا الحديث وأغنته، نوعيا، ثورة أكتوبر العظمى. إن **التخلي عن الخيار الاشتراكي الذي دافعت عنه ثورة أكتوبر بقيادة لينين والبلاشفة ضار ومدّمر معاً، لأنه لن يبقَ لنا، على الصعيدين المحلي والعالمي، سوى البربرية، الفقر والجوع، والتفكك والاستقطاب الاجتماعي.**

المبحث الخامس: بعض المقاربات اللينينية

أولا: الاممية كما رآها لينين

من المعروف ان تبلور الاممية البروليتارية قد انطبع بطابع الظروف التاريخية التي تطورت في اطارها الحركة العمالية العالمية. وقد ظهر الطابع الاممي لنضال البروليتاريا منذ النصف الاول من القرن التاسع عشر في نشاطات الشغيلة الطبقية. الا ان الطبقة العاملة في تلك المرحلة – حيث كانت قليلة العدد ومنقسمة على الصعيد الوطني وغير منظمة سياسيا- لم تدرك، آنذاك، وحدة اهدافها ومصالحها بمعزل عن الفوارق القومية.

وكانت افكار التضامن الاممي والاشتراكية عموما مفعمة بالطوباوية وتتجسد في مشاريع كوسموبوليتية حول تاسيس "جمهورية عالمية" و "اتحاد للشعوب" وما شابه.

وخلافا للخيالات العاطفية من هذا النوع، طرحت الماركسية مفهوما امميا ينطلق من تحليل العلاقات الواقعية بين الطبقات في ظل الراسمالية. وبيّن (ماركس) ان الاممية تعتبر ميزة اجتماعية تاريخية للبروليتاريا وان الوقائع الموضوعية المحددة لتطور المجتمع هي التي تملي ضرورة رص صفوف العمال على الصعيد العالمي.

تتحدد الاممية البروليتارية، في رأي (**ماركس**) بوحدة الوضع الاقتصادي الاجتماعي لعمال شتى البلدان في نظام العلاقات الاجتماعية البرجوازية، وبوجود خصم طبقي مشترك لهم، الامر الذي يتطلب اعمالا مشتركة من قبل الفصائل الوطنية للطبقة العملة وبوحدة مصالحها واهدافها الجذرية، ورسالتها الاممية المتجسدة في تحرير البشرية من جميع اشكال الاستغلال وبناء المجتمع على اسس العدالة الاجتماعية.

ومن جهة اخرى طرح (**ماركس**)، لأول مرة في تاريخ الفكر الاشتراكي، قضية التناسب بين الوطني والاممي في الحركة العمالية وعلّل التناول العلمي لحلها. واكد (**ماركس**) على ان التناسب بين الاممي والوطني لا يجوز اعتباره شيئا ثابتا ومحددا الى الابد، صالحا لكل العهود والشعوب. انه يتوقف على العصر التاريخي وطابع النظام الاجتماعي في هذا البلد ام ذاك ومستوى التطور الاقتصادي الاجتماعي وسائر الظروف والخصائص الملموسة.

وتفترض الماركسية تطبيقا ابداعيا للمبادئ العامة للنظرية الثورية في كل وضع تاريخي ملموس، وحسابا دقيقا لخصوصية مختلف البلدان والشعوب، وبحثا عن طرائق جديدة في النضال، واشكال جديدة للتعامل الاممي تستخدمها الطبقة العاملة ومنظماتها السياسية والمهنية.

ان (**ماركس**) و (**انجلس**)، بدفاعهما، بدأب، عن مبادئ التضامن الاممي بين الشغيلة وبكشفهما عن التنافر بينها وبين التعصب القومي والشوفينية، ناضلا في الوقت نفسه ضد كل محاولة ترمي الى حلول العدمية القومية محل الاممية البروليتارية. وان موضوعتهما القائلة **بان شعبا يضطهد شعوبا اخرى لا يمكن ان يكون حرا** لا تزال تحتفظ باهميتها الحيوية.

من جهته ساهم (**لينين**) بقسط كبير في تطوير افكار ماركس الاممية. وهو لم يضع تعاليم متناسقة حول الاممية البروليتارية ترتبط، بشكل عضوي، بجميع الاجزاء المكونة للماركسية فحسب، بل وجسد كذلك، بنجاح، هذه التعاليم في تنظيم الطبقة العاملة السياسي ونشاطها الثوري. وطبق (**لينين**) الاحكام الماركسية حول الاممية البروليتارية بالنسبة لصياغة اسس سياسة الاشتراكية الديمقراطية في روسيا، وبناء حزب من طراز جديد وتعليل استراتيجيته وتكتيكه، ووضع برنامجا وسياسة للطبقة العاملة في المسألة القومية، وصاغ المبادئ والاصول للعلاقات المتبادلة بين الاحزاب البروليتارية والتعامل الاممي بينها.

واذ تناول (**لينين**) العاملين **الاممي والوطني** في وحدة ديالكتيكية، اشار الى ان **الممارسة الثورية** تعتبر المعيار الاعلى لصحة التناسب بينهما في سياسة الحزب الماركسي في هذا الوضع التاريخي او ذاك. ولا تنال هذه الموضوعة مطلقا من اهمية تضامن الشغيلة الاممي بل على العكس تزيد منها. الا انها ترفع مع ذلك دور العامل الوطني في الحركة العمالية. ان الحزب العمالي الذي يعمل على كسب تاثير حاسم في الحياة الاجتماعية السياسية في بلاده يعير، بطبيعة الحال، القضايا الوطنية اهتماما كبيرا.

وتدل التجربة على ان منظمة سياسية لا تراعي العامل الوطني الى اقصى حد محكوم عليها بالعزلة الاجتماعية والانحطاط الى مستوى فئة انعزالية. ولهذا السبب، فان حزبنا الشيوعي العراقي وقف منذ بدايات تأسيسه في عام 1934 في طليعة النضال من اجل تحرير شعبنا من الاستعمار والاحتلال وفي سبيل الديمقراطية والحقوق والحريات السياسية والتقدم الاقتصادي والاحتماعي ومصالح العمال والفلاحين وجميع شغيلة اليد والفكر والكادحين عموما.

فقبل 86 عاما بالتمام والكمال، مع طلوع ربيع 1934، التمع في أفق العراق المستيقظ من سبات القرون أمل واعد بغدٍ أفضل للملايين المحرومة المكبلة، حيث انبثق حزبنا الشيوعي العراقي كحركة سياسية من صميم حركة شعبنا الوطنية وحركة طبقته العاملة الفتية، يتبنى الفكر العلمي ويسترشد بالماركسية، وبرز بوجهه الوطني الناصع عبر نضال لا يكل يجمع بين الوطني والطبقي والأممي في وحدة جدلية. في عام التأسيس ولدت: (لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار) التي كثَّف اسمها برنامج عمل أجيال من خيرة أبناء وبنات شعبنا، من العرب والكرد ومن مختلف الانتماءات القومية والدينية والمذهبية، الذين انغمروا في إطارها، ثم منذ صيف 1935 تحت راية (الحزب الشيوعي العراقي) في نضال مجيد حافل بالعزم والفداء من اجل استقلال العراق وحريته، وخير الشعب وسعادته.

ومنذ انبثاقه، جعل الحزب من تطمين الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي شعاراً وهدفاً رئيساً في نضاله، وخاض لأجله كفاحاً ثابتاً متعدد الأشكال ومفعماً بالتضحيات، ويواصله اليوم من أجل تحقيق العراق الديمقراطي الفدرالي الموحد، ولضمان الحقوق القومية والسياسية والادارية والثقافية للتركمان والكلدان والأشوريين والسريان ولسائر المكونات الأثنية لأبناء شعبنا.

وتجاوز نشاط حزبنا السياسي حدود العراق، وتجلى، مرموقا، في كلا الساحتين العربية والعالمية، مناصرا الشعوب وحركاتها الوطنية التحررية والتقدمية، ومناهضا الامبريالية والحرب والعدوان.

ورغم محاولات البعض لتهميش دوره، فانه من الصعب حقا تصور تاريخ العراق الحديث بدون الحزب الشيوعي العراقي وكفاحه المضني ودوره السياسي المشهود. فرغم كل الصعوبات والأوضاع المعقدة، التي انعكست سلبا عليه وعلى التطورات في البلاد عموما، كان الحزب سرعان ما يعاود متجاوزا القصور والأخطاء والثغرات ويتقدم للأمام حاملا رايات التحرر والحداثة والديمقراطية والدفاع عن مصالح الكادحين وشغيلة اليد والفكر وكل المتطلعين لعراق ديمقراطي حر ومستقل وسيد نفسه.

ورغم كل الصعوبات والمعوقات والمخاطر، سيواصل حزبنا الشيوعي العراقي كفاحه الوطني والديمقراطي والاجتماعي، والتصاقه بمصالح الجماهير الشعبية وتبنيه لمطالبها في العمل والأمن والأمان، وتأمين الخدمات الأساسية والتعليم والصحة والمساواة، ومكافحة الفساد المستشري، ومواصلة دمقرطة الحياة السياسية، والنضال ضد كل أشكال التمييز الطائفي والعرقي والاثني والمحاصصات تحت أية صيغة كانت، ولن تثنيه عن ذلك أية صعوبات وعراقيل، مهما كان نوعها.

ثانيا: المقاربة اللينينية للدولة

كما معروف، اماطت الماركسية لأول مرة في تاريخ البشرية اللثام ونزعت كل الحُجب عن الدولة المؤلهة المقدسة (كالبقرة عند الهندوس!!) الموضوعة فوق الطبقات. أي انزلت الماركسية الدولة من سماء "الحياد" المجلل بالضباب الى حيث هي في الواقع، الى معمعان الصراع الطبقي التي تمثل فيه قيادة اركان الفئة (أو الطبقة او التحالف الطبقي) السائدة في مرحلة تاريخية معينة. وقد احتل ولا يزال يحتل عمل ف.انجلس **"اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة"** [41] مكانا هاما في الذخيرة المنهجية الماركسية، بين الاعمال الكلاسيكية الأخرى.

[41] ف. انجلس، **أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة** (في): ك.ماركس، ف. انجلس، **المؤلفات**، المجلد 21، وارشو 1969 (بالبولونية).

ومن المؤكد، قبل كل شيء، الاشارة الى ان (ماركس) و (أنجلس) لم يكونا "ماركسيين" منذ الولادة، وهو قول ينبغي ان لا يفاجئ احد. لقد كانا مضطرين الى **تذليل** الكثير من الصعاب بهدف صياغة الموضوعات الاساسية للنظرية الماركسية. وفي هذا الصدد فإن نظرية الدولة لا تشكل استثناء. لقد كانت الخطوة الجوهرية على طريق صياغة هذه النظرية هو التغلب على المفهوم الهيغلي للدولة والقانون الذي كان يرى في الدولة مؤسسة جامدة خالدة، "روحا" مفروضة على المجتمع من الخارج. في حين اكتشف ماركس في **العلاقات الاجتماعية المادية** مصدر سلطة الدولة، مصدر الدول. ويتمثل هذا المصدر في اشكالية **المصالح المادية** لمختلف الطبقات الاجتماعية، والتي من بينها تسيطر احدى الطبقات اقتصاديا على الأخرى، وهذه السيطرة تعني اساسا هيمنة البناء الفوقي على السيطرة الاكثر أساسية، أي السيطرة الاقتصادية. وإذا كان الأمر كذلك فان الدولة بالنتيجة، خلافا لما يبدو ظاهريا، هي ليست شيئا مستقلا، بل انها أداة غير مباشرة بيد الطبقة المسيطرة اقتصاديا في مجتمع ما. وهذا التشخيص هو رد على التصور البرجوازي الاصلاحي للدولة المتجسد في عزلتها عن شروطها المادية والتهرب، بمختلف اشكال التحايل، عن تحديد مضمونها الطبقي ورفعها الى سماء "الحياد" فوق الطبقات. وهكذا إذن و حسب رأي "سدنة" هذا التصور، الدولة شيء معطى سابقا، أداة لا تعبر عن سيطرة طبقة اجتماعية، وهكذا ايضا فان بالإمكان تحويل هذه الدولة وإصلاحها بواسطة الديمقراطية. ولان مسالة الدولة بالغة الصعوبة والتعقيد، ولما كانت – أكثر من أية مسالة اخرى – قد تعرضت للالتباس من جانب الدارسين والكتاب والفلاسفة البرجوازيين فانه يكون مفيدا الاشارة الى الافكار والاطروحات الماركسية حول جوهر الدولة وطبيعتها[42].

اما فيما يخص (**لينين**) فيعد كتاب **"الدولة والثورة"** الذي كتبه في شهري آب وايلول عام 1917 ونشر في آيار عام 1918[43]، واحدا من مجموعة الدراسات (بل وأهمها عند باحثين عديدين)، و التي قدمها قائد ثورة اكتوبر 1917 لتحديد مهامها الاستراتيجية والتكتيكية على ضوء نظرية كارل ماركس. واعتبر الكتاب المذكور ولعقود عديدة، مرجعا أساسيا في نقد الدولة الرأسمالية، وفي دراسة منجز ماركس في الدولة، كما انه تعرض لانتقادات من كتاب آخرين. واذا كان (أنجلس) قد ركز على **الحقل الثالث** لاهتمامات ماركس بشأن الدولة (تاريخ نشوء الدولة القديمة) فإن (لينين) ركز الانتباه على **الحقل الاول**: **الدولة كأداة للهيمنة والقمع الطبقي**، وضرورات التحطيم والاستبدال والإحلال، وفي هذا العمل **عرض** (لينين) **النظرية الماركسية في الدولة ومهمات الطبقة العاملة في الثورة**. فعندما كان هدير معارك الحرب العالمية الاولى (1914 – 1918) يصم الأذان، وعندما كانت الثورة الاشتراكية في طور الاعداد في روسيا القيصرية كانت المسائل المتعلقة بموقف الطبقة العاملة من الدولة ذات اهمية سياسية ملحة، نظرية وعملية.

الظروف التاريخية لهذا الكتاب

ولابد من الاشارة هنا الى الظروف التاريخية لهذا الكتاب. فما حفّز (**لينين**) على انجازه هو **الخلافات** داخل الاممية الثانية، والاتجاهات المتضاربة داخل الحركة العمالية الروسية، كما في صُلب الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي (البلاشفة) نفسه. ولهذا اعتبرة بعض الباحثين جزءا من **مناظرة فكرية**

[42] قارن: ف.أ.لينين، **المؤلفات**، المجلد 29، ص 470.
[43] لينين، **الدولة والثورة**، مصدر سبق ذكره.

مناوئة لهذين الاتجاهين في التفكير ومحاولة لتجاوزهما، كما انه جزء من فكرة عملية تهدف الى الاعداد لتحطيم الدولة البرجوازية الروسية وتجاوزها [44].

وفي هذا الكتاب **تعرض** (لينين) الى الجوانب الرئيسية للنظرية الماركسية في الدولة وتطويرها على يد (ماركس) و (أنجلس)، على اساس خبرة ثورة **1848 – 1851** وبصفة خاصة **خبرة كومونة باريس لعام 1871**. والكتاب لم يتم، فقد ترك **(لينين)** فصلا لم يكتبه، وكان من المقرر أن يلخص فيه تجربة ثورتي 1905 و 1917.

يحتوي الكتاب على **مقدمة، وستة فصول** هي:

1. **المجتمع الطبقي والدولة**، وفيه **يقدم (لينين) تحليلا لظاهرة الدولة**، بوصفها انعكاسا لانقسام المجتمع البشري الى طبقات، وعلى ضوء هذا التحديد **عالج تركيب** جهاز الدولة، **ووظيفتها، ومصيرها**. وقد **اعتمد (لينين)** في عرض مادة هذا الفصل على كتاب أنجلس " اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة "، والذي جرت الإشارة إليه سابقا.

2. **الدولة والثورة – خبرة سنوات 1848-1851**، وفيه **عالج الدروس الجديدة** المستفادة من سنوات الثورة في فرنسا بين 1848 و 1851. **ويعتمد (لينين)** في **عرض افكار هذا الفصل على كتاب " الثامن عشر من برومير – لويس بونابرت "** والذي أصدره **(كارل ماركس)** عام 1852.

3. **الدولة والثورة – خبرة كومونة باريس سنه 1871 – تحليل ماركس**. وهذا الفصل **يعالج الدروس والاضافات الجديدة التي قدمتها حلقة أخرى في سلسلة الثورة داخل اكثر الدول الاوربية** " نقاء برجوازياً " في مسار تطورها التاريخي، وهي **فرنسا** – إنها **حلقة " كومونة باريس** " والتي حدثت اثناء الثورة في عام .1871

4. **تتمة – شروح اضافية لأنجلس**، وفي هذا الفصل شاء **(لينين)** أن يقدم **اضافات تثري تحليل ماركس لمسألة الدولة**، وهي اضافات قدمها من بعض الدراسات المتفرقة، لأنجلس.

5. **الاسس الاقتصادية لاضمحلال الدولة**، وهنا في الفصل الخامس تثار **اشكالية التنبؤ بـ " اضمحلال الدولة** " وهو ما درسه **(لينين)** اعتمادا على رسالة ماركس في عام 1875 والمعنونة بـ " نقد برنامج غوته ".

6. **ابتذال الانتهازيين للماركسية**، وهو عنوان الفصل السادس وفيه يتجلى ما أراد **(لينين)** أن يقدمه **كإضافة** من عنده، ويتخذ **(لينين)** في عرض افكاره (الطريقة القائمة على عرض الافكار من خلال نقد الافكار الاخرى المضادة). في هذا الفصل **لجأ (لينين)** الى **بلورة** نظريته عن **العلاقة بين الدولة والثورة**، عبر نقده لأفكار **أطراف ثلاثة** هي - بحسب لينين - : **الانتهازيون** (امثال برنشتين) **والفوضويون** (امثال برودون وباكونين) **والمرتدون** من الماركسية (امثال كاوتسكي وبليخانوف). وسنتحدث عن ذلك ببعض التفصيل بعد قليل.

إن قراءة كتاب **(لينين)** هذا **تتيح ابراز عدة قضايا اساسية** من بينها **ثلاث** هي الأهم:

- **الطبيعة العامة للدولة، الديمقراطية، البيروقراطية.**

[44] قارن: .فالح عبد الجبار، **ما بعد الماركسية**...، مصدر سبق ذكره.

- **موقف الثورة من جهاز الدولة القديم.**
- **موقف الثورة من مسألة جهاز الدولة الجديد.**

واذا كانت ثورة 1830 في فرنسا وما اعقبها، قد انتجت " **بيان الحزب الشيوعي** "، وثورة 1848 – 1851، قد انتجت " **الثامن عشر من برومير لويس بونابرت**" وما احتواه من فكرة تحطيم جهاز الدولة البرجوازية، واذا كانت احداث باريس عام 1871 قد انتجت " **الحرب الاهلية في فرنسا** " وما احتواه من فكرة بناء جهاز الدولة الثورية على نمط الكومونة، فإن هناك **حلقة رابعة** ممثلة بعصر الامبريالية وقيام الحرب العالمية الاولى قد انتجت كتاب " **الدولة والثورة** " وما احتواه من مقاربة وافية لوجهة النظر الماركسية في الدولة حينئذ. ان زمان (**لينين**) الذي شهد تركز الدولة الامبريالية ودخول البلدان الامبريالية في معمعان الدم بحرب عالمية لاقتسام واعادة اقتسام العالم، كل ذلك قد **مكّن** (**لينين**)، بمنهجه الماركسي، من أن **يلمح** الخصائص الرئيسية لموقع الثورة والدولة، وهو الموقف ذي الثلاثة اضلاع: **تحطيم** جهاز الدولة القديم، **تأسيس** جهاز الدولة الثوري الجديد، **الاضمحلال** التدريجي للدولة.

لقد قام (**لينين**) بإعادة البحث في تراث ماركس ونقب فيه بعناية " **الصائغ** " المحترف حتى استخرج مكنوناته التي تخفي على العين العادية، وأبرزها حتى لتبدو بديهية. وبهذا المنطق **حاور وحاجج** مختلف الاطراف التي عاصرته وقدمت نظرياتها بصدد الدولة، وهي كما وصفها:

- **(الانتهازيون)** (ونموذجهم برنشتاين) فقد كانوا **يرون الاحتفاظ بجهاز الدولة القديم، والعمل من خلاله برلمانيا للتغيير نحو الاشتراكية**. هنا قذف (**لينين**) في وجوههم بمقولة (**تحطيم** جهاز الدولة القديم) تأسيسا على تحليل تاريخي ونظري لتطور المجتمع.

- **(الفوضويون)** (برودون و باكونين) الذين كانوا **يرون الغاء الدولة اصلا على الفور، ولا يقدمون البديل**. أكد (**لينين**) في مواجهتهم على ان الدولة لا تلغى على الفور وانما بعد زوال الطبقات، وان هذا الالغاء بذاته لن يتم بضربة واحدة وانما سوف يأخذ صورة **الاضمحلال** أو **الذبول التدريجي**.

- أما (**المرتدون**)، حسب (**لينين**)، (وأبرزهم كاوتسكي وبليخانوف)، فكانوا **يرون العمل البرلماني داخل جهاز الدولة القديم، لاقامة مجتمع اشتراكي جديد، يلغى فيه الجهاز البيروقراطي القديم ولكن مع تاسيس جهاز بيروقراطي جديد خاضع لرقابة الشعب**. وفي مواجهة كاوتسكي أبرز (**لينين**) أن مهمة البروليتاريا انما هي " الثورة " بتحطيم جهاز الدولة وليس العمل من خلاله، وان البروليتاريا لن تقيم جهازا، بيروقراطيا خاضعا لها وانما هي ببساطة تلغي " البيروقراطية " اي تلغي المنظمة الخاصة، بتحويلها الى الشعب لادارة نفسه بنفسه.

ومن جهة اخرى فان (**لينين**) فى محاضرته عن "الدولة" التي القاها بتاريخ 11 من تموز/يوليو سنة 1919على طلبة جامعة سفيردلوف (Sverdlov)، **انطلق** من سؤال على بساطته الظاهرية مهم للغاية وهو : **ما الدولة ؟.. وما جوهرها ؟.. وما دورها ؟ وما ينبغى أن يكون علية منهج البحث فى مسألة الدولة من وجهة النظر الماركسية؟** [45].

[45] لمزيد من التفاصيل قارن: الـدولة- محاضرة لينين ألقيت في جامعة سفيردلوف. ورد نص المحاضرة في: لينين، **حول الديموقراطية الاشتراكية السوفييتية** (موسكو: دار الطبع والنشر باللغات الأجنبية، بدون تاريخ). والخلاصات بين قويسات مأخوذة من نص هذه المحاضرة.

في مسعاه للاجابة على هذه الاسئلة، انطلق (لينين) من ملاحظة قوامها انه: "لا تكاد توجد مسألة شوّهها عن عمد وعن غير عمد ممثلو العلم البورجوازي والفلسفة البورجوازية والحقوق البورجوازية والاقتصاد السياسي البورجوازي والصحافة البورجوازية بمقدار تشويههم لمسألة الدولة". وكثيرا ما تخلط هذه المسألة حتى الآن بالمسائل الدينية. وهناك من يعتقد "أن الدولة شيء ما آلهي، شيء ما خارق، وأنها قوة ما عاشت بها البشرية، وأنها تعطي الناس أو ستعطيهم، تحمل معها شيئا ليس من الإنسان، بل يعطى له من خارجه". ينتقد **لينين** مثل هذه الاطروحات ويرى انها "على صلة وثقى بمصالح الطبقات المستثمِرة ـ ملاكي الأراضي الكبار والرأسماليين ـ وأنها تخدم مصالحها".

وبهدف بلورة اطروحاته حول الدولة وإنزالها من علياء "المقدس" دعا (**لينين**) الى إلقاء نظرة سريعة على التاريخ لنرى كيف انبثقت الدولة وكيف تطورت، وما هي المراحل الرئيسية التي اجتازتها ، وما آلت إليه في الوقت الحاضر نتيجة لتطورها هذا.

وفي مسعاه للاجابة على الاسئلة السابقة، أكد (لينين) على القضايا التالية **كمنطلقات** لفهم اشكالية الدولة وجوهرها ودورها في الصراع الاجتماعي [46]:

1. **ان الدولة لم تكن موجودة على الدوام، بل ان ظهورها ارتبط بلحظة تاريخية محددة: انقسام المجتمع إلى طبقات، عندما يظهر المستثمرون والمستثمَرون...** ففى المجتمع البدائى عندما كان الناس يعيشون سلالات غير كبيرة، وعندما كانوا فى الدرجات السفلى من سلم التطور، فى حالة تشبه الوحشية، فى العهد الذى ابتعدت عنه البشرية المعاصرة المتحضرة بضعة ألوف من السنين ـ فى ذلك العهد لا نرى دلائل تنبئ بوجود الدولة، إنما نرى سيادة العادات".

فقبل انبثاق الشكل الأول من أشكال استغلال الإنسان للإنسان، الشكل الأول للانقسام إلى طبقات ـ طبقة مالكي العبيد وطبقة العبيد، قبل ذلك الوقت .... لم تكن الدولة موجودة، لم يوجد جهاز خاص حيث هناك فئة خاصة من الناس تنفصل لحكم الآخرين وتملك بصورة منتظمة ودائمة لأغراض وأهداف الحكم جهازا معينا للقسر، جهازا للعنف من فصائل الجنود المسلحين والسجون وغير ذلك من وسائل إخضاع الآخرين بالعنف ـ وهو الأمر الذي يكوّن **كنه الدولة**.

وهكذا اذن و "بمقدار ما ينشأ انقسام المجتمع إلى طبقات ويتوطد وبمقدار ما ينشأ المجتمع الطبقي، تنشأ الدولة وتتوطد".

وتعني الملاحظة السابقة ان الدولة لم توجد قبل انقسام المجتمع إلى طبقات، ولكن بمقدار ما ينشأ المجتمع الطبقى، تنشأ الدولة وتتوطد.

2. **إن الدولة آلة أو أداة لصيانة سيادة طبقة على طبقة أخرى**: فعندما كان المجتمع خالياً من الطبقات، وعندما كان الناس قبل عهد العبودية يعملون في ظروف بدائية، حين كانت تسود مساواة أكبر، وحين كانت إنتاجية العمل ما تزال منخفضة جداً، وعندما كان الإنسان البدائى لا يحصل على ما هو ضروري لمعيشته البدائية الخشنة إلا بصعوبة عندئذ لم يبرز ولم يكن بالإمكان أن يبرز فريق خاص من الناس يفرزون خصيصاً للحكم، ويسيطرون على بقية المجتمع.

---

[46] ولتكوين رؤية صحيحة حول مسألة الدولة دعا **لينين** في محاضرته هذه الى دراسة عمل انجلس **"أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة "**، باعتباره "من المؤلفات الأساسية في الاشتراكية المعاصرة تمكن الثقة بكل عبارة من عباراته، تمكن الثقة بأن كل عبارة من عباراته لم تلق كيفما اتفق، بل كتبت على أساس مادة تاريخية وسياسية غزيرة".

ولكن عندما ظهر الشكل الأول من أشكال انقسام المجتمع إلى طبقات، عندما ظهرت العبودية، وعندما أصبح بإمكان طبقة معينة من الناس تمركزوا على العمل الزراعى بأحسن أشكاله أن ينتجوا شيئاً من فائض لم يكن ضرورياً ضرورة مطلقة للإبقاء على شعلة الحياة في العبد، وكان يقع فى يد مالك العبيد، وعندما توطد بهذا الشكل وجود هذه الطبقة من مالكي العبيد، ولكي يتوطد ـ لابد من أن تظهر الدولة.

3. تتيح الملاحظات السابقة القول بأن "**الدولة آلة لظلم طبقة من قبل أخرى**". ان "الدولة هي آلة لظلم طبقة من قبل أخرى، آلة الغرض منها أن تخضع لطبقة سائر الطبقات المطوعة الأخرى. ويختلف شكل هذه الآلة"واشكال الحكم باختلاف المراحل التاريخية، ولكن جوهر الأمر كان واحدا.

ثالثا: حول المقاربة اللينينية للظاهرة الامبريالية

من المعروف ان ماركس في العصر الذي نشأ فيه، وهو عصر راسمالية المنافسة، لم يكن قد عرف الظاهرة الامبريالية. ويعود الفضل التاريخي لكشف الجوهر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، والشروط والامكانات التي تولدها الامبريالية الى (**لينين**). فقد قدم تحليلا ماركسيا للعصر التاريخي الجديد للامبريالية والثورة الاشتراكية.

باعتراف كثير من الباحثين والمفكرين، ورغم الجدل الكثير، كانت نظرية لينين حول الامبريالية هي واحدة من المقاربات الارفع شأنا حتى يومنا هذا. وبحسب الاقتصادي الفرنسي المعروف (**كريستيان بالوا**) فاننا نتناول جميعا موضوع الامبريالية بنوع من الوعي، من خلال النظرية اللينينية ومن خلال المفاهيم التي ارشدنا اليها (**لينين**)[47].

لقد كانت نقطة البداية بالنسبة الى (**لينين**) هو التساؤل عن الخيط الرابط بين اهم التطورات المسجلة على الساحة العالمية العالمية في عصره وهي:

- **انهيار الاشتراكية الديمقراطية في اوربا ؛**
- **اشتداد التوسع الكولونيالي الامبريالي ؛**
- **تنامي حركات المقاومة في المستعمرات ؛**
- **انغراس الفكر الاشتراكي بقوة في روسيا.**

وافكار لينين حول الامبريالية مبثوثة في الكثير من مقالاته وابحاثه، الا ان اهم ما كتب في هذا الميدان هو كتابه الموسوم: "***الامبريالية اعلى مراحل الراسمالية***". ففي هذا الكتاب قدم لينين التعريف التالي للامبريالية:

" ينبغي اعطاء الامبريالية تعريفا يشمل الدلائل الخمسة الاساسية التالية:

1. **تمركز الانتاج والراسمال تمركزا بلغ فى علو تطوره درجة نشأت معها الاحتكارات التى تلعب الدور الفاصل فى الحياة الاقتصادية ؛**

[47] قارن: كرستيان بالوا، **الاقتصاد الرأسمالي العالمي. المرحلة الاحتكارية والامبريالية الجديدة**، ترجمة عادل عبد المهدي، دار ابن خلدون، بيروت، 1978، ص 58

2. **اندماج الراسمال البنكي بالصناعي ونشوء الطغمة المالية على اساس " الراسمال المالي " هذا ؛**
3. **تصدير الراسمال، خلافا لتصدير البضائع، يكتسب أهمية في منتهى الخطورة ؛**
4. **تشكل اتحادات رأسماليين احتكارية عالمية تقسيم العالم ؛**
5. **انتهى تقسيم اقطار الارض عندما تبلغ من التطور درجة تكونت فيها سيطرة الاحتكارات والراسمال المالي واكتسب فيها تصدير الراسمال اهمية كبرى وابتدأ تقسيم العالم بين التروستات العالمية وانتهى تقسيم جميع اقطار الارض بين كبريات البلدان الراسمالية** " [48].

ان الاطروحة اللينينية حول الامبريالية والمقبولة بشكل عام **تستند الى فكرة الوحدة النظرية للانتاج**، والذي ستكون مراحله المهمة كما يلي:

1. تكون الراسمالية في المرحلة التنافسية ناضجة لبناء دينامكيتها، بدون اللجوء الى الاسواق الخارجية وذلك وفقا لمخططات اعادة الانتاج الموسع للراسمال الاجتماعي لماركس، وان اللجوء الى التجارة الخارجية يعتمد على المصاعب " الملموسة " للتراكم، ومن خلال منطق نمط الانتاج الرأسمالي فان الامبريالية لن تكون ضرورية في المرحلة التنافسية. وهنا يمكننا ان نضيف بان الكولونيالية ما هي إلا شكل للمصاعب الملموسة للديناميكية الرأسمالية.
2. يتعرض نمط الانتاج الراسمالي عندما يتطور نحو المرحلة الاحتكارية الى ارتفاع التركيب العضوي للراسمال ليحدد حدا ادنى (لمعدل الربح) لا يمكن تحته القيام بالتراكم: فائض تراكم مطلق أو نسبي. تاتي ضرورة السوق الخارجية بسبب تكون حد ادنى سببه ظهور الراسمالية الاحتكارية مما يجعل من التصدير حاجة حقيقية لمساعدة عمل النظام القائم على نمط الانتاج الراسمالي. **ونستنتج** من ذلك ان ظهور المفهوم اللينيني للامبريالية قد انحد من تطور نمط الانتاج الراسمالي.
3. لم يولد المفهوم اللينيني للامبريالية، لا من الجوهر المجرد للظواهر ولا من مجال التداول، أو الاضطرابات السطحية (الملاحظة التجريبية على مستوى الاحداث)، بل انه قد ولد في " الجوهر الملموس" للظواهر حيث تنفجر التناقضات التي يحتضنها الجوهر العميق لهذه الظواهر. ان مخطط عرض **"الامبريالية اعلى مراحل الراسمالية"** هو ذو معنى خاص بالنسبة لهذا الديالكتيك الماركسي، اذ يقوم **(لينين)** بالصعود من " سيرورة الانتاج المباشر " ومن "مجال التداول " حيث تحتضن (لتفرخ) " الطبيعة الامبريالية". نجد ذلك في الفصول الثلاثة الاولى – ليصل **(لينين)** الى آلية ونتائج الامبريالية في الواقع الملموس – من الفصل الرابع الى السادس – ليقوم بتقديم تعريف تركيبي للامبريالية في الفصل السابع، كل ذلك قبل ان يصل الى الفصل الثامن وما يتبعه حيث يستخلص **الممارسة** السياسية المطلوبة **والنضال** الطبقي للبروليتاريا ضد الامبريالية.

ان **أول آلية** بالنسبة للامبريالية الرأسمالية الاحتكارية هي، حسب لينين، **تصدير راس المال** بحيث " يوجه " هذا التصدير تبادل البضائع، مع امكانية تحقيق " فائض ربح "مستحصل من استخدام راس المال في المناطق الاقل تقدما.

ان تصدير راس المال يلي تصدير السلع في ايجاد الشبكة الدولية لاستغلال الرأسمالية الاحتكارية، وعلى هذه النقطة يقع الخلاف المعروف بين الرأسمالية التنافسية والرأسمالية الاحتكارية، كل ذلك بدون ان ننسى بان التناقضات الرئيسية التي تؤثر على هاتين المرحلتين تكون مختلفة. ومن المؤكد، انه يمكن

[48] لينين، **الامبريالية أعلى مراحل الراسمالية**، دار التقدم، موسكو 1967، ص 116.

ملاحظة براعم آليات السيطرة الامبريالية في الفكر اللينيني، هي آلية اساسية تكمن في تصدير رؤوس الاموال.

في تحديده لمفهوم الامبريالية اشار (**لينين**) الى ما يلي: " **اذا كانت هناك ضرورة لتعريف الامبريالية تعريفا غاية في الايجاز، ينبغي ان يقال: الامبريالية هي الرأسمالية في مرحلة الاحتكار**" [49].

وكذلك:

" **.. الامبريالية هي الرأسمالية عندما تبلغ من التطور درجة تكونت فيها سيطرة الاحتكارات والرأسمال المالي واكتسب فيها تصدير الراسمال أهمية كبرى وابتدأ تقسيم اقتسام العالم بين التروستات العالمية وانتهى تقسيم جميع اقطار الارض بين كبريات البلدان الرأسمالية**" [50].

ومن الناحية الاخرى، فان التعريف الحقيقي الذي طوره لينين للامبريالية يتضمن خمس سمات اساسية، **أولها** هي " تمركز الانتاج والراسمال تمركزا بلغ في علو تطوره درجة نشأت معها الاحتكارات التي تلعب الدور الفاصل في الحياة الاقتصادية " [51].

ولكن، ما هو الدور الحاسم للاحتكارات في الحياة الاقتصادية، ان لم يكن بتحديد تناقضات نمط الانتاج الراسمالي بطريقة جديدة.

ويمكن تلخيص المقاربة اللينينية للظاهرة الإمبريالية كالآتي:

* الإمبريالية هي مرحلة من تطور الراسمالية التي يحدث فيها:
1. تركز وتمركز رأس المال الذي يؤدي في النهاية إلى اندماج رأس المال الاحتكاري الخاص مع الدولة.
2. تضطر قوى الإنتاج الرأسمالية العالمية إلى التنافس على الأسواق والمواد الخام والاستثمار على نطاق عالمي.

ويؤدي ذلك الى عدة نتائج لهاتين العمليتين من بينها:
1. في مرحلة معينة من تطور التشكيلات الراسمالية يأخذ التنافس بين الرساميل شكل مواجهات عسكرية بين الدول القومية؛
2. تصبح العلاقات بين الدول غير متكافئة ويهيمن عدد قليل من الدول الرأسمالية المتقدمة بسبب قوتها العسكرية والاقتصادية على العالم كله.
3. يؤدي التطور المركب وغير المتكافئ في ظل الإمبريالية إلى تصعيد التنافس العسكري ونشوء الحروب، حروب بين القوى الإمبريالية نفسها وحروب تسببها الصراعات بين الشعوب المضطهدة والإمبريالية.

وفي النهاية، فان جدلية (**لينين**) تجعلنا نكتشف وجود مجموعة من المكونات في الامبريالية – طبيعة، وآليات، ونتائج – تستدعي تعميقها من قبل التحليل الماركسي المعاصر.

[49] لينين، **الامبريالية أعلى مراحل الراسمالية**...، مصدر سابق، 115
[50] نفس المصدر السابق، ص 116
[51] نفس المصدر ونفس الصفحة

ويمكننا هنا، ومن اجل تطوير النقاش وتعميقه وتعميما للفائدة، ان نشير الى مقاربات ماركسية اخرى وهي عديدة ومن بينها **مقاربة روزا لوكسمبورغ**:

الاطروحة اللوكسمبورغية

يحمل كتاب روزا لوكسمبرغ الاهم "***تراكم رأس المال***" عنوانا فرعيا هو "***مقدمة للتفسير الإقتصادي للإمبريالية***". وفي عملها هذا كانت لوكسمبورغ تهدف لاثارة الإنتباه الى **السياق aspekt الخارجي** للمرحلة المعاصرة للرأسمالية آنذاك. وبهذا الصدد **كتبت** قائلة "*تمثل الإمبريالية التعبير السياسي لعملية تراكم رأس المال في معركته التنافسية من أجل الوسط غير الرأسمالي العالمي الذي لن يخضع لسيطرة أحد لحد الآن. وهذا الوسط ما زال يشغل، جغرافياً، مساحات هائلة من الكرة الأرضية. ولكن لو أردنا قياس هذه المساحات بالكتلة الهائلة لرأس المال المتراكم للبلدان الرأسمالية القديمة، المكافح من أجل أسواق لتصريف منتوجه الفائض (الإضافي)، ومن أجل رسملة فائض قيمته، وكذلك تحويل مناطق مساحات الثقافة ما قبل الرأسمالية اليوم الى مناطق رأسمالية، ولو أردنا مقارنته بالمستوى العالي المتحقق لتطور القوى المنتجة للرأسمالية، لوجدنا أنها ستظل جد ضئيلة. وهذا الوضع يحد كذلك من نشاط رأس المال الدولي على الصعيد العالمي*" [52].

لنتوقف قليلاً عند هذا **الإقتباس**، والذي كان موضوعاً للعديد من الملاحظات الإنتقادية. منذ اللحظة الأولى يمكن أن نلاحظ **الفارق الأساسي** بين تناول الإمبريالية من طرف (**لينين**) في **1916** وتناول روزا لوكسمبرغ في " التراكم " الصادر في **عام 1912** [53].

في عمله الهام للغاية الذي جرت الاشارة اليه سابقا وهو: "**الامبريالية اعلى مراحل الراسمالية**" طرح **لينين**، في المقام الأول، **سيطرة/هيمنة** الإمبريالية قائلاً : "*ولئن كانت هناك ضرورة لتعريف الإمبريالية تعريفا غاية في الإيجاز، ينبغي أن يقال : الإمبريالية هي الرأسمالية في مرحلة الإحتكار. ومثل هذا التعريف يضم الأمر الرئيسي، لأن الرأسمال المالي هو **نتيجة** اندماج رأسمال بضعة من البنوك الإحتكارية الكبرى برأسمال إتحادات الصناعيين الإحتكارية، هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى إن **تقسيم** العالم هو **إنتقال** من سياسة إستعمارية تشمل دون عائق أقطارا لم تستول عليها بعد أي دولة رأسمالية الى سياسة إستعمارية تقوم على **إحتكار** حيازة بقاع الأرض المقسمة بأكملها*" [54]. ويشير **لينين**، في المقدمة، الى **الأسباب الداخلية** للإمبريالية: **تراكم** رأس المال، **تركز** و **تمركز** الإنتاج ورأس المال **تؤدي** بالضرورة - حتماً - الى **إنبثاق** الإحتكارات، التي تهيمن على كل الحياة الإقتصادية للبلدان الرأسمالية المتطورة [55].

إن الاسهام اللينيني، في سعيه **لتنظير** الطور الجديد الذي بلغته الرأسمالية في صيرورتها، لم يقتصر على شرح التحولات التي حدثت في الاقتصادات الرأسمالية خلال العقد الاخير من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين، وإنما، وهذا هو الأهم، أن هذا الإسهام قد **أبرز الجوانب السياسية والتاريخية** لتلك التحولات.

---

[52] **روزا لوكسمبورغ، تراكم رأس المال – مدخل للتفسير الاقتصادي للامبريالية**، وارشو، 1963، ص 565 (باللغة البولندية).
[53] لمزيد من التفاصيل انظر : كريستيان بالوا، **الاقتصاد الراسمالي العالمي. المرحلة الاحتكارية والامبريالية الجديدة**. مصدر سابق، خصوصا الفصل الثاني من الكتاب.
[54] لينين، **الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية**.مصدر سابق، ص115 ، أو: لينين، **الأعمال الكاملة،المجلد 22**، ص 304 – باللغة البولندية.
[55] لينين، **الإمبريالية أعلى مراحل مراحل الرأسمالية** .....، مصدر سابق، ص 116.

إن **تصدير** رأس المال هو **نتاج** الميول المتناقضة لتطور عملية التراكم الرأسمالي. فمن المعلوم أن عملية إعادة الانتاج الرأسمالية تجد تعبيرها في ظهور " **فوائض نسبية** " لرأس المال في البلدان المتطورة. وهذه " الفوائض " تظهر **كنتيجة** لنشاط القوانين الاقتصادية للرأسمالية وبشكل رئيسي قانون الميل النزوعي لمعدل الربح نحو الانخفاض. هكذا تصبح مشكلة " تحقيق الربح الرأسمالي " من المتطلبات اللازمة لاستمرار التوسع الرأسمالي. ولما كانت هناك **محددات داخلية** تحد من استثمار رأس المال الجديد (إفقار الجماهير، نمو رأس المال بمعدلات أسرع من السوق الداخلية ..... الخ) فلا بد من **ايجاد منافذ خارجية** لضمان سير استمرار الرأسمالية واستمرار عملية التراكم الرأسمالي. ولهذا فإن **تصدير** رأس المال يعتبر **واحداً** من أشكال **حل** تناقضات التراكم الرأسمالي ولكنه في الوقت نفسه يشكل **مصدراً** لازدياد حدّتها لاحقاً.

تشكل حالات الخلل الاقتصادية المتزايدة في العمليات الداخلية لاستثمار رأس المال، والتراكم المفرط الطويل الامد، والتضخم، والأزمات البنيوية المتعددة الصُعد، تشكل **الخلفية** للاستراتيجية التوسعية للامبريالية. إن هذه العمليات **تُعيق** اعادة الانتاج الرأسمالي " الطبيعي "، **وتولد** ميلاً ليس بالجديد بالنسبة لرأس المال الاحتكاري، لتصعيد التوسع في الاسواق العالمية. غير أن **الدور المتعاظم** لرأس المال وتوسعه، على المستوى العالمي، لا يستهدف فقط الهيمنة على الاسواق بل أنه يشكل **الاداة** الرئيسية – على المستوى الاقتصادي- لاعادة انتاج علاقات الهيمنة/التبعية.

ولهذا فإن **الاقتصار** على تحليل العوامل الاقتصادية الصرفة، لوحدها، غير كافٍ، بحد ذاته، **لاكتشاف** جذور توسع رأس المال – في اطار أزمته البنيوية- في حركته على المستوى العالمي، اذ تلعب دوراً هاماً في هذا المجال **اتجاهات** التطور السياسي، **ومستوى** الصراع الطبقي وحدّته، على المستوى العالمي.

ومقابل ذلك فإن **روزا لوكسمبورغ** كانت على وعي **بأهمية الإحتكارات و رأس المال المالي كسنن للإمبريالية**. ويمكن العثور، في **العديد** من كتاباتها، على **إجابات** بهذا الخصوص، على سبيل المثال لا الحصر في : ***إصلاح إجتماعي أم ثورة؟، أزمة الإشتراكية الديمقراطية***، حيث **عرضت في هذه الأعمال** العديد من الملاحظات المهمة عن نشاط الإحتكارات. وإذا كانت في كتابها "***تراكم رأس المال*** " قد **تجاوزت** هذا السياق الرئيسي للإمبريالية، فإنها لا تقوم بذلك من خلال **إهمال** أو **عدم إحترام**، ولكن بطريقة واعية، **مركزة** (ومثيرة لإنتباه القراء) على **السياق الإلحاقي**، **الكولونيالي**، **الخارجي للإمبريالية**. وبهذا الصدد **كتبت** قائلة " *إن دراسة قضية الكارتلات أم التروستات، كظاهرة مميزة للطور الإمبريالي، كافية على أرضية الصراع التنافسي الداخلي للمجموعات المختلفة للرأسمالية من أجل* ***Monopolisation*** *الإتجاهات الموجودة للتراكم ومن أجل تقسيم الأرباح، وهذه كلها تقع خارج إطار هذا العمل* " [56].

إنطلاقاً من الإقتباس السابق، ومن إجابات أخرى للوكسمبورغ، يمكن **إستخلاص إستنتاج** مهم قوامه أنها كانت **تعرف** جيداً أن **الإمبريالية** تمثل **مرحلة خاصة (مستقلة) من مراحل الرأسمالية**، وإن **الكارتلات والتروستات**، أي الأشكال **المبكرة** للإحتكارات، تمثل **الظواهر الخاصة** والنموذجية لهذا **الطور**. **تهدف** الإحتكارات، بحسب لوكسمبورغ، الى **إبتلاع** المناطق الإستثمارية الأكثر جاذبية، أي **إحتكار** " **مناطق التراكم** " ، بهدف **إنتزاع** أرباح ما فوق احتكارية **Super** عالية على **حساب** الرأسماليين غير المنظمين. وباعترافها بالأهمية الكبيرة للإحتكار ورأس المال المالي، تكون روزا لوكسمبورغ قد **أقرّت** بأن **الخاصية المميزة** للإمبريالية **تكمن** في **طابعها العدواني والإلحاقي** في علاقتها ببلدان " العالم الثالث ".

[56] روزا لوكسمبورغ، **تراكم رأس المال**.....، مصدر سابق ، ص 597.

ويمكن القول إن **التعريف** أعلاه المقتبس من قبلنا للإمبريالية، الذي قدمته **روزا لوكسمبورغ، ينشغل فقط بالسياق الخارجي** لهذه المرحلة من مراحل الإمبريالية، أي أنها **تثير** الاهتمام الأساسي الى **مسعى** البلدان الرأسمالية المتطورة الى **ابتلاع** (إحتواء) **الأوساط ما قبل الرأسمالية،** وهذا يتم **أساساً** من وجهة نظر **تسهيل** عملية تراكم رأس المال. غير أن العديد من **التجارب** اللاحقة لم تؤكد مشروعية هذا المدخل أو هذا التناول، ولكن من المهم التذكير بأن كتابها "***تراكم رأس المال*** " **يثير** الإنتباه الى **سياسة ضم المستعمرات** (سياسة الإلحاق)، والى **نتائج وأساليب نشاط الإمبريالية** في هذا المجال. ومن المؤكد أن هذا **السياق** مهم جداً، وفي مرحلة إنبثاق عملها الاهم: "***تراكم رأس المال*** " حيث كان **يعد هذا واحداً من السياقات المقررة** [57].

مدى تماثل الأطروحة اللوكسمبرغية

مع المقاربة اللينينية

بحسب الاقتصادي الفرنسي المعروف (كريستيان بالوا)، لا يخلو **الخط** النظري العام، لمسألة الإمبريالية، بالنسبة الى روزا لوكسمبورغ، من **تماثل عميق** مع خط لينين [58]. ولكن لإثبات وجهة النظر هذه، لا بد من الاشارة الى أن **القسم الأول والثاني** من "***تراكم رأس المال*** "، الجزء الأول، هو **إعادة** للموضوعات الرئيسية المثارة من قبل **(لينين)**، في نقاشاته وسجالاته، في **1893 - 1899**، سواء مع **الشعبيين الروس،** أو مع **الماركسيين الشرعيين**. كل ذلك فيما يتعلق بمسألة **الاسواق الخارجية** على أساس أنها مجال **تحقيق** الناتج الإجتماعي بشكل عام، ولفائض القيمة بشكل خاص. وبعد دراسة هذه الأمور، **طرحت** لوكسمبورغ، **مسألة الإمبريالية بإعتبارها الحل لتناقضات نمو الإنتاج الرأسمالي** (الجزء الثاني).

ومنذ البداية، يبدو بأن **أسس** المسار النظري **تتماثل** بين لينين وروزا لوكسمبورغ، ولكن هذا **التماثل** لا يكون، في الحقيقة الا على **مستوى المسألة المطروحة،** وليس على مستوى **القاعدة النظرية** التي **ينطلق** منها بحث مسألة الإمبريالية. ففي حين عالج **(لينين)**، عند مناقشته للشعبيين والماركسيين الشرعيين، مسألة **تحقيق** الناتج الإجتماعي، **إنطلاقاً** من عملية الإنتاج ذاتها (الكتاب الأول)، وذلك لتحقيق **الترابط** النظري لمسألة السوق الخارجية، **تنطلق** روزا لوكسمبورغ عند بحث المسألة من " **عملية التداول** "، وهي " **تعترف** " بوضوح كامل بإسلوب طرحها للمسألة في " مقدمة ..." 1912، فهل **سبّبّ** ذلك **إنطلاقة خاطئة** ؟ يجيب **كريستيان بالوا** انه لا يعتقد ذلك "*لأن هذه المنظرة العظيمة – التي يعترف بها* **(لينين)**– *تدرك النقطة المتميزة للتحليل الماركسي، التي هي وحدة عملية الإنتاج وعملية التداول بإعتبارهما عملية مشتركة للإنتاج الرأسمالي* " [59]. ولكنه من جهة اخرى **يستدرك** قائلاً : "*إن خطأها النظري، القليل بالنسبة لشهرتها النظرية، لا يبقى بدون نتائج تؤثر على الممارسة السياسية. إن خطأها هو محاولة اعتبار مخططات إعادة الإنتاج الموسع لرأس المال الإجتماعي، كنقطة متميزة لهذه الوحدة. وتستطيع روزا لوكسمبورغ، بكل تأكيد، إثبات أن (ماركس) نفسه يُعرّف هذه المخططات بإعتبارها الممثلة لوحدة عملية الإنتاج و التداول. إلا أن ما تنساه روزا لوكسمبورغ هو أن هذه المخططات، هي وحدة عملية الإنتاج و عملية التداول، خارج المحددات الجديدة التي تنتجها مخططات إعادة الإنتاج الموسع حسب ديالكتيكها الخاص. ومن هنا يتأتى سوء الفهم لدى روزا لوكسمبورغ*" [60].

ومع ذلك، **يحمل** تحليل روزا لوكسمبورغ **مساهمة مركزية صحيحة نظرياً**، وهي المتعلقة **بتحديد تناقضات نمط الإنتاج الرأسمالي،** رغم ذلك **المكان الخاطئ** الذي ترتبط به، أو **الطبيعة** الخاطئة، جزئياً،

---

[57] لمزيد من التفاصيل قارن: صالح ياسر حسن، **روزا لوكسمبورغ واشكاليات التحليل الاقتصادي للرأسمالية**، بغداد،دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر، 2009.

[58] لمزيد من التفاصيل قارن: كريستيان بالوا، **الاقتصاد الراسمالي العالمي**.....، مصدر سابق، ص 70 ولاحقا، وقد اعتمدت اساساً، في صياغة هذه الفقرة، على هذا الفصل.

[59] المصدر السابق، ص 71.

[60] المصدر السابق، ص 71.

للممارسة السياسية الناتجة عن ذلك **وتحتفظ** نظرية الإمبريالية بكل أبعادها الصحيحة، وذلك عندما تعالج مسألة طبيعة الإمبريالية بإعتبارها النفي الخارجي لتناقضات نمط الإنتاج الرأسمالي [61].

تحديد تناقضات نمط الإنتاج الرأسمالي في وحدة عملية الإنتاج وعملية التداول

يجب أولاً، أن نشير الى بعض **التقدم** النظري، الذي حصل هنا، والذي **يُلقي** الضوء على " **الخرق** " النظري الذي تضمنه عمل **روزا لوكسمبورغ** المشار اليه. يجري الحديث هنا عن **البناء المفاهيمي**، كما يشير بذلك الاقتصاديان الكبيران **(بول باران) و (بول سويزي)**، مع التعبير المستخدم وهو " **نمط توليد و إمتصاص الفائض الإقتصادي** ". ولكن ما تكشفه **روزا لوكسمبورغ**، هو **تحديد تناقضات نمط الإنتاج الرأسمالي في وحدة عملية الإنتاج و التداول**، وفي نهاية الأمر فإن ما يثيرها ، هو مسألة **نمط تولد و إمتصاص الفائض**، كمكان نظري لتوازن التناقضات.

إن **خطأ** روزا لوكسمبورغ، عندما **تدرس** بشكل نقدي مخططات إعادة الإنتاج الموسع للرأسمال الإجتماعي، أن **تبرر** نقدها إلا، بإدخال الدور المحدد للتناقضات كما حللها ماركس في الكتاب الثالث من " ***الرأسمال*** "، وبهذا فإنها **تشرح** وجهة نظرها بدون غموض كما يلي :

" *وفي النهاية، فإن المخطط يكون في تناقض مع نظرية السيرورة الرأسمالية الشاملة، ومع تطور هذه السيرورة المعروضة بشكل إجمالي في الكتاب الثالث من " الرأسمال ". إن الفكرة الأساسية لهذه النظرية هي التناقض المتأصل بين القابلية غير المحددة لتوسع قوى الإنتاج، والقابلية المحدودة لتوسع الإستهلاك الإجتماعي المرتكز على علاقات التوزيع الرأسمالي*" [62].

وبإدخالها **دور التناقضات** في مخططات إعادة الإنتاج الموسع - وهو ما يختلف عن إعطاء **تعريف** لهذه التناقضات، إنطلاقاً من المخططات بمفردها، **تخلط** روزا لوكسمبرغ بين هذين المستويين للطرح - وبإستخدامها لهذا التناقض، فإنها **تنقاد** الى طرح مسألة **التناقض** بين **خلق** و **تحقيق الفائض الإقتصادي**، وذلك ما سيعطي لهذا الإستخدام معنى. حينذاك، وعلى هذا **المستوى النظري**، يمكن **سد** الحلقة المفرغة لحركة التراكم، أي **التناقض** بين حركة **التراكم** - الخلق، وتصريف الفائض الذي يبحث عن الإستثمار، مما يدعو لوكسمبورغ الى طرح السؤال التالي: ***من أين يأتي الطلب المتزايد بإستمرار، الذي هو الأساس للتوسع المتزايد للإنتاج في المخطط الذي يضعه ماركس*** ؟.

ويلاحظ المرء أن **الأسس** النظرية لدخول هذا **التناقض** تكون غائبة، على الأقل بالنسبة للرأسمالية الإحتكارية، لأن **التناقض** – بالنسبة لروزا لوكسمبورغ – بين **الفائض** المتزايد **وإمتصاصه** المحدود في الأسواق التي يحددها العمل الداخلي للنظام، **لا تؤدي** الى أن تعكس **النتائج** المتناقضة التي تقوم بعملها إنطلاقاً من **قانون إتجاه معدل الربح نحو الإنخفاض**، بإعتباره **سمة ثابتة** للرأسمالية التنافسية. وبهذا الصدد تقول روزا لوكسمبورغ: "*لا يؤدي هذا التناقض، سوى الى عكس قانون إتجاه معدل الربح نحو الإنخفاض* "[63]. واستنادا الى هذا الطرح يستنتج **(كريستيان بالوا)** الفارق في التحليل الذي اجراه كل من **لوكسمبورغ ولينين** كما يلي: " *ففي حين تحلل روزا لوكسمبورغ تناقضات نمط الإنتاج الرأسمالي في المرحلة التنافسية، يقوم **لينين** بتحليلها فيما يخص المرحلة الإحتكارية، وقد يبدو ذلك للوهلة الأولى كموقفين متعارضيين، غير أن **لوكسمبورغ تكمل لينين** على مستوى نمط خلق وتحقيق الفائض* " [64].

الإمبريالية، كحل لتناقضات نمط الإنتاج الرأسمالي

---

[61] نفس المصدر، نفس الصفحة.

[62] روزا لوكسمبورغ، **تراكم رأس المال**، مصدر سابق،ص 264

[63] روزا لوكسمبورغ، **تراكم رأس المال**، مصدر سابق، ص357

[64] كريستيان بالوا، **الاقتصاد الراسمالي العالمي**، مصدر سبق ذكره، ص 73.

وكما فعل **لينين**، فإن **روزا** تلجأ، أولا، الى **تحليل** التناقضات الناتجة عن بنية نمط الإنتاج الرأسمالي، بحيث تكون الإمبريالية **النفي** لهذه التناقضات وذلك من خلال **تناقض رئيسي**، الا وهو **التناقض القائم بين خلق و تحقيق الفائض.** وفي ضوء ذلك، لا يمكن أن يأتي **حل** التناقضات التي تؤثر على إعادة الإنتاج الموسع لرأس المال الإجتماعي - بإعتبارها **الموقع** الذي **تندرج** فيه هذه التناقضات - إلا من خلال **مجالات التصريف** التي تقع خارج القطاعات الإنتاجية، أي خارج القطاعيين الإنتاجيين الأول والثاني[65].
ولكن **سؤالاً** مهما يطرح نفسه وهو: **كيف يمكن حل هذه الاشكالية؟** في مسعاه للاجابة على هذا السؤال، يعتقد **بالوا** بأنه بالامكان الحصول على **حليّن** لمجالات التصريف الداخلية أو الخارجية [66].
1. بشّرت روزا لوكسمبورغ بإطروحة **باران وسويزي**،عندما أشارت الى **إمكانية** توفر مجالات التصريف (الأسواق) في القطاعات غير الإنتاجية، وذلك فيما يتعلق بمجالات التصريف الداخلية في الرأسمالية الإحتكارية. "*ألا يوجد في المجتمع فئات إجتماعية أخرى من السكان لا يمكن حسابهم لا مع العمال ولا مع الرأسماليين: الموظفون، رجال الدين، العلماء، الفنانون ؟ أفلا تسعى هذه الأصناف الإجتماعية الى إشباع حاجاتها أيضاً، أوليس بإمكانها أن تكون هي بالذات شارية البضائع الفائضة* ؟ ".
إن روزا لوكسمبورغ **تتخلى** فوراً عن هذا الحل، لأنه **يحتفظ** بمفهوم تنافسي جداً لفائض القيمة أو للفائض، والذي ترتبط أهميته مباشرة بطبقة الرأسماليين. إنها تقول :"*ليس بوسع الفئات الإجتماعية هذه، أن تُحسب إقتصادياً، وعلى حِدة، ضمن قطاع المستهلكين، لأنها لاتملك الموارد والمستقلة، إذ تعيش طفيلياً على طبقتين كبيرتين : طبقة الرأسماليين و طبقة العمال، بحيث يتضمن إستهلاكها إستهلاك هذه الفئات* " .
وهنا **تخلط** روزا لوكسمبورغ بين **خلق** فائض القيمة، **وتحديد الجديد** في عملية التوزيع (تحول فائض القيمة الى ربح على سبيل المثال).

2. وبالنتيجة، **لا يمكن لمجالات التصريف أن تكون إلا خارجية**، وبوضوح أكثر، لا يمكنها أن تتمثل إلا بالصلات الخارجية مع الدول الأقل تطوراً. ويكون من **وظيفة** هذه العلاقات، **نفي التناقضات الناشئة عن بنية نمط الإنتاج الرأسمالي**، وذلك بضمانها **التقدم** المستمر لقوى الإنتاج، أولاً، **وامتصاص** الإنتاج الرأسمالي الفائض، ثانياً. **وتؤدي** هذه الصلات الى **إيجاد** علاقات "*بين الإنتاج الرأسمالي والوسط غير الرأسمالي المحيط به، وبفضل مجموع هذه العلاقات استطاع الرأسمالي في أن واحد، أن يحقق فائض قيمته بشكل نقود من أجل الإستمرار في الرسملة، كما إستطاع الحصول على كل البضائع اللازمة لتوسع إنتاجه الخاص، وأخيراً استطاع أن يدمِر الأشكال غير الرأسمالية للإنتاج، مما يضمن له علاقة دائمة بقوى العمل يتمكن الرأسمالي بواسطتها من تحويلها الى بروليتاريا* " [67] .

تقوم الإمبريالية، التي **تلد** من **تناقضات** بنية نمط الإنتاج الرأسمالي، بإقامة علاقات محددة بين البلدان الرأسمالية المتقدمة، والبلدان الأقل تطورا، وذلك لتهيئ **إمتصاص** الفائض الرأسمالي مأخوذاً على صعيد واحد، والذي هو تبادل السلع، مما **يقود** الى **إنقسام** العالم بين الأمم الرأسمالية، ومن خلال الناحية الأخيرة هذه تقدم روزا لوكسمبورغ **تعريفها** للإمبريالية قائلة:"***إن الإمبريالية هي التعبير السياسي لسيرورة التراكم الرأسمالي التي تظهر بالمنافسة بين رأسماليي الأمم حول أخر المناطق غير الرأسمالية التي مازالت حرة*** " [68].
وبالتحديد، فإن **النقاش** الذي يتناول كتاب **روزا لوكسمبورغ**، يدور حول "**الإلتباس**" الذي يتكون بخصوص النقطتين التاليتين:
- **عدم إدراج** الكاتبة **كيفية** ادخال التناقضات في مخططات إعادة الإنتاج الموسع للرأسمال الإجتماعي، بدون أن **تحدد** هذه المخططات تلك التناقضات [69].

---

[65] قارن: روزا لوكسمبورغ، **تراكم** .....، مصدر سابق.
[66] قارن: كريستيان بالوا، **الاقتصاد الراسمالي العالمي**، مصدر سبق ذكره، ص 74
[67] روزا لوكسمبورغ، **تراكم** .....، مصدر سابق، ص 528
[68] روزا لوكسمبورغ، **تراكم** .....، مصدر سابق، ص 565.
[69] وهو ما عبر عنه جاك فاليه في مقاله الموسوم : نظرية الامبريالية حسب روزا لوكسمبرغ، " **الازمنة المعاصرة** "، آب - ايلول 1968، وقد ورد عند كريستيان بالوا، **الاقتصاد الراسمالي العالمي**، مصدر سابق،ص 75، هامش 1.

- **الإشارة الضمنية** للنموذج التنافسي لتحديد مفهوم الإمبريالية.

وتكشف روزا لوكسمبورغ ببساطة **السؤال** الذي يتعلق، **بمسألة مجالات التصريف** التي **يقتفيها** العمل الداخلي للنظام عبر مرحلة الرأسمالية الإحتكارية. وهنا تبرز **الحدود النظرية للبناء لدى روزا لوكسمبورغ بعدم وصولها الى إستنتاجات فيما يخص الرأسمالية الإحتكارية**، وهذا ما يشكل **جوهر مساهمات لينين وباران و سويزي** حول مسألة الإمبريالية. وقد **نتج** عن ذلك، بأن روزا لوكسمبورغ لم تستطع أن **تستخلص**، إنطلاقاً من **التخلي** عن النموذج التنافسي، **كافة الحيثيات الجديدة**، من أجل **تعريف** الإمبريالية، ومعرفة **آلياتها** للسيطرة، **وآثارها** على تطور الأمم التي **تتعرض** للعلاقات الإمبريالية. وبغض النظر عن هذه الملاحظة فإن **بالوا** على صواب حين أشار الى أن **البناء النظري الذي تقدمه روزا لوكسمبورغ يحمل بذاته الطريق لتعميق نظرية الإمبريالية** [70].

إن **تحقيق** حدود معينة للرأسمالية في **طور** الإمبريالية أدى، بحسب الكاتبة، الى **كوارث** (حروب وثورات)، **وإحتدمت** بشكل قوي نزاعات الرأسمالية الناضجة، وبالتالي فإن **الوجود السلمي** اللاحق للرأسمالية لم يعد ممكناً. بحسب عديدين، كانت روزا لوكسمبورغ **نصيرة** لا تكل لنظرية **إنهيار** krach الرأسمالية، رغم أنها **سعت** على الدوام **لتجاوز** التناول الميكانيكي لمفهوم الإنهيار. وكان هذا **المفهوم** (المطابق لمفهوم الثورة)، بالنسبة لروزا، **مرتبطاً** بالدور النشيط للعامل الذاتي - الوعي والإستعداد الثوري للطبقة العاملة. لقد **خاضت** ولمرات عديدة **سجالاً** ضد **التناول** الميكانيكي والمبتذل لإشكالية **"حتمية" إنهيار الرأسمالية**، بل إنها **توقعت**، وفي ظل **توفر** شروط محددة، ظهور الرأسمالية حتى لفترة طويلة على الصعيد العالمي. كما أنها **رفضت**، وفي مرات عديدة، **نظرية الإنهيار الألي للرأسمالية**، وكان **موقفها** في هذه القضية مطابقاً لموقف عموم يسار الحركة العمالية آنذاك.

ولم تكن روزا لوكسمبورغ لوحدها في هذه القضية بل **شاركها** العديد من المنظرين الماركسيين ممن أشاروا الى **الطبيعة الخاصة** لتلك الظروف التي يمكن أن تشكل، وبطريقة موضوعية، **حدود وإشتغال النظام الرأسمالي**. فقد **أشارت** مجموعة منهم الى **الميل النزوعي لمعدل الربح نحو الإنخفاض**، في حين **تصور** آخرون هذا الحد **بصيغة أزمة اقتصادية عامة مرتبطة بأزمة سياسية تهز أركان (أسس) الرأسمالية**، أما **المجموعة الثالثة** فرأت أن الأمر يكمن قبل، كل شيئ، في **التركز والتمركز العاصف لرأس المال و الإنتاج**، والذي **يتسبب** في **ظهور إحتكارات عملاقة**. أما **المجموعة الرابعة** فقد رأت ذلك كامنا في **الإملاق السريع** للبروليتاريا وعموم الشعوب. وقد ساد تصور قوامه أن **الإمبريالية** تحمل في طياتها **خطر** حروب عالمية، وتم **الإفتراض**، إستناداً الى ذلك، بأن مثل هذه **الحروب** تعجل بإندلاع الثورة الإشتراكية [71].

المبحث السادس: **من الثورة.. الى الردة !**

دروس للحاضر

قبل **ثلاثة عقود** ، انهارت الانظمة التي قادتها الاحزاب الشيوعية **والاشتراكية** والعمالية في أوربا الوسطى (المانيا الديمقراطية والمجر) والشرقية (بولندا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا) والجنوبية (يوغسلافيا وبلغاريا). وتُوجت تلك العملية بتفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار "التجربة الاشتراكية" في عام 1990 - 1991.

[70] كريستيان بالوا، **الاقتصاد الراسمالي العالمي** .....، مصدر سابق، ص 75.
[71] لمزيد من التفاصيل قارن: روزا لوكسمبورغ، **تراكم رأس المال**، مصدر سابق ؛ كذلك: كريستيان بالوا، **الاقتصاد الراسمالي العالمي**، مصدر سابق؛ كذلك: الهادي التيموني، **الجدل حول الإمبريالية منذ بداياته الى اليوم**، مصدر سبق ذكره

وبعد انهيار هذه الانظمة بات من الصعب تفادي طائفة واسعة من الاسئلة المتعلقة بمعرفة اسباب وعوامل هذا السقوط السريع لهذه الانظمة وكذلك الافرازات المتفاعلة والمتداخلة المترتبة على ذلك.

نظرا لطبيعة هذا الموضوع المعقد والمتشابك فإننا نعتقد ان التناول الاكثر جدوى، هو **محاولة فهم هذا "الزلزال" الذي حدث من منظور لا يركز على "ضرورة" الذي حدث من خلال الانشغال بالنتائج، بل البحث في الجذور و الأسباب الكامنة وراءه**.

من المؤكد ان الانهيار الذي حصل هو بحد ذاته حدث كارثي [72] ولكن له ميزة ايجابية هي انه **اسهم** في **دك** اسوار الجمود العقائدي، **وحرر** العقول من قيود " الايديولوجية "(بمعناها السلبي) مما اعطى دفعا قويا للنقاش والحوار، وفتح الابواب امام انطلاقة كبرى للفكر للتجوال في رحاب البحث والتقصي والاستكشاف، حيث يلاحظ المرء هذا الكم الهائل من الدراسات والأبحاث والمناقشات الساخنة والاجتهادات غير المألوفة والاستنتاجات المفاجئة، وفيها الغث والسمين ايضا.

وفي ضوء ذلك يتعين أولا وقبل كل شيء تجاوز تلك التحليلات التبسيطية التي ترجع ما حدث من انهيار الى "**ردة داخلية**" أو الى "**مؤامرة خارجية**" أو الى "دور **رجل خارق** استطاع أن يغير مجرى الأحداث" ! لقد كانت هناك جملة من المشكلات والعوامل الاساسية وراء الانهيار الذي حصل. والمقاربة الصحيحة لهذه القضية تفترض الانطلاق من واقع أن هذه المشكلات نشأت بفعل عوامل اقتصادية وغير اقتصادية، داخلية وخارجية، ذاتية وموضوعية، في اطار عملية تاريخية معقدة ومتناقضة وطويلة المدى. ويفترض التحليل السليم لهذه المشكلات رؤية العوامل المسببة للأزمة والانهيار الذي حصل في هذه البلدان باعتبارها جزءً من سيرورة دايلكتيكية بالغة التعقيد يمكن فهمها واستيعابها عند استخدام المنهج الماركسي في مكوناته الثلاثة: المادية والتاريخية والجدلية في تحليلها.

ولابد من الاشارة هنا الى رفض الاطروحات التي تقول بأن "المؤامرات الخارجية" هي التفسير الوحيد لما جرى. ومع الاقرار بأن التدخل الخارجي، وان كان قد ساعد على دفع عملية الانهيار، فإنه لم يكن "المذنب" الرئيسي فهذا تبسيط للقضية. فانطلاقا من الاطروحة الماركسية المعروفة وهي ان دوافع التطور (والنكوص ايضا) الاساسية يجب البحث عنها في تناقضات الظاهرة المدروسة ذاتها، اي في بنيتها الداخلية ولهذا فإنه يتوجب علينا ان نتلمس اسباب الانهيار في البنية المنهارة ذاتها دون اهمال جدل العلاقة بالعوامل الخارجية طبعا. وكل تضخيم لدور العوامل الخارجية في احداث الانهيار، أو كل تقليل لدور العوامل والأسباب الداخلية، أو العكس، سيؤدي الى استنتاجات لا تخدم حركتنا.

ويعني ذلك باختصار شديد أن نتلمس أسباب الانهيار وعوامله في البنية المنهارة ذاتها. وكل تضخيم لدور العوامل الخارجية في احداث الانهيار، وكل تقليل لدور العوامل الداخلية، ستؤدي الى استنتاجات لا تخدم مسعى قوى اليسار والشيوعيين للوصول الى بدائل أكثر قابلية للحياة من النموذخ المنهار.

ولاشك أن تجربة بهذه الأهمية والدلالة، في بنائها وانهيارها، تطرح أسئلة كثيرة وكبيرة ومفتوحة. وبسبب ذلك فإن أجوبتها لا زالت تحتاج إلى المزيد من البحث والتأصيل والتدقيق.

---

[72] لمزيد من التفاصيل قارن: رسلان حسبولاتوف، **المواجهة الدامية شهادة للتاريخ عن انهيار الاتحاد السوفييتي**، ترجمة أبو بكر يوسف (القاهرة: مركز الاهرام، 1996).

ومع الاقرار بأن السعي الى تقديم صياغة متكاملة لتفسير اسباب الانهيار خارج حدود هذه المساهمة لأسباب معروفة، إلا أنه من الضروري التأكيد هنا على **ما يلي**:

1. ضرورة تجنب الخلط بين النظرية والممارسة، وبالتالي تجنب استخلاص الاستنتاج القائل بأن النظرية الماركسية هي التي جعلت التشويهات ومن ثم الانهيار امورا محتومة.

لا بد من الاشارة الى ان الكثيرين ممن حللوا التجربة وما الت اليه من الانهيار اصاب النظام الاشتراكي **خلطوا بين النظرية والممارسة**، متحدثين عن ازمة الماركسية رابطين بينها وبين الانهيار. يحتاج هذا الربط الى اسئلة نقدية تعيد طرح قضية الماركسية في حقلها الطبيعي (الحقل النظري) بعيدا عن كل **مظهر من مظاهر مأسستها مما يكون سببا في تمثل موضوعاتها تمثلا سياسيا تجريبا**. ويمكننا في هذا المجال ان نسوق **جملة من الاشكاليات**:

- ما يتعلق بالمسافة الطبيعية بين الحقل النظري والحقل السياسي ووجوب احترامها في رؤية وتحليل الحقلين معاً. وهنا ولاسباب منهجية لا يجوز قراءة أية نظرية ما – والماركسية هنا مثالاً – من داخل اطار الممارسة، لان هذه القراءة تلغي الاستقلال الذاتي للنظرية، وتقرؤها في سياق **آليات اخرى مادية** تقع خارج منطق المعرفة النظري واشتغاله الفكري والخاص. فهكذا حين تكون الممارسة السياسية للذين ينتسبون الى الماركسية مأزومة لا يصبح ذلك مسببا كافيا للاعتقاد في أن مرجعهم النظري مأزوم بالضرورة، إذ قد تكون اسباب الازمة كامنة في بنية الممارسة ذاتها.
- يقود التحديد السابق الى **وجوب اقامة تمييز بين الماركسية** (النظرية) **وبناء الاشتراكية** (الممارسة). فالماركسية نص نظري فكري، نوع من المعرفة يتجه الى تحليل ظواهر من العالم المادي وانتاج صور نظرية عنها، أما الاشتراكية فهي نظام اجتماعي – سياسي واقتصادي بشّرت به الماركسية ودافعت عنه نظرياً. وخوض تجربة بناء هذا النظام من قبل افراد وجماعات أو احزاب تبنت النظرية الماركسية لا يعفي من احترام الفاصل الموضوعي بين معرفتهم للعالم ومحاولتهم اعادة صياغته، باعتباره الفاصل بين الادراك والارادة. واذا كان طبيعيا أن يدب التحلل في الارادة ويصيب مشروع ادارة العالم واعادة صياغته عطب من الاعطاب، لسبب من الاسباب، فليس طبيعيا أن تؤاخذ المعرفة بجريرة الممارسة، إذن هي تستحث نوعا أخر مختلفا من المقاربة.
- ربما كان الاتحاد السوفيتي اكثر البلدان ارتباطا – في اذهان الناس – بالاشتراكية بسبب نجاح المشروع البلشفي في الصيرورة مشروع دولة " اشتراكية ". غير أن اتخاذ الحالة السوفياتية حالة مرجعية لمحاكمة التجربة الاشتراكية ولمحاكمة النظرية الماركسية ليس مقياسا موضوعيا يطمأن إليه.
- انتعش خطاب ازمة الماركسية في السنوات التي رافقت تفكك وانهيار " النظام الاشتراكي العالمي " وتكرس اعتقاد مفاده ان الاولى تتغذى من الثاني. لم يكن ذلك صحيحا في جميع الاحوال، اذ أن خطاب الازمة هذا كان قد خرج الى الوجود بفترة سبقت انهيار الاتحاد السوفياتي (ومحاولات الاصلاح المتكررة تدلل على وجود ازمة وبالتالي البحث عن مخارج منها). لقد وجدت الكثير من الدراسات التي تدحض خفّة بناء فرضية أزمة الماركسية على واقعة أزمة " الاشتراكية" في الاتحاد السوفياتي.

2. تجنب ايجاد مسوغات للستالينية. في البداية لابد من الاشارة الى انه جرى تقديم **تحليلات** عديدة **لتفسير** جذور "الستالينية" وجوهرها. فقد رأى **بعض المحللين** ودارسي "الظاهرة الستالينية" بأنها عبرت عن نزعة "ارادية" ارادت حرق مراحل التطور وتجاوز حالة التخلف، التي كان يعاني منها الاتحاد

السوفياتي السابق، في اسرع وقت، وتجلت في قيام سلطة استبدادية فرضت تخطيطا مركزيا وشموليا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية. في حين **أرجع محللون اخرون** هذه الظاهرة الى ماضي روسيا "البربري" ويرون في الستالينية تعبيرا عن واقع تاريخي، وشكلا ملموسا اتخذته عملية بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي السابق. ومنذ وقت مبكر، كان هناك من رأى في "الاشتراكية الدولتية الستالينية" اساسا قامت عليه "رأسمالية ثانية" وضعت نفسها في خدمة "طبقة قائدة جديدة " كانت تمثلها البيروقراطية التي تطورت كجسم غريب عن البروليتاريا، استحوذ على كامل السلطة السياسية واحتكر ادارة الاقتصاد، وفرض الانضباط باللجوء الى اساليب القمع.

ولفهم جوهر الظاهرية الستالينية علينا ان نحدد مكان جذورها. ومن المفيد التأكيد على انه **من العبث ان نبحث عن تلك الجذور في النوايا السيئة أو الارادة الشريرة لدى ستالين**، في طموحاته السياسية أو في "مرضه العقلي الخاص" **لأن ذلك لا يفسر شيئا** [73].

ان على اي تحليل جاد حقا لجذور الستالينية أن يوضح **أولا** العلاقات القائمة بين اهم المجموعات والفئات الاجتماعية المشاركة في الحركة الثورية الروسية، و كيف كانت مصالح هذه الفئات والجماعات ومبادئها وتطلعاتها تتفاعل وتتضارب. كان ماركس هو الذي **ابتكر**، ومنذ وقت طويل، المنهج الصحيح للقيام بمثل هذا التحليل. فقبل فحص وجهات نظر شخصيات معينة ونواياهم ورغباتهم **يلزمنا** منهج ماركس بمعاينة المنطق والصيغ النمطية التي تقود الحركة والصدامات الحاصلة بين قوى اجتماعية كبيرة. ولا شك ان دور الافراد يكون دورا ذا اهمية. غير ان الأفراد، مع ذلك، لا يستطيعون ان يؤدوا هذا الدور إلا في اطار تلك الاتجاهات التاريخية القوية والموضوعية غير الخاضعة لإرادة كائن من كان. اضافة الى ذلك ان شخصية تاريخية معينة قد تنتقل من قوة اجتماعية الى اخرى وقد تبدل مواقفها دون حصول تغير ذي شأن في مواقف هذه القوى وفي المجابهة بين هذه القوى وفي المضمون الفعلي لتلك التناقضات الشاملة والكلية تاريخياً. ذلك هو الذي يجعلنا نخص جوهر هذه التناقضات التاريخية الشاملة والكلية ذات الاساس الطبقي بالدور المركزي في الدراسات التاريخية تاركين سلوك الافراد ودسائسهم جانبا.

خلاصة القول، ان الستالينية الناضجة والمتطورة في ثلاثينات القرن العشرين كانت:

- **آيديولوجية نخبة بيروقراطية معادية للانسان وارادوية** تقوم على امتداح العنف المطلق والطليق بجميع اشكاله. ذلك هو الجوهر الايديولوجي للستالينية.
- اما بوصفها منظومة من العلاقات الاجتماعية – السياسية فإن الستالينية كانت **ديكتاتورية البيروقراطية**، فضلا عن انها الديكتاتورية البيروقراطية باكثر اشكالها همجية وارهابا.

طبعا **استند** ستالين في **تعزيز** المركزية المطلقة، إلى **مقولته** المعروفة، بان **الصراع الطبقي قد ازداد احتداماً في روسيا بعد انتصار الثورة، وان ذلك بات يستوجب من الحزب، ومن السلطة ومن المجتمع كله، ان يخوضوا وبكل الوسائل، معركة حاسمة ضد العدو الطبقي، المتمثل ببقايا البرجوازية في المدن**

[73] لمزيد من التفاصيل حول الظاهرة الستالينية قارن: غريغوري فودولازوف، جوهر الستالينية وجذورها. " **النهج** " العدد 35 – 1991/36، ص 137 ولاحقا

والكولاك (أي الفلاحين الاغنياء والمتوسطين) في الريف، والمتمثل بالمثقفين، الذين يتأثرون بالفكر البرجوازي. لقد **سبَّبت** مقولة ستالين المشار إليها **ضرراً** كبيراً لقضية البناء الاشتراكي، وكانت موضوعة خاطئة في الواقع، ومبرراً لممارسات فظّة، وأعمال قمع جماعية.

ولكن ثمة **مفارقة** لابد من تأشيرها هنا هي أن شعوب الاتحاد السوفياتي التي عانت من ممارسات الستالينية وعسفها وقمعها المعروف هي نفسها التي هبّت، تحت قيادة ستالين والحزب الشيوعي السوفيتي، للوقوف في وجه العدوان النازي، وقدمت، خلال سنوات الحرب الضروس، تضحيات اسطورية.

2. تجنب ارجاع الأزمة والانهيار الى البيرسترويكا فقط. وهذه الفكرة تحتاج الى ملاحظات مكثفة تجنبا لأي سوء فهم. كما معروف جاء سعي (**غورباتشوف**) منذ توليه قيادة الحزب عام 1985 وإطلاق البيرسترويكا (اعادة البناء) والغلاسنوست (**العلانية**) التي أقرها المؤتمر الـ 27 للحزب الشيوعي السوفيتي المنعقد في مطلع عام 1986، كتواصل مع النهج الذي بدأه (**أندروبوف**) وان اختلفت المداخل. إن برنامج البيرسترويكا الذي اقره المؤتمر المذكور، انطوى على تشخيص نقدي، صحيح اجمالا، لمظاهر الخلل التي كانت تعترض نمو الاقتصاد وتطور المجتمع. ولكن هذا التشخيص كان يفتقد عنصرا هاما وهو أن الجهد كان منصبا على ابراز مظاهر الخلل ومن دون تحليل جذرها الاجتماعي وأسبابها الكامنة. ومن المفيد الاشارة هنا الى أن الاجماع الظاهري على البيرسترويكا، في البداية، كان يخفي في طياته صراعا بين مصالح اجتماعية متنافرة، وبالتالي يلاحظ الجدل المتناقض والمركب حولها. وباختصار شديد، يمكن القول بأن **البيرسترويكا** كانت **تنطوي**، في الواقع، على **تناقض وصراع** بين مفهومين، وبالتالي بين قوتين اجتماعيتين متناقضتين، **الاولى** كانت تروج لـ " **اقتصاد السوق اشتراكي** " للخروج من المأزق، أما القوة **الثانية** فكانت تريد " **اشتراكية السوق** ". وطبيعي أن هذه العملية كانت تجري في ظروف **سياق دولي** بدأت معالم **الاختلال** فيه تميل لصالح القوى الامبريالية، وكان هذا **يملي اعادة نظر جذرية** في اولويات السياسة الخارجية. ولم يكن الصراع بين القوى الاجتماعية بعيدا عن السياق الخارجي فيما يتعلق ببلورة السياسة الخارجية. هكذا إذن **رافق** ولادة البيرسترويكا **ظهور** ما سمي في حينها بـ " **التفكير السياسي الجديد** " ، الذي كان **يمثل** في الواقع **غلافا ايديولوجيا** لخيار جديد قوامه التراجع على الصعيد الدولي. هكذا إذن تم **اختراع** مفهوم "**وحدة العالم**"، الذي كان **يستهدف** – على صعيد الممارسة - **الانسحاب** من المجابهة مع القطب الاخر بأقل الخسائر !. إن هذه **المفاهيم** كانت **تمثل جزءا من منظومة فكرية** بدأت تبلور معالمها لتعبر عن مصالح البيروقراطية، وبخاصة فئاتها العليا والوسطى، التي كان همها يتمحور حول الحفاظ على امتيازاتها. لقد تم **تدشين** البيرسترويكا تحت زعامة (غورباتشوف) من خلال **التصادم** مع المؤسسات القائمة: الحزب / الدولة/ النظام الاجتماعي القائم، وواجه نهج البسريسترويكا عدم قبول من عدة اتجاهات، في حين هللّت القوى المسيطرة في الغرب له، خاصة بعد حالة الارباك التي نجمت عنه.

وبذلك **لم يستطع غورباتشوف توفير بدائل معقولة وبناءة لعملية الهدم التي قام بها**. ولم **يفض** مشروع "تجديد الاشتراكية" الذي تزعمه سوى الى **انهيار** الاشتراكية وفقدان مكاسبها وتفكك الاتحاد السوفياتي. وهكذا فإن البيرسترويكا بطبعتها الغورباتشوفية (والتي عبر عنها غورباتشوف في كتابه الموسوم: ***البيرسترويكا تفكير جديد لبلادنا والعالم***[74]) التي حاولت أن تبلور في الظاهر بديلا للاستحقاق

[74] ميخائيل جورباتشوف، **البيريسترويكا: تفكير جديد لبلادنا والعالم**. ترجمة: حمدي عبد الجواد (القاهرة، دار الشروق، ط:1، يونيو 1988).

التاريخي الذي كان يتطلبه تطور الاقتصاد والمجتمع، **انتهت** الى **فشل ذريع** على الصعيد الاقتصادي وعلى جميع الصُعد، وكانت **العامل المباشر لانهيار النظام وتفكك الاتحاد**.

3. تجنب استخلاص الاستنتاج القائل بأن النظرية الماركسية هي التي جعلت التشويهات ومن ثم الانهيار امورا محتومة.

طبعا يحتاج هذا الربط الى **اسئلة نقدية** تعيد طرح قضية الماركسية في حقلها الطبيعي (**الحقل النظري**) بعيدا عن كل مظهر من مظاهر مأسستها مما يكون سببا في تمثل موضوعاتها تمثلا سياسيا تجريبا. وهنا ولأسباب منهجية **لا يجوز** قراءة أية نظرية – والماركسية هنا مثالاً – من داخل اطار الممارسة، لان هذه القراءة تلغي الاستقلال الذاتي للنظرية، **وتقرؤها** في سياق **آليات اخرى** مادية تقع **خارج منطق** المعرفة النظري واشتغاله الفكري والخاص. فهكذا حين تكون الممارسة السياسية للذين ينتسبون الى الماركسية مأزومة لا يصبح أن يكون ذلك **مسببا** كافيا للاعتقاد في أن مرجعهم النظري مأزوم بالضرورة، إذ **قد تكون اسباب الازمة كامنة في بنية الممارسة ذاتها.**

4. ضرورة التمييز بين نقد التجربة بهدف استخلاص الدروس المناسبة وبين عدم اهمال المنجزات التي تحققت في هذه البلدان. فاذا كان التحليل النظري المنضبط يبتعد عن الهجاء **فالحاجة ملحة الى تقييم متوازن يجمع بين الثغرات والتجاوزات التي ادت الى المآل المأساوي للتجربة وبين ما حققته من منجزات.**

- فهذا البديل استطاع ان ينقل مجتمعات عديدة من حالة التخلف والعوز والاستقطاب الاجتماعي الفاقع متجاوزا مراحل تاريخية بكاملها وصولا الى بناء مجتمعات جديدة قائمة على مبادئ العدالة والمساواة.
- كما تم تحقيق مكاسب بالغة الاهمية على صعيد الاقتصاد والمجتمع لشعوب هذه البلدان (التعليم، الصحة، النقل المجاني السكن ....). هناك مكاسب وانجازات على الصعيد الاجتماعي.
- على صعيد حركات التحرر الوطني وما حققته من نتائج تمثلت في **تفكيك النظام الكولونيالي** وتحقيق الاستقلال السياسي، كل ذلك لم يكن ممكنا إلا بفضل وجود ودعم الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي الذي افضى الى نظام القطبية الثنائية الذي شل ايدي الضواري الاستعمارية ومنعها من مواصلة تنفيذ مشاريعها ومخططاتها لتدمير كفاح شعوب البلدان النامية وتطلعاتها من اجل السلم والحرية والتقدم الاجتماعي.
- ثمة انجاز كبير تدين به البشرية، هو **الحاق قوات الجيش الاحمر السوفياتي هزيمة مذله بالنازية والفاشية**. ورغم التحالف الدولي الذي نشأ اثناء الحرب ضد المحور النازي – الفاشي الا ان دور الجيش الاحمر كان حاسما في الحرب العالمية الثانية بتخليصة البشرية من كل آثام النازية والفاشية وشرورهما.
- طبقت البلدان الراسمالية المتطورة، بعد الاربعينات من القرن العشرين نُظم متطورة للرعاية الاجتماعية من قوانين للعمل وتأمينات اجتماعية وغيرها ونشوء دولة الرفاه. وهذه المنجزات لم تكن بمعزل عن تناسب القوى العالمي الجديد ودور المعسكر الاشتراكي وما قدمه من منجزات على هذه الصعد.
- على مدى عدة عقود استطاع المعسكر الاشتراكي بما حققه من انجازات على الصعيد العسكري ان يمنع الامبريالية في تنفيذ الكثير من مشاريعها ومخططاتها. لكن بعد الانهيار وبالتالي نشوء نظام القطب الواحد تغيرت الامور.

خلاصة القول: اننا نعتقد ان **البداية** الايجابية والصحيحة هي الوصول الى **تحديد الاسئلة والإشكاليات الأساسية**، التي تتطلب الإجابة من خلال التحليل المتأني، وأيضا من خلال الجهد الجماعي.

ثمة في رأينا، **عدة اشكاليات** تستحق ان تناقش في اطار تطلع يرمي للإجابة على الاسئلة المطروحة من الحركة اليسارية بشكل عام والشيوعية بشكل خاص، في ظل الهجوم الايديولوجي الذي اندلع في أوائل التسعينات ولا يزال، والمروج لشعار نهاية الايديولوجيا ونهاية التاريخ.

المهمة إذن، باختصار شديد، **تتجلى** في ضرورة البحث في **"جذور"** انهيار "نظام الاشتراكية الفعلية"، ومحاولة **التوصل** الى **اجابات** ولو اولية عن التساؤلات الحارقة التي تطرح نفسها، وهو ما سعت اليه ورقة العمل في محاولتها لتحريك النقاش والاجتهاد بشأن جملة من القضايا من **قبيل**:

- **آليات** هذا الانهيار؛
- **التناقضات الداخلية** لهذا النظام الذي ولدت وتوالدت معه؛
- **الاسباب والعوامل الداخلية** التي ادت الى التفكك والانهيار؛
- آلية **تكون "الطبقة الجديدة"** (البيروقراطية) التي تتميز بأنها استثمرت الملكية العامة لصالحها الخاص؛
- **الاسباب والعوامل الاقتصادية الاجتماعية الطبقية** لمختلف اشكال الممارسات القمعية وأهدافها؛ ..... الخ.
- **الممارسات "الفكرية/النظرية"** التي كانت تصل الى ذروة تزوير العلم وتزوير الماركسية؟
- **اشكالية العلاقة بين الديمقراطية والاشتراكية – اشكالية تغييب الديمقراطية السياسية**
- **العوامل الخارجية والصراع الايديولوجي على المستوى العالمي.**

والخلاصة، لقد كانت كومونة باريس بروفة دفعت فيها الطبقة العاملة ثمنا كبيرا، ولكنه لم يضع سدى، فبدونه لم تتعلم الكثير من الدروس ابدا، بدءاً من معلمها ذاته " كارل ماركس ".

اما ثورة اكتوبر وقائدها الحزب البلشفي وعلى رأسه (**لينين**) وبكل المأساة التي انتجت عن تطور سلطتها وانهيارها بعد اكثر من 70 عاما، هي بروفة جديدة في التاريخ وبها كادت البشرية تقترب من عرضها " الاخير " الناجز.

وعلى الرغم مما بذل من جهد لمحاولة الاجابة على الاسئلة التي طرحها الانهيار، إلا ان النقاش مع ذلك يظل مفتوحا، بل تتزايد الحاجة اليوم في ظل معركة فكرية صاخبة وطنية وكونية الطابع، لإعمال العقل الجمعي للتفكير في هذه القضايا التي تتخذ ابعادا واستحقاقات لا تخص فقط الشيوعيين وإنما جميع قوى اليسار بل وكل المناضلين من اجل **بديل يتجاوز الرأسمالية** ولا ينحصر في افقها أو يخضع لآليات ومنطق ادماجها وهيمنتها.

وكلما تحرر الماركسيون واليساريون عموما، والشيوعيون بشكل خاص، من "المحرمات" الايديولوجية في بحثهم وتأملاتهم وتحليلاتهم لخلفيات سقوط التجربة فان ذلك سيسهم في التحضير للانجاز القادم. ان ثمة بروفات اخرى والانتصار سيكون مؤكدا طبعا، ليس على طريق انتصار تحققه "الحتمية" بصيغتها المبتذلة، بل مواصلة الكفاح وتذليل الصعاب، وليس بتأمل أو انتظار غودو جديد " يحررنا " !.

المبحث السابع: **كيف تعامل الحزب الشيوعي العراقي مع الانهيار الذي حصل؟**

الرهان على التجديد ودمقرطة الحياة الحزبية

مثل قوى عديدة، رأى الحزب الشيوعي العراقي أن التجارب المشار إليها ملك البشرية. وتقع على عاتقنا مهمة البحث في دلالات التفاعلات والتطورات الناجمة عن انهيارها، خاصة وان لها انعكاسات متعددة على واقع بلادنا ونضالنا. ومن هذا المنطلق سعى الحزب لتحليل الظاهرة بصورة توخى أن تكون منهجية وعلمية بعيدا عن الإطلاق والانفعال و "التعميم" .

وعلى هذا الطريق صاغ **المؤتمر الوطني الخامس**، والذي حمل اسم: **"مؤتمر التجديد والديمقراطية"** والذي عُقد في عام **1993**، تصورات أولية حول تلك الاحداث التي جرت في الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي وتفاعلاتها **وتوقف** عند **اسبابها**. **فقد صاغ المؤتمر مفهومين اساسيين** سيؤثران بشكل جدي على توجهات الحزب اللاحقة على مختلف الصُعد التنظيمية والسياسية والفكرية، ونعني بهما **مفهومي الديمقراطية والتجديد. وعلى** *الصعيد الفكري وكما اشار التقرير السياسي المقدم للمؤتمر* ***:" توجه حزبنا لفحص المقولات والمفاهيم النظرية انطلاقا من نبذ الاستنساخ والنقل الالي للتجارب، واستلهام المنهج الماركسي بمعاينة الواقع الموضوعي وتطوراته والواقع الملموس لنضال شعبنا ومشاكله وتقاليده وتراثه الثوري والاستفادة من التجربة العالمية"*** [75].

وعشية انعقاد **المؤتمر الوطني السادس** (1997) [76] طرحت لجنة العمل الفكري ورقة بعنوان: (***مفهوم الاشتراكية***). كما تم عقد **موسع فكري** للجنة المركزية في عام 2000.

وبعد انتهاء اعمال **المؤتمر الوطني السابع** (2001) كلفت اللجنة المركزية للحزب (ل.م) لجنة العمل الفكري المركزية (لعف) بالعمل على اعداد ورقة حول هذه التجربة، وبعد عمل واسع لرفاق (لعف) وبالتشاور الدائم مع ل.م تم انجاز **ورقة عمل** ظهرت تحت عنوان: **انهيار التجربة الاشتراكية/الحدث والدلالة**. وبعد مداولات واسعة داخل (لعف) وفي اللجنة المركزية للحزب **اقرّ** اجتماع ل.م المنعقد في شباط 2003 المسودة.

ومن جهة أخرى، وبعد سقوط النظام الدكتاتوري في 2003/4/9 **جرت العودة** للنقاش مجددا، **وجرى** على صعيد اللجنة المركزية قراءة جديدة للورقة، وتم **التوصل** الى ضرورة اعادة بناء بعض مفردات الورقة واطروحاتها الكبرى وتحديثها، ارتباطا بالظروف الجديدة التي تلت انهيار النظام الدكتاتوري. وفي اجتماع اللجنة المركزية للحزب المنعقد في 2006/9/15 تم **اقرار الورقة بصيغتها النهائية** – كمسودة – وطرحها للنقاش الحزبي العام ارتباطا بالتحضيرات لعقد المؤتمر الوطني الثامن (آيار 2007). وبعد نقاشات مستفيضة اقر المؤتمر المذكور هذه الوثيقة وصدرت حاملة العنوان التالي: ***"خيارنا الاشتراكي: دروس من بعض التجارب الاشتراكية"*** [77] ، ولكن قرار المؤتمر اعتبر الوثيقة مفتوحة للنقاش وليس نهائية.

---

[75] الحزب الشيوعي العراقي، **وثائق المؤتمر الوطني الخامس – مؤتمر الديمقراطية والتجديد** (12- 25 تشرين الأول 1993)، ص 58.
[76] الحزب الشيوعي العراقي، **وثائق المؤتمر الوطني السادس** (26- 29 تموز 1997)، منشورات "طريق الشعب"، آيار 1998.
[77] الوثيقة الفكرية **"خيارنا الاشتراكي: دروس من بعض التجارب الاشتراكية"** (في:) الحزب الشيوعي العراقي، وثائق المؤتمر الوطني الثامن (بغداد: 10-13 ايار 2007)، منشورات "طريق الشعب"، آيار 2007، ص 159 ولاحقا.

ان دراستنا المتواصلة والمستمرة لهذه التجربة منذ أوائل التسعينات أوصلتنا الى جملة من الاستنتاجات نطرحها بتكثيف [78]:

1. **شاءت الظروف التاريخية ان تقوم اول تجربة لبناء الاشتراكية في بلد نضجت فيه الشروط السياسية من دون ان يمتلك، بسبب ضعف تطور الرأسمالية فيه، القاعدة المادية المتقدمة التي اعتبرها ماركس شرطاً لانتصار الاشتراكية في بلد من البلدان**. ومن خلال استخدام ادوات السلطة السياسية، عمدت الدولة في الاتحاد السوفييتي وفي غيره من البلدان ضعيفة التطور، التي انتهجت لاحقاً طريق التحولات الاشتراكية او ذات الافق الاشتراكي، الى محاولة تعجيل عمليات التطور الاقتصادي والاجتماعي التي تستغرق في العادة آماداً تاريخية طويلة نسبياً. وقد اقتضى ذلك بالضرورة اللجوء الى اساليب ادارية وعنفية في بعض الاحيان قادت بدورها الى اختلالات وتشوهات في البناء السياسي والاجتماعي، ودخلت في تعارض، بل تناقض، مع اهداف البناء الاشتراكي ذاته. وقد خلق ذلك عجزاً بنيوياً على صعيد الحريات والديمقراطية والبناء الحقوقي والشرعي للدولة "الاشتراكية".

2. **انطوت التجربة السوفيتية للانتقال الى الاشتراكية بخصائصها الفريدة الناجمة عن مستوى التطور الذي انطلقت منه والسياق التاريخي الذي جرت فيه، على طائفة من الاشكاليات والخصوصيات**، التي تفرض محاكمتها ليس بإعتبارها نموذجا يحتذى بحذافيره بل باعتبارها، كما وصفها لينين " محاولة وحيدة الجانب تنطوي على العديد من الثغرات والتناقضات، ولكنها محاولة لا مناص من انطلاقها، ولا خيار امامها سوى متابعة شق طريقها عبر التناقضات حتى تتضافر مع محاولات اخرى لتبلغ الاشتراكية الكاملة وبالتعاون الثوري بين بروليتاريي جميع البلدان ".

3. **اتسمت جميع التجارب الاشتراكية التي اعتمدت "النموذج السوفيتي للاشتراكية" بضعف المكوّن الديمقراطي بدرجات متفاوتة، وبتكريس هيمنة الحزب التي وفرت الأسس والمسوغات لتكريس هيمنة الفرد**. وقد يرجع جذر هذه الظاهرة، في جانب منه، إلى أن التجربة التاريخية التي احاطت بانتصار وتوطيد الثورة في روسيا فرضت التأكيد على الجوانب القسرية، في شكل دكتاتورية البروليتاريا، لمواجهة القوى المعادية للثورة التي شنت حرباً أهلية لا رحمة فيه ضدها. وإذا كانت تلك الاجراءات مفهومة ومقبولة من قبل الجماهير الشعبية الواسعة في بداية الثورات التي قامت في هذه البلدان، فإنها لم تكن مفهومة ولا مقبولة بعد النجاحات التي أحرزتها هذه البلدان وساهمت في توطيد النظم الجديدة.

4. **انعكس اعتماد التنظيرات الخاطئة وفرضها في برامج وتوجهات وقرارات أضعفت من دور الحزب وتأثيره في الحياة السياسية والاجتماعية**. فقد تمّ في كل العهود دمج الحزب بالدولة وأضيفت إليهما، في أحايين كثيرة، أجهزة المخابرات والأمن. وأدى ذلك إلى تحوّل الحزب عن دوره الثوري ليصبح أعلى جهاز في مؤسسة السلطة.

5. **أخضع الاقتصاد الاداري - الأوامري الممركز بإفراط، ونزعة القفز على التطور الطبيعي وحرق المراحل، العملية الاقتصادية لنظام تخطيط مفصّل وإلزامي يشمل جميع المفاصل الاستراتيجية للنشاط الاقتصادي، ولا تلعب فيه آلية السوق والأسعار سوى دور هامشيّ جداً**. واتخذت الملكية العامة لوسائل الإنتاج، بصورة أساسيه شكل ملكية وإدارة الدولة التي تتحكم فيها البيروقراطية والصراعات بين شرائحها

[78] لمزيد من التفاصيل قارن: "**خيارنا الاشتراكي**...."، المصدر السابق، ص 175- 178

المختلفة، مفضية إلى قيام علاقة مشوهة أساسها الاغتراب بين العامل والمزارع والمستخدَم في التعاونية، وبين العملية الاقتصادية. ووفر حدوث انفصام بين المواطن والملكية أساساً لظهور تناقضات داخلية في النظام لم يجر الالتفات لها وتقصيها من قبل الاحزاب الحاكمة، الأمر الذي أدى إلى استفحالها وتفجرها لاحقاً. وجرت محاولات كثيرة في العقود التي تلت موت ستالين عام 1953 للحد من صرامة هذا "النموذج" ، ولكن مع ذلك ظلت الملامح الاساسية للنظام عصية على التغيير.

6. **بالتلازم مع ظواهر المركزية المفرطة على صعيدي الاقتصاد وإدارة الدولة، وتماهي الحزب مع الدولة وضعف المكونات الديمقراطية للأخيرة، تفاقمت البيروقراطية وتنامت سيطرة الاجهزة الادارية القائمة على الفساد والإفساد المنظم**. ولئن لم تستوف البيروقراطية شروط اعتبارها طبقة، فإنها اكتسبت العديد من مواصفات "طبقة" ذات امتيازات تستند على نظام الاقتصاد الأوامري وملكية الدولة غير الخاضعة للرقابة الديمقراطية.

7. **إهمال وتجاهل دور العوامل غير الاقتصادية في حركة التطور في المجتمع وعلى هامشه، والتي اصطلح ماركس على تسميتها بالعوامل الروحية**. وهي عوامل معقدة في شكل تجليها، وفي شكل ممارستها لدورها في الحياة العامة. وتشكل ظاهرة الدين أو الوعي الديني المعلن أو المقنع أو التدين الشعبي، جزءا من هذه العوامل، فضلاً عن عوامل أخرى عديدة، ليست واضحة المعالم، ولا تعلن، دائما، عن وجودها بشكل محدّد، منها ما يرتبط بالتقاليد الراسخة في الوعي والمشاعر والأمزجة والسلوك، ومنها ما يتمثل بالتراث وأشكال الانتماء العائلية والقبلية والاثنية والقومية.

8. **ضرورة البحث في أسباب انهيار النماذج المطبقة داخل أزمة النظم التي كانت عامة شاملة**، وقد اشرنا الى ذلك في مكان آخر من هذا العمل. ويكمن أحد الأسباب الأساسية في فشل محاولات الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي المتكررة أو في تأجيلها المستمر، بفعل مقاومة القوى المحافظة في الحزب والدولة والبيروقراطية، والصراعات التي كانت تدور بين مختلف شرائحها، مما أدى إلى تراكم، واستفحال، التناقضات الداخلية في ظل عدم وجود آليات وأطر لإدارتها وحلها. ان اللجوء الى تأجيل الحلول والعلاجات لمظاهر الخلل في الحزب والدولة والمجتمع لا بد ان يقود الى تراكم الاخطاء وتعقيد القضية ومضاعفة كلفة معالجتها، وليس من المستبعد ان تدخل الامور في مرحلة اللاعودة ويكون الثمن ضياع القضية برمتها، كما حصل في الاتحاد السوفيتي السابق ومنظومة الدول الاشتراكية.

9. **أهمية وضرورة الربط بين النظرية والواقع وفهمهما في إطار العلاقة الجدلية، وأهمية النظرة الاستراتيجية عند إعادة بناء التجارب**. وهذا يتطلب، بدوره، العودة الى المنهج الماركسي، للبحث الملموس في مشاكل الواقع الملموس من دون إغماض العين عن المشاكل القائمة بترداد الجمل العامة. فالمهم هو التطبيق الخلاق للنظرية والمنهج على واقع يتحرك باستمرار على وفق منطق ديناميكياته الداخلية التي لا تنتظر احدا.

10. ضرورة التمييز بين نقد التجربة بهدف استخلاص الدروس المناسبة وبين عدم اهمال المنجزات التي تحققت في هذه البلدان. فإذا كان التحليل النظري المنضبط يبتعد عن الهجاء فالحاجة ملحة الى تقييم متوازن يجمع بين الثغرات والتجاوزات التي ادت الى المال المأساوي للتجربة وبين ما حققته هذه التجربة من منجزات.

11. **وبالطبع لا ينبغي تجاهل دور سباق التسلح وأثره في استنزاف القدرات المالية للاتحاد السوفييتي وباقي البلدان "الاشتراكية "، السابقة**. وقدرت الأموال المخصصة لذلك السباق بحوالي ثلث ميزانية البلاد مما انعكس سلباً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية. علاوة على ذلك، لم يقم الاتحاد السوفيتي، على عكس الولايات المتحدة الامريكية، سياسته مع البلدان النامية على النهب والهيمنة بل على الدعم والمساندة. فالمساعدات الأممية التي كان الاتحاد السوفيتي يقدمها إلى البلدان الاشتراكية الأخرى والبلدان النامية، كانت هي الأخرى تثقل كاهله وتزيد من أعبائه مما انعكس سلبا على حياة مواطنيه.

12. **شدة الهجوم الأيديولوجي للرأسمالية**، التي ركّزت تنظيراتها المختلفة وحملاتها الإعلامية على نواقص وثغرات التجربة، هذا اضافة الى ما تركته الحرب الباردة وعقيدة معاداة الشيوعية وما استخدمته من أدوات ووسائل لتخريب هذه التجارب من الداخل. إلا انه رغم ضخامة هذا الهجوم وتعدد أشكاله فإن من الطبيعي عدم اعطائه الدور المقرر في الانهيار لأن ذلك يعني التخلي عن الاطروحة الصحيحة التي ترى أن العوامل الداخلية هي المقررة، نهاية المطاف، في نشوء وتطور وانهيار، أي ظاهرة أو عملية. وطبيعي أنه لا يجوز، ايضا، عدم اعطاء العوامل الخارجية الاهمية التي تستحقها أو تقزيم دورها الفعلي عند تحليل هذه التجربة.

وفي ضوء الملاحظات والاستنتاجات السابقة يتعين القول انه ليس ثمة طريق امامنا للتخلص من قيود الماضي و "مرارة الهزيمة" إلا بالنقاش الحر، المستنير، المتحرر من كل الاراء المسبقة الصنع. ولكي لا نتحاور حول هذه التجربة من اجل الحوار، بل من اجل انتاج معرفة تفيدنا بالتوجه الى المستقبل بكل عزيمة، فان سؤالا حاسما يطرح نفسه هو: **ما هو مستقبلنا، كأحزاب، في ضوء هذه التغيرات، التحولات العاصفة، وكيف يمكننا استيعاب هذه التغيرات، ما هي الاستراتيجية التي يجب اعتمادها لمواجهة الاوضاع الجديدة؟**

ومن المهم التأكيد، منعا لأي التباس، على **استحالة** تمترس أي حزب وراء " خصوصياته " وإدارة ظهره لما وقع. هناك "وعي متمرد " في بعض أوساطنا، يقول بأننا احدثنا التغيرات المطلوبة وفي الوقت المناسب، وكيفنا برامجنا مع خصوصيات مجتمعاتنا، وبالتالي ليست بالضرورة ان تنعكس علينا الآثار التي ترتبت وتترتب على الانهيار. وبعض احزابنا تقول لم نمارس السلطة مطلقا، وبالتالي لا ينطبق عليها التحليل أو الاثر التدميري.

ان هناك ضرورة ترغم احزابنا على القيام بتجديد حقيقي، طبعا ليس على غرار المحاولة الغورباشوفية البائسة، بل من خلال مراجعة نقدية شاملة لأدوات التحليل، مناهج العمل والنظر، اساليب التنظيم والعمل. والمطلوب اذن:

- **ضرورة عصرنة أحزابنا، اذا كانت تريد فعلا اكتساب مكانة فاعلة ونافذة الى الساحة السياسية.**
- **صياغة استراتيجية تحول حقيقية.**

المبحث الثامن: من العام الى الخاص مجددا

طريقنا الى الاشتراكية... عبر الديمقراطية

في **مؤتمره الوطني الرابع** (1985) توقف الحزب الشيوعي العراقي طويلا عند تحليله طبيعة النظام الدكتاتوري وسياسته وازمته وبيّن كيف تحولت الفئة الحاكمة (قيادة الحزب الحاكم حينذاك وكوادره وموظفو الدولة الكبار) الى برجوازية كبيرة بيروقراطية وطفيلية.

اما **المؤتمر الوطني الخامس** (1993) فقد اشار الى ان السلطة " اقامت دكتاتورية من نمط فاشي يقف على راسها صدام حسين الذي يحكم البلاد بواسطة اجهزة الامن والاستخبارات التي يرأسها افراد عائلته، وطغمة محدودة من قيادة الحزب والدولة المدنيين والعسكريين" [79].

في حين طور **المؤتمر الوطني السادس** هذه التشخيص عندما حدد طبيعة السلطة الدكتاتورية المقبورة ، كونها " دكتاتورية فردية استبدادية مطلقة، ذات طبيعة شوفينية، تعتمد أساليب فاشية وممارسات طائفية في الحكم، وتتسم بنزعة عدوانية توسعية إزاء الأشقاء والجيران" [80].

من جهته، أشار **المؤتمر الوطني السابع للحزب** (آب2001) الى أن *سياسات النظام " أتاحت لمجموعات متضائلة من منتسبي العائلة الحاكمة وحاشيتها وتجار الحصار والطفيليين الآخرين مواصلة تكديس الثروات الفاحشة، معمقة بذلك التفاوت والإستقطاب الإجتماعيين في البلاد، ومكرسةً هيمنة البرجوازية الطفيلية على مقدرات البلاد ومصالح المجتمع*" [81]. وفي معرض تحديده لجوهر الازمة العامة التي كانت تعيشها بلادنا أكد المؤتمر أنها تكمن في " إحتكار السلطة والإستبداد بها، وحرمان الشعب من حقوقه وحرياته الاساسية، وتردي أحواله المعيشية والحياتية، وإفتقاده الامن والإستقرار، وتشوه حياته الروحية وقيمه الإجتماعية والاخلاقية، وفي عزلة البلاد إقليميا ودوليا، وتراجع مجمل مسيرتها الإقتصادية- الاجتماعية والسياسية والحضارية. ومن الواضح أن النظام، بسبب من طابعه وعموم نهجه وتوجهاته، فاقم بإضطراد هذه الازمة، وتحول هو نفسه الى عقبة كأداء في طريق استرداد البلاد عافيتها واستئناف تطورها وتقدمها الطبيعيين" [82].

وفي حينه، حدد الحزب **مضمون البديل الديمقراطي** للنظام الشمولي **والآليات** الكفيلة بتحقيقه والتي تمثلت في:

إقامة حكومة ديمقراطية ائتلافية مؤقتة، اجراء انتخابات حرة نزيهة، تشكيل مجلس تأسيسي، إصدار دستور دائم، ضمان الحقوق والحريات، الإقرار بالتداول السلمي للسلطة ونبذ العنف، الإقرار بالحقوق القومية للشعب الكردي والقوميات الأخرى، احترام التنوع الديني والطائفي والمذهبي وإشاعة روح التسامح، معالجة مخلفات الدكتاتورية، ضمان حقوق المرأة، تلبية حاجات ومتطلبات المجتمع العراقي من خلال احترام حقوق الإنسان والمواثيق المتعلقة بهذا الشأن، اعتماد سياسة خارجية تقوم على الاحترام المتبادل للالتزامات في ميدان العلاقات بين الدول.

---

[79] الحزب الشيوعي العراقي، **وثائق المؤتمر الوطني الخامس** (12-25 تشرين أول 1993)، مصدر سبق ذكره، ص 32

[80] الحزب الشيوعي العراقي، **وثائق المؤتمر الوطني السادس** (26-29 تموز 1997)، مصدر سبق ذكره، ص 12.

[81] الحزب الشيوعي العراقي، **وثائق المؤتمر الوطني السابع** (25-28 اب 2001)، مصدر سبق ذكره، ص 25.

[82] الحزب الشيوعي العراقي، **وثائق المؤتمر الوطني السابع**....، مصدر سابق، ص 41.

في حينه، ابرز الحزب قضية وحدة القوى السياسية التي كانت تناضل ضد النظام الدكتاتوري ودورها في إقامة البديل المنشود. وجدّد في هذا السياق مشروعه الوطني الديمقراطي الذي أقره المؤتمر الوطني السادس (**تموز 1997**) والذي حدّد المهام الآنية والمرحلية التي تواجه شعبنا وقواه الوطنية. وكان قد تم تدقيق هذا المشروع في الكونفرنس الحزبي الخامس (**1999**) الذي أصدر نداء بهذا الخصوص أكد فيه اهمية المشروع المذكور، كما سعى الى ترجمة سياسة الحزب عبر مواقف ونشاطات ملموسة، مع إدراك الصعوبات والكوابح التي كانت تعرقل إمكانية تحقيق ذلك البديل، سواء الموضوعية منها أو الذاتية، الداخلية أو الخارجية.

كذلك شدّد **المؤتمر الوطني السابع** (2001) على المضامين السابقة، وأشار الى أن النداء الذي صدر عن الكونفرنس الخامس " لم يلق، رغم مرونته، الاستجابة الضرورية للتحرك ". وفي أوائل **2002** طرح الحزب على مجموعة من قوى المعارضة مشروع **"خيارنا الوطني المستقل"**. وبحسب المشروع المذكور فإن هذا الخيار يستند الى " ارادة شعبنا، وحقه في تقرير مصيره بنفسه، وفي استعادة سيادته الوطنية، والدفاع عن مصالحه، وتأمين تحرره من الارتهان للنظام الدكتاتوري والعامل الدولي، والانطلاق مجددا على طريق الاعمار والبناء، والنهوض بدوره الايجابي على الصعد العربية والاقليمية والدولية، وذلك عبرالخلاص من النظام الدكتاتوري، واقامة البديل الوطني الديمقراطي، الذي يحترم المواثيق والمعاهدات والالتزامات الدولية ".

وبعد سقوط النظام الدكتاتوري في 2003 اعاد الحزب التاكيد على اهمية البديل الوطني – الديمقراطي في الظروف الجديدة.

ان تحليل وثائق الحزب المختلفة يتيح بلورة **العناصر الاساسية** التي يرتكز عليها المشروع/البرنامج الوطني الديمقراطي [83]:

أ. **إن جوهر المشروع سياسيا هو الديمقراطية السياسية**. فهناك تأكيد على ان هذه الإشكالية تمثل مكونا عضويا اساسيا فيه ويجد ذلك انعكاسه ، في مفاهيم وصياغات عديدة من قبيل : النظام البرلماني التداولي، التداول السلمي للسلطة، نبذ العنف،اللجوء الى الطرق الديمقراطية السلمية في معالجة الخلافات والمشاكل التي تنشأ بين القوى السياسية، دولة القانون، التعددية الحزبية والديمقراطية المستندة الى دستور دائم تشرعه جمعية تأسيسية، فصل السلطات ...الخ.

ب. **على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي** يكمن **جوهر** المشروع في **تطوير القوى المنتجة من خلال الربط بين مكونات اساسية مهمة هي التنمية – النفط – الديمقراطية**، وهو ما يتطلب بعث الحياة في الاقتصاد الوطني والتغلب على ازمته البنيوية العميقة واعادة بنائه وفقا للأولويات التي تعني برفع معاناة الشعب وتحسين مستواه المعيشي. يضاف الى ذلك دمج القطاع النفطي واخضاعه لمتطلبات التنمية ،من خلال اعتماد سياسة نفطية عقلانية تقلل تدريجيا من اعتماد الاقتصاد الوطني على عوائد النفط كمصدر لتمويل الميزانية، وتكريسه بنسب متزايدة للاستثمار وتمويل عملية إعادة تأهيل وتطوير الهياكل، مع ضمان رقابة مجتمعية - ديمقراطية على الموارد النفطية وتوجيهها وفق الأولويات الاجتماعية، والحيلولة دون تبديدها في إنفاق مظهري واستثمارات غير مجدية وعسكرة منفلتة.

[83] الوثيقة الفكرية **"خيارنا الاشتراكي: دروس من بعض التجارب الاشتراكية"**... مصدر سابق، ص 190 ولاحقا

ج. يتجلى **جوهر المشروع دوليا في التعامل المنفتح مع العوامل الاقليمية والدولية وفهم تناقضاتها الملموسة وتأثيراتها على الوضع في بلادنا ومساراته الفعلية**. ويجري التشديد هنا على إقامة علاقات ايجابية مع الدول العربية ودول الجوار تقوم على المصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة واستقلال كل بلد وخياراته الحرة في تحديد مستقبله السياسي، والسعي الحثيث لاقامة التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية وتأسيس السوق العربية المشتركة. هذا اضافة الى الدعوة لإقامة علاقات متوازنة مع جميع دول العالم على اساس التكافؤ والمصالح المتبادلة واحترام الحقوق والمواثيق الدولية.

وأظهرت وقائع الفترة التي تلت انهيار النظام الدكتاتوري في 2003/4/9 الحاجة الملحة الى وضع تلك التوجهات موضع التطبيق، خصوصا بعد اجتياح القوات الاجنبية لبلادنا والاطاحة بالنظام الدكتاتوري عبر خيار الحرب والاحتلال.

من جانب آخر ينظر الحزب إلى عملية التغيير الإجتماعي باعتبارها عملية تنمية اجتماعية وسياسية متناسقة ومعبرة عن حاجات ومتطلبات موضوعية، وهي فعل إنساني منظم يهدف الى تجاوز الواقع المأزوم والمتخلف. وترتكز هذه العملية أساساً على النشاط في أوساط الجماهير ومع القوى السياسية في العديد من الميادين، من أجل تحريك مختلف العمليات انطلاقاً مما هو مشترك واعتماداً على الوعي الجماعي والنضج والتنظيم الإجتماعي والممارسة اليومية بشكل عام. ويحتاج التغيير إلى قوى معبرة عن تطلعات المجتمع، قوية ومنظمة، قادرة على المبادرة وترجمة القيم والأفكار في الواقع العملي بغية تعديل الظروف القائمة. كذلك يتطلب التغيير بلورة استراتيجية ناجحة وفعالة تحدد الأهداف وتعبئ القوى وتبني الوعي وتشحذ الإرادة، عبر سياسات تغيير تعبر عن حجم وطبيعة القوى والفئات ذات المصلحة فيه، وبلورة الصيغ التنظيمية المساعدة على التعبئة، ورسم الأهداف المرحلية للحركة لإحداث تغير تدريجي في ميزان القوى يسمح بالانتقال إلى مرحلة جديدة، تمهد لتحقيق مشروع التحويل الديمقراطي للمجتمع. ويرتبط تحقيق هذا المشروع، الذي يعني دمقرطة المجتمع والدولة، ببناء الوعي الديمقراطي وتطوير مؤسسات المجتمع المدني معا .

إن مستقبل التغيير يتوقف على النجاح في بلورة وعي جديد مختلف في تصوره للغايات الاجتماعية والقيم الأساسية والأولويات التاريخية.

إن اقتران مستقبل الديمقراطية في مجتمعنا بوجود أحزاب وقوى سياسية ملتزمة بالتحول الديمقراطي، وقادرة على تجسيده في ممارسات ملموسة، وعلى إنتاجه كثقافة سياسية تسهم في تجاوز الراهن والموروث معاً، يسمح ببلورة مشروع تغيير مناقض للمشروع الليبرالي الجديد الذي اريد فرضه من الخارج والذي كان (ولا يزال وسيبقى) لا يتوخى سوى تسخير اقتصاد بلدنا وسياسته وثقافته لتلبية حاجات ومصالح القوى الاقتصادية والسياسية السائدة في العالم. وضمن هذا الإطار تصبح التعددية السياسية مجرد واجهة شكلية هدفها إضفاء المشروعية على "برنامج التكييف الاقتصادي " الذي تروج له المؤسسات المالية والنقدية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، واجهة بلا محتوى اجتماعي حقيقي أو دور فعلي في إعادة توزيع السلطة السياسية أو في تجديد الهياكل والبنى والمؤسسات المجتمعية.

المبحث التاسع: نضالنا في اتجاه البديل الديمقراطي لا يعني التراجع عن الخيار الاشتراكي

إن الحزب الشيوعي العراقي وهو يسعى إلى الديمقراطية السياسية في تفاعلها الوثيق مع الديمقراطية الاجتماعية، يشير الى أن هذه الديمقراطية، كمفاهيم وكقيم، قد تحققت في العالم المتطور بفعل نضالات الطبقة العاملة والكادحين. وإن سعيه الى تحقيقها، على أهميته، لا يمثل السقف الأعلى لنضاله. فالحزب، ومن دون اهمال للديمقراطية السياسية، يسعى إلى ديمقراطية تضمن العدالة الإجتماعية القائمة على تامين الحقوق الإقتصادية والإجتماعية لجماهير الكادحين، والتي توفر الأرضية المناسبة لخياره البعيد المدى - الإشتراكي. ومن هنا بلور المؤتمر الوطني العاشر (كانون الاول 2016) شعاره العتيد [84]:

"التغيير.. دولة مدنية ديمقراطية اتحادية وعدالة اجتماعية "

ويرى الحزب أن تركيز نضاله الراهن في اتجاه البديل الديمقراطي لا يعني التراجع عن الخيار البعيد المدى، وإنما هو استجابة لمتطلبات الواقع الراهن ولموازين القوى الاجتماعية والسياسية، وهو ينسجم مع طبيعة الخيار الاشتراكي الذي يسعى لتحقيقه في الأمد الأبعد.

وثمة ملاحظة استدراكية هنا وهي انه من الضروري في هذه المرحلة التاريخية المتناقضة والمفتوحة على مختلف الاحتمالات وتجنبا للخلط بين ما هو تكتيكي وما هو استراتيجي، **التمييز**، وليس الفصل، بين **التناقض الرئيسي** بمكوناته، **و التناقضات الثانوية** في بلادنا. فبالرغم من **القناعة والوعي** بتداخلهما وتشابكهما معا في إطار مهام التحرر الوطني والديمقراطي في آن، إلا أن لكل منهما **سماته** الخاصة **ومكوناته** وعناصره **وتمايزه** من حيث الجوهر والشكل، ومن حيث **أسلوب وآليات** التعامل مع كل تناقض منهما على حده ، إلى جانب **استقلالية** كل منهما النسبية من حيث طريقة أو شكل التعامل معه أو مواجهته. إن **وعي جدل** علاقة وحركة التناقضات التي تنطوي عليها المرحلة الراهنة وفي صيرورتها وتحولها ، يعد امراً في غاية الأهمية ، الامر الذي **يدفع** الى التأكيد على ضرورة **تعميق** الوعي والقناعة بضرورة الاستخدام الصحيح لاشكال النضال طبقا للاطروحة اللينينية المعروفة: **التكتيك الملموس للوضع الملموس**، بعيدا عن الوصفات الجاهزة والمقاربات المقطوعة الجذور عن واقع يتحرك باستمرار وتتفاعل فيه وتتقاطع معه مصالح متنوعة ومتضاربة في الوقت نفسه. ومن المؤكد ان المقاربة الصحيحة للاوضاع الراهنة والتاثير فيها لا يمكن انجازه دون **تحديد دقيق ومركب** للتناقضات الناظمة للمرحلة الراهنة وترتيبها ترتيبا صحيحا عبر تحديد التناقض الرئيس الناظم لها واطرافه واشكال تجليه الملموسة. وطبيعي ان **دقة التحديد** هذه **تساعد** على **رسم** الخطوط السليمة، وفق نظرة مادية/جدلية/تاريخية في آن، بين ما هو **تكتيكي** وما هو **استراتيجي**، في كل مرحلة، ولكن من دون وضع سور صيني بينهما قد يؤدي الى تضبيب الرؤية وضياع الافق، وبالتالي عدم التمكن من انجاز لا المهات الديمقراطية ولا الوطنية ولا الاقتصادية- الاجتماعية.

وارتباطا بالحقائق الجديدة التي نشأت على الارض بعد **2003/4/9**، وفي مقدمتها **شرعنة** الاحتلال بموجب القرار **1483**، والتغيرات التي حدثت في ميزان القوى، اصبحت تواجه العراقيين **مهمة مزدوجة تجمع بين الوطني والديمقراطي**، ونعني بها **مهمة انهاء الاحتلال واستعادة السيادة والاستقلال من جهة،**

[84] لمزيد من التفاصيل انظر: الحزب الشيوعي العراقي، **المؤتمر الوطني العاشر** (بغداد 1-3 كانون الاول 2016) ، دار الرواد المزدهرة (بدون تاريخ).

ومكافحة الارهاب والقوى التكفيرية وتدشين العملية الديمقراطية وإعادة بناء الدولة والاقتصاد الوطني، **وصولا الى بناء عراق ديمقراطي فيدرالي موحد من جهة اخرى**.

واستنادا الى قراءة لطبيعة التناقضات الناظمة لهذه المرحلة وضرورة **ترتيبها** ترتيبا صحيحا، توصل الحزب الشيوعي العراقي الى انه **ليس هناك من انفصال** بين **المهمات الوطنية** ممثلة باستكمال عمليات استعادة السيادة والاستقلال الناجز وانهاء الاحتلال من جهة، **وعملية البناء الاجتماعي الديمقراطي الداخلي من جهة أخرى** ، بل على العكس يجب النظر الى طرفي هذه المهمة **نظرة جدلية**، في **وحدتهما وتاثيرهما المتبادل**. ومن هنا تصبح عملية **التوازن** بين هذين البعدين في الصراع ذات أهمية قصوى.

وارتباطا بهذه الرؤية، فإن **تنامي القدرة** على **خوض** النضال الى نهايته المنطقية لتحقيق الأهداف الوطنية، **متمثلة** بانهاء التواجد الاجنبي واستعادة السيادة والاستقلال التامين، **ترتبط** – هذه القدرة - **بمدى التقدم** على صعيد البناء المجتمعي ، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، **وتعزيز** القيم والممارسات الديمقراطية في العلاقات بين مختلف القوى المنخرطة في العملية السياسية بآفاقها المفتوحة، وبما يساعد ايضا في **اعادة بناء الدولة العراقية الجديدة لتكون دولة ديمقراطية عصرية وبديلا حقيقيا لدولة الطوائف** المتحاصصة.

وبهذا المعنى ينبغي عدم التعامل مع المهام الاجتماعية الديمقراطية باعتبارها عناوين سقف مطلبي فقط، وإنما تعتبر في الواقع شرطا ماديا استراتيجيا لتحقيق الاستقلال الناجز، من خلال حقيقة ان انجازها يلعب دورا مهما في بناء توازن قوى جديد ومراكمة هذه القوى بهدف التأثير على مكونات التناقض الرئيسي وتعزيز الطرف الوطني الديمقراطي فيه.

ومن هنا اهمية تبلور المشروع الوطني الديمقراطي الذي يُعد بديلا حقيقياً لنظام المحاصصات الطائفية/الاثنية وأية مشاريع اخرى. فقد ادى تفاقم ازمة هذا النظام الى خلق الشروط لتحاور الاقطاب الطائفيين بلغة البنادق عند "الضرورة" والتمترس وراء الطوائف لتساهم في التاسيس للحرب الأهلية بتجليها الطائفي. **فالخلل قائم، إذن، في بنية نظام المحاصصة الطائفية/الاثنية وفي القوى التي استفادت منه مما يخلق الشروط لتدهور الامور ويساعد على تعميق الازمة البنيوية بدلا من حلها**.

إن **عناوين/محاور البرنامج الوطني الديمقراطي** بقدر ما تمثل جبهات تماس كبرى مع **اطراف** التناقض الرئيسي فإن **عناوين** وميادين النضال الاجتماعي والديمقراطي أيضا بدورها تشكل **نقاط تماس واشتباك** لا تقل أهمية.

ومنعا لأي التباس لا بد من **الإشارة** الى أن **المهمات المطروحة** في " المشروع " هي **مهمات مباشرة**، ولكن لا ينبغي أن **يستخلص** منها **استنتاج** خاطئ يقوم على أنها مقطوعة الجذور وبدون أفق محدد.

إن **قراءة صاحية** للمشروع الوطني الديمقراطي تسمح بالاستنتاج بأن **المهام** تلك هي مهام **يترابط** فيها **الآني بالاستراتيجي** لجهة صياغة أفق استراتيجي للنضال الآني المباشر على الجبهة الاقتصادية/الاجتماعية، طبعا غير المقطوع الجذور عن الجبهات الأخرى بل بارتباط وثيق معها.

وحين يجري **التأكيد** على أنها آنية واستراتيجية في آن، فإن **المقصود** بذلك أن **تراكم** النضالات الراهنة بمختلف اشكالها، بما فيها الحراك المجتمعي والانتفاضة الشعبية، وما **يترافق** معها من **تغييرات**، إنما **يدفع** النضال المتواصل للقوى الناشطة في مختلف مناطق البلاد، الى **التغلب** على **مسببات** الأزمة البنيوية.

وهذا هو ما **يجعل** الحزب **يؤكد** في المشروع على **المهام ذات الطابع الوطني العام** في هذه المرحلة، في مفهومه المحدد لها، **وإنجاز** تلك المهام، كقضية، تتطلب من الحزب ورفاقه ومنظماته إدراكها بوضوح بما يمكّن من رصد الأحداث وتطوراتها، بعمق وشمولية.

ويتيح ذلك للحزب أن يكون في قلب هذه الأحداث، جزءا لا يتجزأ منها، من موقعه المستقل، والتمسك، في كل الظروف، بالشعار الاستراتيجي، **شعار التغيير الجذري**، من اجل **إقامة النظام الديمقراطي الفيدرالي التعددي والتداولي**، كأفق للنضال اليومي، في قلب هذه الأحداث.

وفي قلب هذه العملية **ينبغي ان يلعب الحزب دورا ثابتا ومنسجما**، دون أن يتأثر بما يعترضه من صعوبات وضغوطات بالغة الحدّة ومن جهات وزوايا مختلفة، **ويركز** رؤيته على الموضوع الأكثر ثباتا في مواقف القوى وفي مواقعها، وليس على ما تشير إليه الظاهرات الظرفية عند البعض منها، من اجل التسريع في دفع المرحلة الانتقالية وإنجاحها لتتمكن من إنجاز أهدافها ومهماتها المحددة.

وبالمقابل، يتعين الانتباه الى أن **المهمات والأهداف المحددة** في "المشروع" **وفهمها** فهما عميقا ودقيقا إنما **ترتبط برؤية** الحزب **وخياره** الوطني الديمقراطي الذي هو اليوم **الحل الأمثل** القادر على إخراج بلادنا من أزمتها البنيوية الراهنة من جهة، وتجنيبها المزيد من الدمار والمشاريع الاستبدادية.

خلاصة القول، ان **مستقبل** التغيير في بلادنا **يتوقف** على **النجاح في بلورة وعي جديد مختلف في تصوره للغايات الاجتماعية والقيم الأساسية والاولويات التاريخية**.

كما أن **مستقبل** التحويل الديمقراطي لمجتمعنا **يقترن** بنشاط القوى الديمقراطية والمدنية والوطنية القادرة على **إنتاج وترسيخ** وعي جديد وثقافة سياسية ديمقراطية بما يمكن من **تجاوز** الثقافة الشمولية والممارسات الشمولية من مختلف الاصناف والانواع.

ان المشروع الوطني – الديمقراطي، ان تم بناء التحالفات الضرورية لوضعه موضع التطبيق الفعلي، **سيؤدي** الى **تحقيق** هذه التوجهات. **ولكن هذا كله سيظل مرتهنا بمدى القدرة على تحويل اهداف هذه المشروع الى برامج عمل تفصيلية، فالافكار - بحسب التعبير الاثير لماركس- تتحول الى قوة مادية عندما تتبناها الجماهير وتدافع عنها**.

المبحث العاشر: من الخاص الى العام

من مقاومة الرأسمالية الى استراتيجيات صياغة البديل

آفاق بديل يساري جديد

كما معلوم، وبرغم مظاهر الأشياء، دخلت الرأسمالية العالمية في مرحلة أزمة عميقة منذ أوائل سبعينات القرن العشرين. وأخذت هذه الأزمة في التفاقم المستمر دون أن تبزغ في الأفق أدنى إشارة للخروج منها. والأزمة تضرب النظام بكليته: مراكزه المتقدمة وتخومه المتخلفة. وكان اخر تجليات هذه الازمة جائحة كورونا وما احدثته من تداعيات وما ستتركه من اثار مدمرة على العالم.

كان من المتصور أن خطورة الأزمة ودوامها وعجز النسق الراسمالي العالمي عن مواجهتها، بل وتفاقمها المستمر، أن كل ذلك لابد أن يفتح مجالات جديدة لتجديد الأحزاب والقوى اليسارية والديمقراطية الموجودة، وكذلك لتبلور حركات شعبية ديمقراطية وثورية تعطي لليسار فرصا لكسب مواقع أقوى بين الجماهير.

ولكن الانهيار الكبير لنظام "الاشتراكية الفعلية" في كل من الاتحاد السوفيتي وبلدان أوربا الشرقية والوسطى قلب كثيرا من "البداهات" وفتح الأفق على مصراعيه لتحولات تطول الكثير من البرامج والمشاريع والتنظيمات.

فقد جسدت الهزة الكبيرة المتمثلة بطريقة وسرعة الانهيار الذي حدث في الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الأخرى في أوربا **جملة من القضايا** المتعلقة بطابع الاشتراكية وأفقها. واقترن الحدث بهجوم إيديولوجي شرس سعى لتشويه الحقائق وتضليل الرأي العام من جهة، وتوظيف الحدث بما يخدم ديمومة الرأسمالية، وهذا ما عبرت عنه شعارات ومفاهيم من قبيل: نهاية التاريخ/ موت الشيوعية/ وانتهاء عصر الإيديولوجيات/ صدام الحضارات..الخ.

كما أدى التطور الرأسمالي المعولم ذاته على الصعيد العالمي الى ظهور طائفة جديدة من التناقضات من حيث الكيف، إضافة الى القديمة منها، بصفة أساسية من بينها **التناقض** بين حقل قوانين الاقتصاد الرأسمالي وعملها في نطاق عالمي بشكل متزايد (العولمة)، وبين حقل عمل القرار السياسي الذي لا يزال محدودا بحدود الدولة الوطنية State - Nation. أضف الى ذلك أن التطور العام قد أدى الى تبلور وسائل جديدة للسيطرة على صعيد عالمي.

وبمقابل ذلك كله كنا ومنذ أوائل عقد الثمانينات من القرن العشرين شهود اكتساح برامج التكييف الهيكلي لمناطق واسعة من عالمنا المعاصر – والتي كانت تطرح عادة تحت يافطة عريضة هي **برامج الإصلاح الاقتصادي** – تلك البرامج الرامية الى اعتماد الليبرالية الاقتصادية واستهداف اقتصاد السوق المنفلت.

وتتضح **أهمية** هذه الظاهرة من **عدة** جوانب **أولها** أن الإصلاحات الاقتصادية التي تأخذ بها العديد من البلدان **تشترك** في الفلسفة والغايات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. إذ تهدف كلها الى اعتماد السوق محوراً للنشاط الاقتصادي وآلية لممارسته ولتوجيهه وإن اختلفت هذه الإصلاحات من حيث الاتساع والعمق والمراحل الزمنية والأكلاف. كما إن "الإصلاحات الاقتصادية" **تسعى** الى تضييق دور الدولة الاقتصادي وإعطاء القطاع الخاص الأولوية في السياسة الاقتصادية، وذلك بمنحه مختلف الحوافز والمزايا الضريبية والمالية والتجارية، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية ومتعددة الجنسية.

ويمكن القول استنادا الى التجارب التاريخية الملموسة أن **مشاريع التكييف الهيكلي** التي صاغتها المؤسسات الدولية المتخصصة لم تكن تمثل محاولات لحل الأزمات البنيوية التي تعاني منها البلدان النامية، بل هي بمثابة **عناصر أساسية لإستراتيجية عالمية البعد لتكييف تلك البلدان للظروف الجديدة الجارية في الاقتصاد العالمي.**

ولاشك أن **برامج** "التكييف" التي تفرض في مثل هذه الظروف **لا تستحق** التسمية الخاصة بها. فهي ليست خطط تحويل الهياكل الإنتاجية لكي تتفق مع شروط إنعاش الأسواق وتوسيعها، بل لا تعدو أن تكون **تكييفات ظرفية** خاضعة لمنطق **إدارة الأزمة** في الأجل القصير، خاصة لمقتضيات ضمان الربحية المالية لفائض الأموال، ولو على حساب التنمية.

يسمح **التأمل** العميق في **الأصول الفكرية** التي ترتكز عليها **إيديولوجيا التكييف الليبرالي باستخلاص العديد من الأهداف الفعلية** [85]**:**

* **خلق جيش احتياطي متزايد من العاطلين عن العمل وتنميته باستمرار في بلدان "العالم الثالث" وبلدان "الشرق أوربية"** التي تحولت نحو الرأسمالية، وذلك بهدف **ضمان** خفض معدلات الأجور الحقيقية وتوفير عنصر العمل الرخيص أمام الشركات المتعدية الجنسية.

* **"طرد الدولة" من الحقل الاقتصادي وإبعادها كلية عن آليات السوق** مما يفتح الطريق أمام رؤوس الأموال الأجنبية لفرض هيمنتها، من مواقع قوية، على النشاط الاقتصادي المحلي.

* **العمل على التدمير المنتظم والتدريجي للطاقات الإنتاجية المحلية** من خلال **إرغام** البلدان المطبقة لوصفة التكييف على **انتهاج** مبدأ "تحرير التجارة الخارجية" وأساساً تجارة الاستيراد، مما يساعد على **غزو** السلع القادمة من البلدان المتطورة لأسواق البلدان النامية ومنافستها للسلع المحلية، التي **تمتاز** أصلاً بقدرة تنافسية ضعيفة، مما يؤدي الى تدمير الصناعات المنتجة لتلك السلع، على الصعيد المحلي.

* **العمل على توفير رصيد كاف من العملات الصعبة** ليس بهدف تمويل عملية التنمية ولكن أساساً لتمويل تحويلات أرباح ودخول الشركات المتعدية الجنسية العاملة في البلدان التي تطبق وصفة التكييف الهيكلي، وكذلك تمويل واردات هذه البلدان وكذا تمكين الدولة من تسديد التزاماتها الناجمة عن عبء المديونية الخارجية أساساً.

* **التأثير في العلاقات الاجتماعية من خلال العمل على "خلق" فئات اجتماعية تستفيد من حزمة السياسات التي تتضمنها برامج التكييف الهيكلي**. إن التطبيق "الناجح والمضمون" لتلك البرامج يستحث، من بين أمور عديدة، تفكيك التحالفات الاجتماعية "التقليدية" والعمل على خلق الشروط لنشوء وتطور تحالفات اجتماعية جديدة، تتضمن تلك القوى الاجتماعية التي تدافع عن تلك الحزمة من السياسات الجديدة وتكون أساساً أو قاعدة متينة لسلطة الدولة ولها مصلحة فعلية في استمرار تنفيذ برامج "التكييف الهيكلي".

ولئن كانت برامج التثبيت والتكييف الهيكلي هي **"المشروع التاريخي"** الذي يسعى التحالف الاجتماعي الجديد، الذي **تشكل** على خلفية البرامج تلك، لتوطيد مواقعه والتطلع نحو **الاندماج** في النسق الرأسمالي العالمي والحصول على موقع محدد في تراتيبية هذا النسق البالغ التعقيد، فإن هناك **قاعدة واسعة** من الطبقات والفئات الاجتماعية التي **همشتها** برامج التكييف المشار إليها، تحتاج الى **صياغة** مشروعها النقيض، الذي بإمكانه أن يكفل لها **"الانتقال من مملكة الضرورة الى مملكة الحرية"**

ولاشك أن **تبلور** هذه السمات الجديدة للنظام العالمي قد **أدى** الى **تأكل** تدريجي لوسائل نضال اليسار التقليدية، الأمر الذي طرح ومازال يطرح المزيد من الأعباء والمصاعب أمام تجديد اليسار وقواه المكونة، والتكيف لشروط النضال الجديدة التي أحدثها "الزلزال الكبير" منذ بداية التسعينات من القرن الماضي والطموح الجارف لقوى الرأسمالية المعولمة لابتلاع الجميع وتكيفهم لمنطق الرأسمال وقوانينه.

---

[85] لمزيد من التفاصيل قارن: د. صالح ياسر حسن، **الخصخصة و "الاصلاحات الاقتصادية" بين خيبات العقيدة ورهانات الواقع – محاولة في نقد الخطاب والممارسة** (بغداد: دار الرواد المزدهرة، 2016).

شروط البديل

نحن، إذن، الآن أمام تحد تاريخي، وهذا التحدي يتطلب **تجديد** اليسار محليا وإقليميا وعالميا، وبتعبير أدق إعادة تكوينه ليكون في مستوى التحديات التي تفرض عليه باستمرار وقادر على طرح مشروع بديل يتجاوز الرأسمالية. ولاشك أن عملية مثل هذه، بهذا القدر من الأهمية والصعوبة والتعقيد في آن، تستوجب عملا دؤوبا ومثابرا بإمكانه أن يفتح الأفق للتفكير وبلورة مواقف مشتركة حول طائفة من القضايا من بينها:

- **تحديد الأسس** الفكرية والمرجعيات النظرية للبديل المطلوب؛
- **تحديد دقيق** وواضح للسمات الأساسية المشروع المجتمعي (كهدف تاريخي بعيد المدى) التي بإمكانها أن تساعد في بلورة مشاريع ملموسة لليسار قادرة على اجتذاب الجماهير الشعبية وإخراجها من دائرة النزعة الانتظارية؛
- **التأكيد** على أن المشروع المجتمعي المطلوب تحقيقه، باعتباره هدفا بعيد المدى، يشترط إنجازه على مراحل عدة وليس دفعة واحدة. ومن هنا ضرورة **التحديد الأدق** والتفصيلي لتلك المراحل لكي يكون ممكنا بناء التحالفات الملموسة لإنجاز المهام الملموسة لكل مرحلة من تلك المراحل؛
- ويستحث ذلك **تحديد** القوى الاجتماعية الفعلية (وليس المفترضة) التي لها مصالح حقيقية (وليس افتراضية ومصممة مسبقا !) في إنجاز المشروع، وكذلك تحديد القوى المعادية له والتي تتقاطع مصالحها الجذرية مع خيار كهذا؛
- **بناء** قواعد العمل المناسبة الكفيلة بإنجاز هذا المشروع بمراحله المختلفة.

واليوم تخضع كذلك موضوعة **البدائل النقيض** للبديل الرأسمالي، وكذلك **مصائر الاشتراكية** كفكر وكمشروع سياسي و كأفق تاريخي بديل للرأسمالية، لجدل متزايد تترتب عليه نتائج حاسمة على شكل ومحتوى النضال السياسي اللاحق ضد الرأسمالية.

بعض القضايا والإشكاليات التي تتطلب التفكير

أولا: اشكالية استراتيجية الانتقال

من المفيد الإشارة الى أن **إستراتيجية الانتقال** في مجتمع ما لابد أن تقوم على الاعتراف بأن أهدافها وميولها متناقضة، بعضها يصطدم مع منطق التوسع الرأسمالي وبعضها ينخرط في هذا المنطق. وبالتالي لابد من التأكيد على أن مرحلة الانتقال هي مرحلة **تجمع** بين سمات رأسمالية وسمات تتجاوز أفاق الرأسمالية. ونجد هذا **التناقض** على جميع المستويات وتجليات الصراع على الصعيدين الوطني والعالمي.

ففي **حقل العمل الوطني** تفترض إستراتيجية الانتقال تطوير ديمقراطية ذات مضمون اجتماعي الى جانب مضمونها السياسي البحت، أي ديمقراطية تضمن اندماج الجماهير الشعبية في العمل المنتج ومساهمتها في أخذ القرار على جميع المستويات. ذلك لأن قوانين السوق من تلقاء نفسها متروكة لعملها ومنطقها دون تحديد وتأطير، لابد أن تنتج في ظروفنا مزيدا من الاستقطاب الداخلي أي إبعاد فئات واسعة من الجماهير وتهميشها اقتصاديا واجتماعيا. فلابد إذن من الاعتراف بأن الهدف الديمقراطي لا يتمشى مع منطق الرأسمالية، بل يتناقض معه، كأنه يمثل ميولا اشتراكية تتجلى بشكل جنيني في هذه المرحلة الأولى من الانتقال الطويل.

أما على **الصعيد العالمي**، لابد من الإشارة أن العلاقات مع المنظومة العالمية لا تزال محكومة بالرأسمالية وقوانينها الناظمة. ولابد هنا من التصدي الى تناقض واضح، فالمنطق السائد على صعيد المنظومة الراسمالية العالمية ينتج من نفسه مزيدا من الاستقطاب من خلال عمل الاحتكارات الخمس التي أشار اليها المفكر الاقتصادي المصري المعروف سمير أمين في العديد من ابحاثه [86]. فالصراع ضد الاستقطاب الرأسمالي يتطلب، إذن، تحديد تأثير العلاقات الخارجية وإخضاعها لمنطق التنمية لصالح الجماهير الشعبية.

يعني تطبيق هذه المبادئ في ظروف بلداننا إنجاز تغيرات عميقة على جميع المستويات يمثل الهدف المرحلي لإعادة تكوين اليسار ويفتح الأفق لانبثاق بديل يساري شعبي وديمقراطي. ومن هذه التغيرات المطلوبة والتي تتمتع بأهمية ملحة هي:

1. **بناء تحالفات اجتماعية جديدة**، تضم الجماهير الشعبية لتحل محل التحالفات السائدة، وهي تحالفات تنخرط، في معظمها، في التنمية الرأسمالية العالمية (تقبل "الانفتاح").
2. **إبداع الآليات والمؤسسات التي تضمن حكم الديمقراطية**، وإعطاء مضمون اجتماعي تقدمي لهذا الحكم يقوم على قاعدة العدالة الاجتماعية.
3. **الانفتاح الثقافي، وإعادة تأويل العلاقة بين الدولة والدين** تأويلا يتماشى مع احتياجات التنمية والديمقراطية، وذلك في إطار تطلع عالمي الأفق، أي بمعنى آخر التحرر من الوهم الماضوي والتقوقع الثقافوي.
4. **النضال على صعيد عالمي من أجل اعادة بناء النسق العالمي فى اتجاه تعدد القطبية** بحيث أن تصير المنظومة العالمية – ولو تدريجيا – منظومة تجمع بين الاعتماد التبادلي بين مختلف الأقاليم المكونة لها من جانب، وبين درجة من استقلالية هذه الأقاليم الكبرى المتباينة من حيث النمو.

ومن الضروري القيام بتبادل منتظم للآراء وإجراء حوار صريح حول القضايا الجذرية للتطور الاجتماعي براهنه ولاحقه، بهدف تحقيق التقارب والتفاهم والثقة المتبادلة في العلاقات بين القوى الساعية لتحقيق البرنامج الذي يتم الاتفاق عليه. ويتعين النضال في سبيل ائتلاف متكافئ، بين حلفاء مستقلين، ولا يجب السماح لأحد بأن يبسط هيمنته المسبقة هذا الائتلاف. إن التجربة التاريخية العالمية تؤكد الاستنتاج القائل بأن **وحدة القوى اليسارية والديمقراطية تبعث على الدوام الثقة والأمل فى نفوس الجماهير الشعبية وتساعد على تعبئتهم للقيام بأعمال ملموسة وفعالة فى آن.**

ثانيا: إشكاليات نظرية بحاجة إلى المزيد من المقاربات المجتهدة

رغم مرور ثلاثة عقود تقريبا على انهيار تجربة البناء الاشتراكي، لا يزال البحث مستمراً في صفوف الماركسيين والتقدميين، أحزابا وحركات وأفراداً، لاستخلاص الدروس منها والتوصل الى إجابات على الأسئلة والمعضلات الفكرية والسياسية والتنظيمية التي آثارها هذا الحدث – الزلزال. وتبقى حتى هذه اللحظة العديدة من القضايا المثارة مفتوحة للنقاش والتدقيق والمراجعة في ضوء التجربة السابقة والمستجدات التي شهدها كوكبنا خلال العقود الأخيرة وفي مقدمتها تنامي حركة الاحتجاج ضد العولمة الرأسمالية وانخراط شرائح اجتماعية واسعة فيه الى جانب الطبقة العاملة في معاركها الطبقية.

[86] لمزيد من التفاصيل قارن: **سمير أمين، في مواجهة أزمة عصرنا**، القاهرة سينا للنشر، الطبعة الاولى، 1997، ص 17 -21

يعتمد التصنيف السابق للآراء والاجتهادات في أوساط اليسار المعادي للرأسمالية، وبين الماركسيين والشيوعيين تحديداً، على الإجابات التي تُقدَّم لطائفة من الأسئلة الجوهرية التي أثارها الانهيار، منها ما يتعلق بالمرجعية الفكرية والنظرية لهذه التجربة ومدى كونها تجسيداً ونتاجاً أميناً للفكر الماركسي ولمفهومه للاشتراكية، وأخرى **تتساءل** عمّا تداعي أو شاخ في منظومة الأفكار والمبادئ التي تأسست عليها تجارب البناء الاشتراكي السابقة وحدد معالم رؤيتنا للاشتراكية وتخلف عن مواكبة مسيرة الحياة، وفيما إذا طرأ جديد يدعو لمراجعة المفهوم الماركسي الكلاسيكي للتحولات الاجتماعية من الرأسمالية إلى الاشتراكية ، وما هي ملامح وسمات المجتمع البديل للرأسمالية وكيف سيأتي إلى الوجود ؟

وتفرض هذه الأسئلة نفسها في ظروف تتسع فيها هيمنة الرأسمالية المتعولمة وتتعرض فيه فكرة مجتمع بديل للرأسمالية إلى تشكيك كبير. فهل حقاً من الوهم التفكير بإزاحة الرأسمالية بعد إن أصبحت تبسط هيمنتها على القسم الأعظم من الكرة الأرضية في ظل عولمة تعصف بالحواجز والحدود السياسية والاجتماعية والثقافية والجغرافية التي تقف بوجه الحرية اللامحدودة لحركة الرأسمال ولفعل قوانين السوق ؟ وما مصداقية الدعوة لأحداث تحولات اجتماعية مضادة للرأسمالية في بلد ما في ظل تراجع الدولة الوطنية وانحسار نفوذها لصالح الشركات العملاقة متعدية الجنسيات والمؤسسات المالية والنقدية الدولية ؟ وهل تعني العولمة إعلان للانتصار الأبدي للرأسمالية أم هي طور أعلى للرأسمالية يتعمق فيه التناقض بين التشريك المتزايد للإنتاج والطابع الخاص للملكية ؟ وتوفر بالتالي مقدمات انضج لنفي العلاقات الرأسمالية.

وكما قال **رالف ميليباند** في كتابه المهم (**الاشتراكية لعصر شكاك**) إن الرأسمالية تشكل حاليا عقبة هائلة تحول دون تخطي الكوارث التي أنتجتها هي نفسها في سياق تطورها، وان هناك بديلا اشتراكيا للرأسمالية يمكنه حل هذه المشاكل[87]. والإشكالية تكمن في التصور المعلل لهذا البديل والإمكانات الملموسة لتحقيقه من خلال الإثبات أن الاشتراكية هي نظام يتجاوز عالم السوق. لذا فالاشتراكية ينبغي أن تفهم بصفتها جانبا من جوانب النضال المديد في سبيل مجتمع أكثر عدالة، قابل للارتقاء نحو المزيد من العدالة، وهي على اساس هذه النظرة، **تبقى مشروعا مطلوبا وممكن التنفيذ تماما في آن معا**.

وكل ما ذكرناه يقودنا الى أهمية تحديد البديل والإستراتيجيات الفعالة لبلوغ هذا الهدف، أي عدم الاكتفاء بتحديد استراتيجيات مقاومة الرأسمالية بل والانتقال الى استراتيجيات صياغة البديل (الاشتراكية). ومن هنا ضرورة فتح نقاش نظري حول طائفة من القضايا بهدف توضيح الرؤى، من بينها:

أ – الموقف من الدولة. تعتبر الدولة والموقف منها المسالة الأساسية والرئيسية في السياسة، ويحتل الموقف منها موقعاً مركزياً في نضال أي حزب. وقد طرحت تجربة وأحداث القرن المنصرم أمام الفكر الاشتراكي **إشكالية العلاقة** بين الدولة الاشتراكية والديمقراطية، والتي تحيل بدورها إلى مسألة الدولة.

ثمة حاجة أكيدة إلى مراجعة الفهم الأحادي للدولة كجهاز وآلة للعنف بيد الطبقة المسيطرة يأخذ بعين الاعتبار وظيفتها السياسية الشاملة التي تسعى إلى تحقيق ترابط مستويات التشكيل الاجتماعي وإعادة إنتاج الأوضاع القائمة لمصلحة الطبقة المسيطرة (أو الائتلاف الطبقي المهيمن) وهي بذلك تلعب دور المنظم

[87] رالف ميليباند، **الاشتراكية لعصر شكاك**، ترجمة: نوال لايقة و مراجعة: د.غانم حمدون، الطبعة الأولى، دار المدى للثقافة، دمشق، 1998.

للهيمنة وتمتلك تماسكاً داخلياً خاصاً بها يعطيها استقلالاً نسبياً عن البنى الاقتصادية والطبقات والفئات الاجتماعية المسيطرة. و يتيح هذا الاستقلال النسبي للدولة ضبط التناقضات الثانوية بين الفئات الطبقية المسيطرة، ولكن هذا الدور يتنامى ويصبح للدولة دور مستقل فوق الطبقات في الفترات التاريخية التي لا يسمح فيها ميزان القوى القائم لأي طبقة أن تفرض سلطتها بصورة مستديمة.

غير أن الملاحظات السابقة، على أهميتها، لا تكفي بل **يتعين** الإشارة الى **ثلاث قضايا أخرى** هامة وهي :

- **الأولى: إن الدولة، في بنيتها، ليست واقعاً جامداً، بل يحتمل شكلها تغيرات متنوعة، هي نتاج ورهان الصراع السياسي.** وقد تكون تلك **التغيرات** في بعض الأحيان **"راديكالية"**. ولا تستخدم الطبقة المسيطرة الدولة كما لو أنها علاقة تصرف حر إرادي تجاهها بل أن هذه الطبقة **تتشكل ويعاد إنتاجها** بفضل التغيرات الحاصلة في الدولة كآلة. وإذا لم يكن مفهوم **"آلة الدولة"** قد أُعلن رسمياً، فهو حاضر عملياً على الدوام.
- **الثانية: تتضمن السلطة السياسية لطبقة ما والتي هي نتاج وشرط لسيادتها الاقتصادية، سلطة فعلية لممثلي هذه الطبقة على جهاز الدولة**. ولأن هؤلاء الممثلين هم أنفسهم دوماً أعضاء في **"شريحة"** محددة من الطبقة المسيطرة فإنه يمكن للسلطة السياسية أن تكون **رهاناً** للصراع فيما بين هذه "الشرائح". ومنعاً لأي التباس منهجي يجب **عدم خلط السلطة الفعلية الخاصة بالماسكين بآلة الدولة مع سلطة الدولة المنظمة قانونياً على المجتمع**، ذلك لأن هذه الأخيرة هي التي تؤول الى تحقيق السلطة الفعلية.

ومع أن الدور الذي تحتله التناقضات الداخلية بين "الشرائح" المختلفة للطبقة المسيطرة وصراعاتها الداخلية لاحتلال مراكز القوة هو دور ثانوي بالنسبة للتناقض الرئيسي إلا أنه ما يزال هاماً. إن التجليات المختلفة التي تتخذها الدولة وأشكالها ترتبط بتبديل مراكز القوة بين "شرائح" الطبقة المسيطرة. غير أنه يتعين **التأكيد** على أن السيطرة الاقتصادية والهيمنة السياسية لا تكونان متماثلين بشكل ميكانيكي. إذ يمكن لإحدى "شرائح" الطبقة المسيطرة أن تلعب **الدور** المسيطر في الاقتصاد ولكن من دون أن تحظى بالهيمنة السياسية، والتاريخ شاهد على أمثلة كثيرة بهذا الخصوص.

- **الثالثة: تحقق الدولة، كآلة، علاقة طبقية تنعقد في مكان آخر، في الميدان الاقتصادي**. غير أن **الميكانيزم** الذي يحقق هذه العلاقة إنما يحققها وهو يعمل على إخفائها ! إن عمل الدولة الأخير الذي يتكون بفعل وجودها وتحولها الخاصين بها، هو تكوين المجتمع والدولة نفسها في مواجهة أحدهما للآخر. يكمن عملها في **تحقيق** هذه المعارضة التي هي، في الوقت نفسه، **تبعية وتوحيد**، وهي **تجعل** سيطرة المصالح المهيمنة ممكنة بفضل تحقيقها من خلال تغليف المجتمع المدني الذي تحققه بمثابة دولة. هكذا **يسمح** اشتغالها، إذن، **بممارسة** السلطة من قبل الممثلين "الشرعيين" الذين جرى تكوينهم لإنجاز هذه المهمة ولاحتلال موقع "ممثلي" المجتمع، الموقع الذي أكتسب "شرعيته" أولاً وتم إخفائها [88].

لا تعني الملاحظات السابقة أن الدولة طاقم مفكك الأقسام والمستويات **كتفسير** لتقاسم السلطة السياسية بين طبقات و "شرائح متعددة"، بل أن الأمر هو غير ذلك تماماً. إذ فوق التناقضات ضمن أجهزة الدولة

[88] قارن: أندريه توزيل، سيزار لوبوريني، آيتين بالبيار، **ماركس ونقده للسياسة**، ترجمة جوزيف عبد الله، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص 23 – 25.

المختلفة وخلفها، تحمل الدولة دائماً **وحدة داخلية متميزة**، هي **وحدة سلطة الطبقة المسيطرة أو الفئة المهيمنة**، غير أن هذا يحدث بشكل معقد وليس بصيغة مباشرة، بل عبر **توسطات**.

إن إعادة إنتاج مجتمع محدد **تبيّن** أن إعادة إنتاج نمط أداء وظيفة كعملية اجتماعية مستمرة، لا تتوقف، يتم من خلالها إنتاج السلع وتوزيعها ولاستهلاكها، وكذلك إعلان الأوامر و تطبيقها، علاوة على استعراض العنف أو ممارسته "عند الضرورة"، وكذلك معايشة الأفكار ووضعها موضع التطبيق الفعلي. ونظراً لأن أي نشاط إنساني لابد أن يكون له **هدف محدد** فإن لإعادة الإنتاج **هدفين** هما: **المواقع** في بنية اجتماعية معينة، وكذلك **الأشخاص** اللازمين لتشغيلها [89].

ونستطيع، إذن، أن نقول بأن **إعادة الإنتاج الموسع للطبقات الاجتماعية** (و للعلاقات الاجتماعية) تستلزم **عمليتين** لا يمكن تواجد أحداهما بمعزل عن الأخرى بل هما في وحدة جدلية:

- **أولاً: إعادة إنتاج موسعة للمراكز التي يحتلها الوسطاء**، وتجلو هذه المراكز التحديد البنيوي للطبقات، أي **الطريقة** التي من خلالها يعمل التجديد المذكور على ضوء البنية (علاقات الإنتاج، علاقات السيطرة/الخضوع السياسية والإيديولوجية) في الممارسة الطبقية.
- **ثانياً: إعادة إنتاج للوسطاء أنفسهم وتوزيعهم على هذه المراكز**. إن الوسطاء سيعاد إنتاجهم **"تدريبهم على الإذعان"** لكي يحتلوا مراكز معينة، ولهذا فإن **توزيعهم** لا يعتمد على اختياراتهم أو طموحاتهم، كما تبدو ظاهريا بل على مجرد إعادة إنتاج هذه الوظائف التي تسمح بإعادة إنتاج السيطرة دون "عوائق" تذكر. ونظراً لأن التوزيع الرئيسي **يندرج** تحت إعادة الإنتاج الرئيسية للمراكز التي تحتلها الطبقات الاجتماعية خلال مختلف مراحل تطور التشكيل الاجتماعي المحدد، فإن التوزيع الرئيسي هذا يعني لجهاز ما أو سلسلة أجهزة، الدور الخاص المنوط بها والذي ينبغي أن تلعبه في توزيع الوسطاء ضمانا للهيمنة.

تتحكم مشكلات **التمثيل والتوسط** فيما يسمى بـ "الاستقلال النسبي" للدولة. إن معنى هذه العبارة (**الاستقلال النسبي للدولة**) هو أن سياستها تمثل **محصلة** الممارسة السياسية العملية، والتي يتعين عليها وباستمرار أن **توفق** بين مصالح مجموعات مختلفة ومتصارعة، والتي تكون شديدة التأثر بتاريخ طويل لمثل هذه التسويات والآيديولوجيات التي تقف ورائها، ولذلك فإن **سياسة الدولة ليست بالضرورة عقلانية** بأي معنى من المعاني البسيطة. غير أن أهمية الاستقلال النسبي للدولة يتجلى بوضوح شديد في حقبات تاريخية تصبح فيها التناقضات بين الطبقات الاجتماعية شديدة الى حد كبير ولا يسمح ميزان القوى القائم في اللحظة التاريخية الملموسة لأي من الطبقات أن تفرض سلطتها بصورة مستديمة، مما يستدعي مجيء **"بيروقراطية الدولة"** وارتقائها فوق الطبقات، ناصبة نفسها "قوة مستقلة" وتقيم سلطتها الخاصة غير الخاضعة للرقابة في مثل هذه الظروف. ويعبر **"النموذج البونابرتي"** عن هذه الأطروحة بأعمق الوضوح [90].

ومن جهة اخرى، يحتمل شكل الدولة تغيرات هي نتاج ورهان الصراع الطبقي السياسي، وقد أفلحت النضالات السياسية والطبقية للطبقة العاملة وجماهير الشغيلة والشرائح التقدمية في البلدان الرأسمالية في انتزاع مكاسب واسعة على صعيد الحريات والديمقراطية وتكريسها حقوقياً ودستورياً. و تُعَد هذه

---

[89] قارن: يوران ثربورن، **سلطة الدولة. حول ديالكتيك الحكم الطبقي** (بيروت: دار المروج، 1985)، ص 61.

[90] لعل العمل الأكثر أهمية، من الناحية المنهجية، الذي عالج الظاهرة البونابرتية هو عمل ك.ماركس: الثامن عشر من برومير. أنظر: كارل ماركس، **الثامن عشر من برومير "لويس بونابرت"** (موسكو: دار التقدم، 1960).

المكتسبات تقدماً هائلاً من وجهة نظر النضال ضد الرأسمالية تتيح إمكانيات جديدة لتطويره. غير إن ممارسة هذه الحقوق الديمقراطية تبقى مقيَّدة بالامتيازات والمصالح الطبقية للرأسمال. وفي مثل هذه الظروف لا يطرح المشروع الاشتراكي التفريط بهذه الحريات والحقوق وفق مفهوم "تحطيم" جهاز الدولة البرجوازي، وإنما يهدف بالنضال الذي يستحثه إلى تطويرها وإغناء مضامينها بتحريرها من قيود منطق الرأسمال ومصالح وامتيازات الطبقات المسيطرة.

وفي البلدان النامية التي تحتل اقتصاداتها موقعاً طرفياً تابعاً في النظام الرأسمالي العالمي، تتميز الدولة فيها عموما بطابع استبدادي بسبب الضعف البنيوي للطبقات الاجتماعية والاستقطابات الداخلية الحادة التي يولدها الارتباط بالسوق الرأسمالية العالمية وإطلاق الحرية للتطور المنفلت لقوانين السوق في الاقتصاد المحلي. وخلافاً للمسار التاريخي للبرجوازية الأوروبية التي اقترن صعودها بقيام الثورات الديمقراطية، فإن طبيعة مصالح "الطبقات" والفئات والشرائح المسيطرة في البلدان النامية تقتضي تحطيم الممكنات الديمقراطية واعتماد سياسة إقصاء وتهميش لطبقات وفئات اجتماعية واسعة من السكان عن حقل المشاركة السياسية. وأدى ذلك الى ترجيح وزن الدولة في التشكيلة الاجتماعية والى تفتيت مجموعات كاملة من القوى الاجتماعية وإلى ضمور المجتمع المدني وعدم فاعليته.

خلاصة القول، إن غياب الديمقراطية في بلداننا هي سمة دائمة، لا تمت بصلة الى "الوراثة التقليدية" عن العهود السابقة، كما يروج لها في بعض الخطابات بمفاهيم من قبيل الاستبداد الشرقي ..... الخ. إن هذا الوضع هو ناتج ضروري لمقتضيات التوسع الرأسمالي. إن الاستقطاب الناشئ على الصعيد العالمي، المرتبط بمقتضيات التوسع الرأسمالي يخلق بدوره استقطابا اجتماعيا داخليا يتجلى في ظواهر عديدة أهمها التفاوت في توزيع الدخول والتهميش المتعاظم لطبقات وفئات وشرائح اجتماعية واسعة [91].

ب ـ العولمة الرأسمالية والدولة. تقود العولمة الراهنة، بطبعتها الراسمالية، إلى تآكل قدرة الدولة الوطنية محلياً وإعادة صياغة دورها وليس إلغاؤه، كما يروج لذلك الخطاب الأيديولوجي المسيطر. وإذ ضعفت قدرات الدولة على الضبط والتحكم في ظل العولمة الرأسمالية، لكنها تبقى مؤسسة محورية لتوفير الشروط اللازمة للتحكم الدولي الفعال، وخصوصاً عند اندلاع الأزمات المالية كما أكدت تجارب معالجة أزمات المكسيك وأزمة النمور الآسيوية خلال التسعينات وازمة 2008 واخيرا جائحة الكورونا. فالتقلص في دور الدولة / الأمة لصالح عولمة الرأسمال يتم في الغالب بتفويض منها لأن الاقتصاد العالمي لا يزال نظاماً قائماً بين بلدان. ونتيجة للعولمة، نشأ تناقض مستعص ما بين الاقتصاد المعولم والسياسة غير المعولمة يتجلى في كون الاقتصاد يصير بنية عالمية في المقام الأول في حين أن النشاط السياسي يتم أساسا في إطار الدول ومن خلالها.

يؤدي فعل قانون التطور المتفاوت الذي يحكم عملية الانتاج الرأسمالية الى أن تتلازم عولمة الحياة الاقتصادية التي تزيد من تركز وتمركز رأس المال وتتعولم بشكل متعاظم علاقات الإنتاج بازدياد التفاوت في التطور الاقتصادي والسياسي محلياً وعالمياً. ويتجلى ذلك في انتشار البطالة وانخفاض الأجور وتعمق الهوة بين الأغنياء والفقراء وبين دول المركز ودول الأطراف وتفاقم مشاكل البيئة والحروب المحلية والاقليمية وغيرها من المشاكل والأزمات.

[91] لمزيد من التفاصيل حول هذه الاشكاليات قارن : سمير أمين، قضية الديمقراطية في العالم الثالث، " **الفكر الديمقراطي**" العدد 1990/11، ص 16 ولاحقا ، كذلك د.صالح ياسر حسن، بعض الاشكاليات المرتبطة بمفهوم " الفئات الهامشية " في البلدان النامية. "**جدل**" كتاب العلوم الاجتماعية/1993/4، ص 39.

ج – الملكية العامة لوسائل الإنتاج. آمن ماركس وانجلس بعمق أن الملكية العامة لوسائل الإنتاج تشكل القاعدة الأساسية لبناء المجتمع الاشتراكي، ولكنهما لم يقترحا وضع تنظيم الاقتصاد وإدارته والرقابة عليه في عهدة دولة جبارة تملي إرادتها على المنتجين، فماركس رأى أن أساس النظام الاشتراكي يجب أن يقوم على "الاتحاد الحر للمنتجين والابتعاد عن الأرادوية واعتماد التطور الموضوعي – الطبيعي".

ومن الجدير بالذكر إن ولادة النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي قد اقترنت بأزمات استثنائية، اضطرابات، حروب عالمية وأهلية، تدخل أجنبي سافر، خسائر فادحة في الأرواح ودمار هائل. علاوة على ذلك، كان مستوى التقدم الاقتصادي واطئا سواء في البلدان التي حدث فيها التغيير الثوري من الداخل أو فرض من الخارج، باستثناء تشيكوسلوفاكيا والجزء الشرقي من ألمانيا.

في الاتحاد السوفييتي نفسه، سهلت الظروف غير الملائمة فرض "النموذج الستاليني"، وسرعان ما تم تبني هذا النموذج أو تم فرضه في أماكن أخرى من قبل قادة "تتلمذوا" في "المدرسة الستالينية" فكرا وممارسة. وفي ظل جميع هذه الظروف بدا حكم الحزب الواحد وقمع المعارضة أمرين مشروعين في نظر الحكام الجدد.

د. الاشتراكية والديمقراطية. هناك عمليا ثلاث نقاط جوهرية تعرّف الاشتراكية وهي مترابطة جدليا: الديمقراطية/ المساواتية (العدالة الاجتماعية)/ تشريك Socialization الجزء الأكبر من الاقتصاد (تحقيق الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج):

1. تجسد الاشتراكية تصورا لمجتمع اكثر ديمقراطية بكثير مما يمكن لأي مجتمع رأسمالي أن يكون. إنها تسعى لإعطاء معنى حقيقي لمفهوم المواطنة وسيادة الشعب يتجاوز الى حد بعيد حق الانتخاب الشامل والحقوق السياسية. كما تسلم الاشتراكية بضرورة تغلغل وشمول الديمقراطية لجميع جوانب النظام الاجتماعي.

2. ترتبط المساواة ارتباطا وثيقا بالديمقراطية، بوصفها ثاني العناصر الأساسية لتعريف الاشتراكية. هذا يستلزم مساواتية تقريبية تختلف عن المساواة التامة التي يمكن اعتبارها فكرة مستحيلة التحقيق. فالمساواتية تطمح الى إزالة جميع أشكال التفاوت المفرط في كل جانب من جوانب الحياة، هذا التفاوت، الذي يميز حياة المجتمعات المنقسمة على أساس الدخل والثروة والسلطة والفرص المتاحة. بكلمات أخرى، تعني الاشتراكية نشوء مجتمعات تختفي فيها مع الزمن الانقسامات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية العميقة. بمعنى اخر أن لا يبقى (تكافؤ الفرص) مجرد شعار بل حقيقة واقعة.

فالديمقراطية الحقة تمارس فقط حينما يكون الناس في مأمن من مخاطر الفقر والمرض والبطالة، وانه ما لم يتحقق الاستقرار والتقدم في حياة الناس، فسيبقى هؤلاء مهددين بان تحكمهم أنظمة تسلطية. ونشهد اليوم بوضوح أن "ديمقراطية" العولمة تنحاز بشكل مطلق للأغنياء مما عمق من ظواهر التوترات الاجتماعية في مختلف بلدان العالم.

إن (**رالف ميليباند**) على صواب حينما أكّد على انه لا بد من النظر الى الاشتراكية على انها كفاح دائم من أجل تحقيق الديمقراطية بكل جوانبها (السياسية والاجتماعية) [92].

[92] قارن: رالف ميليباند، **الاشتراكية لعصر شكاك**...، مصدر سبق ذكره.

3. الفرضية الثالثة/ **الاشتراكية تستلزم تشريك الاقتصاد،** بإخضاع الجزء الأعظم من وسائل النشاط الاقتصادي وخاصة الأساسية منها لأشكال شتى من الملكية والرقابة والإدارة الاجتماعية أو العامة. وتعد عملية التشريك وسيلة ضرورية لتحقيق نظام اجتماعي ديمقراطي ومساواتي. ويطرح البعض الصيغة التالية لمكونات الاقتصاد الاشتراكي:

- **قطاع عام** مهيمن ومتنوع وتتمتع مؤسساته بدرجة عالية من الاستقلالية في إدارة شؤونها؛
- **قطاع تعاوني** كبير؛
- **قطاع خاص** متنوع أيضا.

تنبغي الإشارة إلى أن سمات الاشتراكية الثلاثة مترابطة بشكل لا يمكن فصله ومتساوية في أهميتها. فلا يمكن وجود مواطنة حقيقية بدون مساواة تقريبية في الظروف. ولا يمكن وجود مثل هذه المساواة بدون تشريك الجزء الأكبر من الاقتصاد. ولكن، كما برهنت التجارب الأليمة، فان الملكية العامة بدون ديمقراطية تشكل حجر الأساس لتركيز التسلط الدولتي.

وبذلك فان الديمقراطية و المساواة و التشريك وسائل للوصول، في نهاية المطاف، الى ما يجسد الاشتراكية، وبلوغ انسجام اجتماعي يفوق بكثير ما يمكن للمجتمعات المبنية على الاستغلال والتسيد أن تحرزه.

ومن الواضح أن ممارسة "أنظمة الاشتراكية الفعلية" كانت في الكثير من توجهاتها وممارساتها نفيا لهذا المعنى بدلا من تأكيده. فقد وضعت وسائل النشاط الاقتصادي الرئيسية تحت سيطرة الملكية العامة، ولكن التجربة أثبتت فعلياً أن القيام بذلك دون تحقيق الديمقراطية لا يمثل اكثر من "تسلطية جماعية" كما أن تلك الأنظمة ليست مساواتية لأنها خلقت بنى للتسلط والامتيازات استخفت بأي مفهوم للمساواة على صعيد الممارسة.

إن صعوبة تحقيق مقومات الاشتراكية الثلاثة واضحة في الوقت الراهن. هنا أيضا ينبغي **التحديد الواقعي** للأمور خاصة الاعتقاد بان الاشتراكية سوف تشفي من جميع العلل وتزيل جميع الأعباء فهذا ليس بواقعي.

هـ.الماركسية والسوق. من دون شك **أدت** التحولات العاصفة التي شهدتها **أوربا الشرقية والاتحاد السوفياتي** سابقا منذ نهاية الثمانينات، **وانتقال** هذه البلدان الى التحول الى الرأسمالية، أدت الى **تعميق** القبول بالعديد من **"البديهيات"** ومنعت إمكانية **فك الاشتباك** بين الوهم الإيديولوجي والحقيقة العلمية. لقد أدى **تفاقم** أزمة نموذج الاشتراكية الذي ساد في هذه المنطقة من العالم وانهياره بطريقة عاصفة **"دراماتيكية"** وانهيار نمط لتسيير الاقتصاد، نقيض التسيير الرأسمالي، أدى الى أن يصبح **الإنفتاح الشامل** على السوق الحقيقة الوحيدة، التي ينبغي لأن **تسود وتهيمن** على الاقتصاد والمجتمع العالميين.

وقد **تزامنت** هذه الحركة مع **بروز** وتطور معلم أخر أخذ يشق طريقه كالسهم في العقود الأخيرة، ويتجلى ذلك باندفاعة نحو **"تحرير قوى السوق"** تصحبها شعارات ذات طبيعة إيديولوجية صارخة (**المقصود هنا الإيديولوجيا بمعناها السلبي)** في تطرفها تلح على **الجزم** بتفوق القطاع الخاص على القطاع العام (الحكومي) بشكل مطلق، وإعطاء **شرعية للتفاوت الاجتماعي،** وكأنه قدر محتوم، وليس نتاج نمط خاص للتطور. ويرافق ذلك كله الإعلان عن معاداة مبدئية لتدخل الدولة في أي نشاط إقتصادي. هكذا

تطرح **"الليبرالية الجديدة"** نفسها وكأنها بديل واحد وحيد، خارج نطاق الزمان والمكان، صالح للتطبيق على صعيد عالمي، يتجاوز المناطق والحدود، دون أي إستثناء أو تحفظ، **داعية** للإنفتاح على كل شيء دون قيد أو شرط !

ولاشك أن **تزامن** الحركتين الديمقراطية والليبرالية قد **زاد** من **الالتباس النظري** والتباس الواقع معا. فهذا **"الصوت الليبرالي الجديد"** الذي فرض نفسه أو تم فرضه، في الواقع، تحت حراب المؤسسات الدولية الرأسمالية والنقدية المتخصصة (لاسيما **صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)**، هو صوت روج ويروج لمذهب أحادي الجانب يقدم لنا وكأنه من المسلمات التي لا تقبل المساءلة. هذا المذهب يقول، بالإضافة الى أمور عديدة، بأن **السوق هو المحور الضروري لأي تنمية**، وهذه التنمية ينبغي أن تندرج في **"إطار العالمية"** التي لا مفر منها. وتأسيساً على ذلك فإن الانفتاح الشامل على السوق وقواه المنفلتة وتكييف الاقتصاد المحلي لمنطق "قوانينه الصارمة" يصيران ضروريين معاً، أما **الديمقراطية** فتظهر بدورها، ضمن منطق هذا المذهب، على أنها **نتاج** ضروري وطبيعي لعقلنة السوق العالمية ومنطقها، كما أشار إليه العديد من المفكرين الماركسيين.

على أنه من المفيد التأكيد على أن **"اقتصاد السوق"** بصيغته **"الليبرالية الجديدة"** حتى في أكثر أشكالها إبتذالاً، ليس سوى **بنية نظرية خالصة** لا صلة لها بالواقع الثري، الذي قدم **خليطاً** من أشكال التسيير. وتأسيساً على ذلك يتعين كشف زيف المعادلة المزعومة: **السوق = الديمقراطية أو مساواة الديمقراطية (كبنية سياسية) باقتصاد السوق (كبنية إقتصادية)**، إذ أن تطور الديمقراطية السياسية بمعناها الواسع لايتطابق بالضرورة مع الحقل الاقتصادي الرأسمالي حيث سيادة الملكية الخاصة والمنافسة (سواء بين المؤسسات الخاصة وبين الإحتكارات العملاقة). إن هذه القضية مهمة جدا لتوضيح الموقف من الأطروحات التي يروجها منافحون ليبراليون حتى النخاع يدافعون عن نموذج الديمقراطية السائد بإعتباره الحقيقة الوحيدة، وليس أحد الخيارات التاريخية الممكنة. ومنعا لأي التباس لا بد من التذكير بضرورة **التمييز** بين الحقل السياسي والحقل الاقتصادي لهذه الإشكالية لكي يكون ممكنا تميز الرؤية العملية للنموذج الذي نسعى إليه ونكافح من أجله ونستطيع أن نميز أنفسنا عن الآخرين في هذا المجال الهام.

تشير التجربة التاريخية الى أن **النموذج الراهن** للديمقراطية الغربية **اقتصر** على **الميدان السياسي** والمبادئ التي استند عليها بفضل تسويات سياسية كبرى بين أطراف الصراع الاجتماعي في هذه البلدان. أما **الميدان الاقتصادي** فلم يكن بالإمكان أن يصبح ديمقراطيا لأنه ظل محكوما بإطار غير ديمقراطي، مشتق من سيادة علاقات الملكية الرأسمالية حيث يفرض رأس المال شروطه على قوة العمل (علاقة غير متكافئة وبالتالي غير ديمقراطية اصلا) ويعيد إنتاجها طبقا لمنطق القانون الاقتصادي الأساسي الذي يحكم التشكيلة الرأسمالية، وهذا قانون موضوعي خاص بالتشكيلة ذاتها، وليس من اختراع ماركس. وتعني هذه الملاحظة أن **نمط الإنتاج الرأسمالي**، في حد ذاته، **لا يفترض الديمقراطية** بسبب هذا **التفاوت** بين الحقلين أعلاه وميكانيزم اشتغال كل منهما.

ويبدو أن هناك حاجة للتأكيد على أن **النقاش** حول هذه القضية يجب أن **ينطلق** من سؤال هو بمثابة خيار مهم: أما القبول بالتنمية الرأسمالية وبكل النتائج المرافقة لها والاستقطاب الاجتماعي المقترن بها، أو يحل البحث عن بديل يتجاوز هذه التنمية والمشروع الرأسمالي. هنا تكمن قيمة **المشروع الماركسي** حينما حلل ماركس الاستلاب الاقتصادي وقام بنقد عميق للسوق. وجوهر الأطروحة الماركسية واضحة هنا

وهي أن **إعادة التوازن الى العلاقة بين الحقلين السياسي والاقتصادي، المشار إليهما أعلاه، تفترض تحرير المجتمع من الاستلاب الإقتصادي، الأمر الذي يفترض الديمقراطية فرضا بنيويا**.

وخلاصة القول أن القبول بلعبة الديمقراطية، بصيغتها الراهنة، لا يلغي الحق المشروع بالتأكيد على قضيتين جوهرتين.

الأولى ضرورة خوض صراع فكري ينطلق من تفكيك ونقد الخطاب الليبرالي بتجلياته القديمة والحديثة؛

والثانية الترويج لخيار وفهم للديمقراطية يتجاوز النماذج الراهنة، خيار يعيد التوازن بين الحقلين السياسي والاقتصادي ويحرر الناس من الاستلاب الاقتصادي، ويفك أسر المجتمع من سطوة الدولة الشمولية القمعية ويؤسس للمكنات تطور ديمقراطي يكون فيه الناس مواطنين أحرار وليس مجرد رعايا او أسرى لسطوة الدولة وجبروتها.

كانت مسألة السوق عند ماركس لصيقة بمسألة الصنمية، وتحوّل العلاقات الاجتماعية الى قوى غريبة تسيطر على البشر. وكان يقابلها سيطرة البشر المجتمعين على تطورهم الاجتماعي والفردي والتضامني الحر. إن الفكرة الاشتراكية بهذا المعنى لم تفقد قيمتها بل تتأكد اليوم في عصر التداخل الكوني.

إن الماركسيين الذين يؤكدون على أهمية الإبقاء على الأفق المفتوح أمام الاشتراكية يستندون الى ثورة المنجزات التقنية والاتصال، ثروة الكائنات وبيئات الحياة التي يدمرها بالضرورة - حسب تحليل ماركس - شكل السوق. والحديث هنا عن السوق الرأسمالية حيث تتحكم الملكية الخاصة.

وهنا مطلوب من الماركسية إن تجدد نفسها وتطور مفاهيمها على نحو اشمل بحيث تتسع لكل هذه المستجدات. وان ما له قيمة راهنة في الماركسية هو تحليل النظم الطبقية المؤسسة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، في ظل عالم تتزايد فيه أعداد الضحايا المهمشة والمهمومة بعدم الموت جوعا أو بالهروب من الأشكال القصوى للموت.

لكي نستطيع إعادة طرح مشروع اشتراكي مقنع علينا مجابهة المشكلة الأساسية أي مشكلة الأشكال الممكنة وشروط تحقيق الملكية الاجتماعية الحقيقية. وهنالك الكثير من القضايا الجديرة بالبحث والدراسة بما ينسجم مع المستجدات التي يشهدها عالم اليوم وبما يوفر أجوبة معللة ترسم حدود اشتراكية المستقبل.

ز. الحامل الاجتماعي للاشتراكية. والأمر نفسه ينطبق على الحامل الاجتماعي للاشتراكية، حيث يرى البعض إن البروليتاريا لم تعد القوة الوحيدة الأساسية من قوى التحويل الاجتماعي، خاصة مع تحول العلم الى قوة إنتاجية مباشرة. وهكذا يرى البعض أن **مفهوم الشعب** بدأ محل **مفهوم الطبقة**، انطلاقا من كون النهج التدميري لسياسة رأس المال المالي العالمي باتت تهدد مصالح مجموع البشرية. ومن الطبيعي التأكيد على أن إشكالية الحامل الاجتماعي تحتاج إلى مزيد من البحث العميق، ولهذا يبدو من الضروري فتح النقاش على مصراعيه للتفكير بهذه الإشكالية، تفكيرا يتيح إدراج التحولات الاجتماعية الجديدة وما تتركه التطورات التكنولوجية المعاصرة من تأثيرات على بنية الطبقة العاملة والفئات الاجتماعية الكادحة، في التحليل وبالتالي البلورة الدقيقة للقوى الاجتماعية التي يرتكز إليها البديل بأفقه التاريخي بعيد المدى، إضافة للراهن طبعا.

فالمشروع الاشتراكي هو بالضرورة مشروع سيطرة الجماعات والأفراد على الأوضاع المادية والثقافية والسياسية ووجودهم الاجتماعي، مما يعني إزالة استلاب الحياة الاجتماعية.

تدل ابرز الاستخلاصات في هذا السياق على انه **لا معنى للاشتراكية بدون طرح ثقافة مغايرة لتلك التي أوجدتها الرأسمالية مع تجاوز التناقضات الكبرى لعالمنا المعاصر**.

إن الاشتراكية يجب أن تستند الى **ثقافة**:

1. **متحررة** من الاستلاب الاقتصادي ومن استلاب العمل.
2. **متحكمة** بعلاقتها مع الطبيعة.
3. **مطورة** للديمقراطية بأبعادها السياسية والاجتماعية.
4. **معولمة** إنسانيا، على أساس، وفي إطار لا يعيد انتاج الاستقطاب، انما يضع حدا له.

****

الخـــــــــاتمة

لقد كانت كومونة باريس (1871) بروفة دفعت فيها الطبقة العاملة ثمنا كبيرا، ولكنه لم يضع سدى، فبدونه لم تتعلم هذه الطبقة الكثير من الدروس ابدا، بدءاً من معلمها ذاته "كارل ماركس".

أما ثورة اكتوبر (1917) وبكل المأساة التي نتجت عن تطور سلطتها وانهيارها بعد اكثر من 70 عاما، هي **بروفة جديدة** في التاريخ. وبغض النظر عن المال المأساوي للتجربة، فان البشرية لن تنسى ابدا **أكتوبر العظيم**، الذي كان **نقطة انعطاف جذرية** في تاريخ العالم، والذي سيظل **يوما مضيئا** على الدوام في هذا التاريخ العاصف بالرغم من محاولات الخصوم من مختلف الاتجاهات لطمسه او التعتيم عليه.

في كتابه الموسوم: "***عشرة أيام هزت العالم***" كتب (**جون ريد**) الصحفي الأمريكي قائلا: " أجل، لقد كانت تلك مغامرة، وانها بالإضافة لهذا لإحدى أروع المغامرات التي سبق للإنسانية أن أقدمت عليها، مغامرة اقتحمت التاريخ اعصارا على رأس الجماهير الكادحة وراهنت بكل شيء في تحقيق رغباتها البسيطة والواسعة.... ومهما يكن رأي بعض الناس في البلشفية فلا جدال أن الثورة الروسية هي من أعظم الأحداث في تاريخ البشرية، وأما قيام البلاشفة فظاهرة ذات أهمية عالمية" [93].

إن الملاحظة اعلاه تدحض خرافة **الزعم القائل ان ما حدث في اكتوبر 1917 قد اقترفته فئة صغيرة من الثوريين المحترفين، بالغة المركزة ومتزمتة**. فالواقع غير ذلك، حيث كان الحزب البلشفي قد اصبح، خلال الأشهر من **شباط الى أكتوبر** 1917، **حزبا جماهيريا** يجمع الطليعة الفعلية لبروليتاريا روسيا المتحالفة مع فقراء الفلاحين وزهرة الانتلجنسيا الروسية. وكان عدد الثوريين المحترفين (المتفرغين) في صفوفه محدودا جدا. وكان هذا الحزب أقل الأحزاب بيروقراطية من بين الأحزاب الجماهيرية التي شهدها التاريخ. فقد كان يضم بالكاد **700** متفرغ ضمن اكثر من **000 250 الى 000 300** عضو .كما انه كان آنذاك حزبا **مندمجا**، حتى أعلى مستوى، في المجتمع الروسي وفي قواه الحية.

[93] جون ريد، **عشرة ايام هزت العالم**، دار الفكر الجديد، 1985، ص 18.

والسؤال الملح بعد كل الذي حدث هو:

هل يمكن وهل يجب ان يظل المرء ماركسيا بعد هذا الزلزال العظيم؟

يبدو لنا ان هذا **السؤال** هو في حد ذاته **تعبير** عن منطق مقلوب. فالسؤال الذي ينبغي ان يسأل هو: هل يمكن ان لا يكون المرء ماركسيا بالنظر الى الاوضاع الراهنة والانهيار الذي حصل؟ هل هناك **بديل تغييري** اليوم للماركسية والمشروع الماركسي؟ هل يمكن ان يكون هناك بديل معقول؟

لتوضيح **مغزى** هذه الاسئلة لا بد من الاشارة الى ان **جوهر الخطأ** المتضمن في السؤال يكمن في **ربط** الماركسية بالاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي. غير ان **المنطق** المعمق، كما اشار العديد من الباحثين، يقضي بأن **تربط الماركسية بتناقضات الرأسمالية**. ان الماركسية كفكر وكحركة تاريخية نبعت تاريخيا وتنبع منطقيا من **قلب هذه التناقضات الرأسمالية**، وما دامت هذه التناقضات موجودة **تكون الماركسية اداة لحلها** بالنسبة للماركسيين عموما.

وتدفعنا الملاحظات السابقة السابقة، وليس وحدها طبعا، الى التأكيد على ما يلي [94]:

- **التأكيد على ان الاشتراكية مستحيلة من دون اوسع قدر من الديمقراطية** وفي حيوية الفكر والتمسك بالروح النقدية.

- **ليس هناك من نموذج وحيد للاشتراكية في العالم، ودون ان يعني ذلك اهمال تجارب الاخرين**. وعلى كل حزب **دراسة** خصائص بلده الموضوعية بعمق، لكي **يحدد** اشكال وأساليب خوض النضال من اجل الاشتراكية التي تتنوع طرق الوصول اليها بعيدا عن نظام الوصفات الجاهزة. الاشتراكية التي نناضل من اجلها هي تلك التي **تأخذ** الجوانب الايجابية والمنجزات التي حققها النظام الاشتراكي، **وتتجاوز** الثغرات والاخطاء التي حصلت، **وتعتمد** كل القوانين التي اكتشفها ماركس والمفكرين الآخرين.

- **العودة الى الماركسية، كنظرية وكمنهج، للبحث الملموس في مشاكل الواقع الملموس من دون اغماض العين عن المشاكل القائمة بترداد الجمل العامة، فالمهم هو التطبيق الخلاق للنظرية والمنهج على واقع متحرك باستمرار**. فالماركسية **منهج وليست شعارات جامدة**، ومن المستحيل أن نرسم استراتيجيتنا اعتماداً على المنقول من الكتب أو تكييف الواقع بما يرضى تجارب الحركة الثورية فى هذا البلد أو ذاك. ومن أهم أركان **مبدأ التطبيق الخلاق** هذا أن يتمتع الحزب، بادئ ذى بدء، باستقلال سياسى وفكرى من وصاية ومؤثرات كائن من كان، وأن يكون **مرجعه** فى اجتهاده الماركسى حقائق شعبه الاقتصادية والتاريخية والاجتماعية والروحية.

ولا يعنى ان هذا **التحديد الملموس** ان المشروع مقطوع الجذور عن الافق المستقبلي، بل ان **الخيار البعيد المدى (الاشتراكي)** يظل ماثلا ولكن إنضاج شروط تحقيقه تظل **"عملية نضالية طويلة الأمد"**

[94] الوثيقة الفكرية **"خيارنا الاشتراكي: دروس من بعض التجارب الاشتراكية"**... مصدر سابق، ص 199 ولاحقا

و**بالتالي هدفا استراتيجيا** بعيد المدى لا يمكن اخراجه من دائرة التحليل والنظر. وسيكون في الوقت نفسه – بحسب المشروع-:

- **"محصلة عمل فكري وسياسي تراكمي ومتدرج،**
- **وأيضا محصلة نضال قوى سياسية متعددة وتحالفات واسعة،**
- **وسيتم الوصول اليها عبر عدد من المراحل الانتقالية التي يمكن ان تستمر طويلا ".**

وعلى مستوى بلداننا تطرح هذه الملاحظات ضرورة **إعمال** العقل الجماعي **للإجابة** على **ثلاثة اسئلة** مهمة هي:

- **كيف نعيد صياغة المفهوم النظري لمضمون مرحلة الثورة الوطنية – الديمقراطية؟**
- **كيف نفك الارتباط القديم بين مرحلة الثورة الوطنية – الديمقراطية والثورة الاشتراكية؟**
- **ما الصورة النظرية للبديل الاشتراكي، كأفق تاريخي، على الصعيد العام (العالمي) أو الخاص (بلد أو بلدان محددة)، وما هي شروط وملامح الانتقال؟**

ونختتم الحديث بالتأكيد على أنه ورغم اللحظات المشوبة بمشاعر مختلطة بين **حلم مؤجل وأمل آت** إلا أن مجرد **استذكار** هذين الحدثين (150 عاما على ميلاد لينين قائد البلاشفة، و 103 عاما على قيام ثورة اكتوبر 1917)، والتي غيّرت العالم لأكثر من سبعين عاما إنما يعني أن هذه الثورة ومبادئها الكبرى في: **السلم والخبز والأرض** لم تتسربل بالنسيان، فما زال **بيرق** النضال ضد الاستغلال والظلم والعسف يرفرف، رغم كل الضجيج بـ "نهاية التاريخ" و "نهاية الإيديولوجيا".

المجد للذكرى الـ 103 لثورة أكتوبر العظمى ... قاطرة تاريخ القرن العشرين !

المجد للذكرى المئة والخمسين لميلاد فلاديمير ايليتش لينين ربان ثورة اكتوبر !

2020/02/25